بنك المغرب
BANK AL-MAGHRIB

التقرير السنوي حول الإشراف البنكي

2017

بنك المغرب

بنك المغرب
BANK AL-MAGHRIB

التقرير السنوي حول
الإشراف البنكي

2017

بنك المغرب

الفهرس

كلمة السيد الوالي 2

أبرز أحداث سنة 2017 5

الأرقام الرئيسية للنظام البنكي 8

الفصل الأول: تطور بنية القطاع البنكي ونشاطه ومردوديته 11
لا يزال السياق يتسم بتباطؤ في الائتمان على الصعيد الوطني وحركية في الأنشطة العابرة للحدود

الفصل الثاني: المخاطر البنكية 65
انخفاض في حدة تصاعد مخاطر الائتمان

الفصل الثالث: الإطار القانوني والتنظيمي لمؤسسات الائتمان 89
تعبئة من أجل مواكبة انطلاق نشاط التمويل التشاركي

الفصل الرابع: الإشراف البنكي 111
التركيز على الامتثال للقوانين التنظيمية وعلى المخاطر ذات الطابع النظامي

الملحقات 135

المحتويات 153

كلمة السيد الوالي

بعد مرور عشر سنوات على اندلاع الأزمة المالية العالمية، تحسن الاقتصاد العالمي بشكل أكبر سنة 2017، سواء في الاقتصادات المتقدمة الرئيسية أو في البلدان الناشئة. على الصعيد الوطني، تحسن النمو الاقتصادي ليبلغ 4,1% مقابل 1,1% سنة 2016، بفعل الأثر المزدوج للارتفاع الكبير الذي شهدته القيمة المضافة الفلاحية بنسبة 15,4% وتزايد القيمة المضافة للأنشطة غير الفلاحية بنسبة 2,7%.

وبفضل تنوع أنشطته وتوسعه على الصعيد العالمي، استمر القطاع البنكي الوطني في إظهار قدرة كبيرة على الصمود، بالرغم من محيط وطني متّسم بتواضع وتيرة نمو الائتمان و بقاء تكلفة المخاطر في مستوى مرتفع. نسبة الملاءة و نسبة الأموال الذاتية من الفئة 1 بلغا على التوالي 13,9% و11%، أعلى من المتطلبات الدنيا حسب قواعد بازل. واستقرت نسبة الديون المعلقة الأداء في مستوى 7,5% بعد الارتفاعات المتعاقبة التي عرفتها منذ سنة 2012.

و على صعيد المردودية، حققت المجموعات البنكية التسع، على أساس مجمع، نتيجة صافية - حصة المجموعة في ارتفاع بنسبة 9,2% مقابل 6% سنة 2016، مما أفرز عائد أصول بنسبة 0,9% وعائدا للأموال الذاتية بنسبة 10,2%. وعلى أساس فردي، مكن انخفاض تكلفة المخاطر، للمرة الأولى منذ سنة 2008، إضافة إلى ارتفاع العائد الصافي البنكي، من تحسن النتيجة الصافية بنسبة 17,6%، مقابل انخفاض معياري بنسبة 1,7% السنة الماضية.

خلال ضرفية او في سياق لا تزال محفوفة بالمخاطر مع ذلك، واصل بنك المغرب تتبع جودة الأصول البنكية وتعرض البنوك لمخاطر أسعار الفائدة بشكل حذر، فيما برزت مخاطر جديدة تثير الاهتمام بشكل متزايد، لا سيما المخاطر الناجمة عن استخدام التكنولوجيا والوسائط الرقمية والمخاطر المتعلقة بالتغيرات البيئية والانتقال إلى اقتصاد ينخفض فيه استهلاك الكربون.

الإضافة إلى ذلك، تعزز بشكل أكبر إطار اشراف البنوك ذات الأهمية النظامية مع اعتماد نصوص تنظيمية تفرض على هذه الأخيرة إعداد مخطط تقويم خاص بالأزمات الداخلية بهدف تحديد الحلول التي تعتزم تطبيقها قصد إصلاح الأوضاع في حال وقوع صدمات خارجية، بحيث يكون التأثير على النظام المالي محدودا. وبالموازاة مع ذلك، يعمل البنك، بالتنسيق مع وزارة الاقتصاد والمالية وبمساعدة البنك الدولي، على اعتماد إطار قانوني لحل أزمات البنوك، تماشيا مع المعايير الدولية.

وبغية مواصلة تعزيز القاعدة المالية للقطاع البنكي، يجري حاليا وضع جيل جديد من الإصلاحات الهيكلية، تماشيا مع المعايير الدولية، تهم تشديد قواعد تصنيف الديون و رصد المخصصات. وبالتشاور مع الجهات الفاعلة، يعمل بنك المغرب على التطبيق التدريجي لهذه الإصلاحات بهدف الحفاظ على قدرة الفاعلين البنكيين على تمويل الاقتصاد.

وعلى مستوى تجميع الحسابات، ساعد بنك المغرب مؤسسات الائتمان في إطار ورش اعتماد المعيار المحاسبي الدولي «IFRS 9» الذي يتعلق بالأدوات المالية والذي حدد تاريخ دخوله حيز التنفيذ في 1 يناير 2018. ومن المستجدات الواردة في هذا المعيار، على الخصوص، تغيير يتعلق بالتعامل مع انخفاض قيمة محافظ القروض البنكية، لا سيما من خلال اعتماد التموين الاستشرافي للقروض بمجرد منحها.

ووعيا منه بالرهانات التي ينطوي عليها تطبيق هذا المعيار لأول مرة، يقوم بنك المغرب بدراسة المقتضيات الانتقالية التي ينبغي إرساؤها من أجل العمل بشكل تدريجي على امتصاص الآثار المسجلة على مستوى الأموال الذاتية الاحترازية الخاصة بالمجموعات البنكية.

وفي إطار تعزيز المراقبة العابرة للحدود، وسع بنك المغرب نطاق التعاون الدولي لا سيما من خلال إبرام 3 اتفاقيات جديدة خلال هذه السنة في مجال تنسيق المراقبة البنكية مع البنوك المركزية لكل من تنزانيا ورواندا والأردن، مما رفع عدد الاتفاقيات المبرمة مع البلدان التي توجد بها بنوك مغربية إلى 12 اتفاقية. وبالموازاة مع ذلك، واصل البنك عمله في مجال المراقبة عن كثب للأوراش المتعلقة بملاءمة آليات تدبير المخاطر والمراقبة الداخلية ومكافحة تبييض الأموال وتمويل الإرهاب، من خلال شبكة فروع المجموعات البنكية بإفريقيا.

وفي مجال الحفاظ على السلامة المالية للقطاع البنكي، واصل بنك المغرب إجراءاته الرامية إلى مواءمة المنظومة التنظيمية البنكية لمكافحة تبييض الأموال وتمويل الإرهاب مع معايير مجموعة العمل المالي الدولية وراجع في هذا الإطار المنشور المتعلق بواجب اليقظة لدى مؤسسات الائتمان، مع تعزيز منظومة المراقبة التي يعتمدها في هذا المجال.

وفي سياق المعالجة الرقمية المتزايدة للخدمات البنكية، أولى بنك المغرب اهتماما خاصا لخطر الهجمات الإلكترونية وتدبير الفاعلين البنكيين لهذا الخطر. وحدد لائحة البنوك التي مُنحت صفة البنية التحتية ذات الأهمية الحيوية، بالتنسيق مع المديرية العامة لأمن نظم المعلومات، التابعة لإدارة الدفاع الوطني. وقد دعيت هذه البنوك إلى تحديد نظمها المعلوماتية الهشة بغية إخضاعها لتدابير أمنية معززة.

واستعدادا للانتقال إلى نظام الصرف المرن، قام البنك أيضا بإنجاز عدة عمليات للتحقق همت منظومات تدبير مخاطر الصرف وسعر الفائدة والسيولة بالعملات الأجنبية، لدى البنوك النشطة في سوق الصرف.

ومن جهة أخرى، واصل بنك المغرب العمل على حماية زبناء مؤسسات الائتمان. وفي هذا الصدد، قام بعمليات مراقبة من أجل التحقق من تطبيق هذه المؤسسات لمقتضيات القانون 31-08 الذي يحدد تدابير حماية المستهلك، والمادة 503 من مدونة التجارة المتعلقة بإقفال الحسابات والمواد المتعلقة بالإطار التنظيمي لمعالجة شكايات الزبائن.

وواصل البنك إيلاء الاهتمام لانتشار وتصرفات بعض الشركات المسماة بشركات البيع الهرمي التي تجمع الأموال من الجمهور، خارج أي إطار تنظيمي. وقام بالتحقيق في حالات الشركات التي صرحت بها البنوك، مع دعوة هذه الأخيرة إلى التحلي بالمزيد من اليقظة بهذا الخصوص.

ومن جهة أخرى، وبالتنسيق مع وزارة الاقتصاد والمالية والهيئة المغربية لسوق الرساميل، عمل البنك على تحذير الجمهور من استخدام العملات الافتراضية كوسيلة للأداء من أجل شراء السلع والخدمات. وفي هذا الصدد، قامت الهيئات الثلاث بإصدار تحذيرات بشأن المخاطر المرتبطة باستخدام العملات الافتراضية والمتعلقة خصوصا بغياب إطار لحماية المستهلك والطابع المفرط في المضاربة الذي تتسم به هذه الأصول واحتمال استخدامها لأغراض غير مشروعة أو إجرامية، لا سيما في تبييض الأموال وتمويل الإرهاب.

وتميزت سنة 2017 أيضا بالانطلاق التدريجي لنشاط البنوك التشاركية خلال النصف الثاني من السنة، لا سيما من خلال ترويج المرابحة العقارية، فيما لا يزال ينبغي الحصول على مصادقة المجلس العلمي الأعلى على باقي المنتجات. وخلال هذه السنة، قام البنك بعمل مكثف من أجل مصاحبة الفاعلين في عملية إعداد الإطار التعاقدي لهذه المنتجات والتقدم بالموازاة مع ذلك في إرساء الإطار الاحترازي الخاص بها. وقد اعتمد المجلس الوطني للمحاسبة الإطار المحاسبي الذي أصدره بنك المغرب.

كما عمل بنك المغرب، إلى جانب المديرية العامة للضرائب، على استكمال بعض المقتضيات الضريبية من أجل ضمان الحياد في معالجة المنتجات والخدمات البنكية التشاركية والتقليدية، مع الإسهام، إلى جانب أصحاب المصلحة، في الأعمال التحضيرية الخاصة بوضع باقي المكونات الرئيسية للنظام التشاركي، لا سيما التي تتعلق على الخصوص بتأمين التكافل وشهادات الصكوك والضمانات التشاركية.

أبرز أحداث سنة 2017

2 يناير : إصدار بنك المغرب لبلاغ صحفي بشأن منح الاعتمادات للبنوك والنوافذ التشاركية.

15 يناير : بدء سريان المدونة المتعلقة بنقل الحسابات البنكية التي اعتمدتها البنوك سنة 2016، بتوصية من بنك المغرب.

20 فبراير : مشاركة بنك المغرب، في أكرا بغانا، في الاجتماع الخامس عشر لمجموعة العمل الخاصة بالخدمات المالية الرقمية (DFS).

28 فبراير : تنظيم بنك المغرب في الرباط، بالتعاون مع مجلس الخدمات المالية الإسلامية (IFSB) ودعم من البنك الإسلامي للتنمية، ورشة عمل إقليمية حول تيسير تطبيق المعايير الاحترازية التي أصدرها المجلس.

3 مارس : انعقاد اجتماع والي بنك المغرب مع الفيدرالية الوطنية لجمعيات القروض الصغرى.

22 مارس : توقيع اتفاقية في مجال المراقبة البنكية وتبادل المعلومات والتعاون العام مع البنك المركزي لرواندا.

22 مارس : انعقاد اجتماع مجلس إدارة شركة تدبير صناديق ضمان الودائع البنكية، تحت رئاسة والي بنك المغرب.

22 مارس : انعقاد اجتماع مجلس إدارة المركز المغربي للوساطة البنكية، تحت رئاسة والي بنك المغرب.

31 مارس : انعقاد الاجتماع الثالث للجنة مؤسسات الائتمان (CEC)، بشكلها المصغر، في إطار القانون البنكي رقم 103-12.

22 أبريل : مشاركة بنك المغرب في الاجتماع العام الخامس والعشرين لمجموعة العمل المالي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، في الكويت (GAFIMOAN).

10 ماي : تنظيم بنك المغرب للاجتماع الثالث لمجمَع المشرفين على مجموعة البنك المغربي للتجارة الخارجية.

11 ماي : تنظيم بنك المغرب للاجتماع الثالث لمجمَع المشرفين على مجموعة البنك الشعبي للمغرب.

16 ماي : تنظيم بنك المغرب، في الدار البيضاء، للندوة الأورو متوسطية الخامسة تحت شعار «التحول الرقمي: الإدماج المالي والاستقرار» بشراكة مع البنك الدولي والبنك المركزي الفرنسي.

22 ماي : مشاركة بنك المغرب، في عمان بالأردن، في الاجتماع السنوي الثاني لمجمَع المشرفين على البنك العربي.

23 ماي : انعقاد الاجتماع نصف السنوي لبنك المغرب ومجلس المجموعة المهنية لبنوك المغرب.

19 يونيو : توقيع اتفاقية في مجال المراقبة البنكية وتبادل المعلومات والتعاون العام مع البنك المركزي للأردن.

21 يونيو : انعقاد الاجتماع الحادي عشر للجنة الداخلية للاستقرار المالي التابعة لبنك المغرب.

23 يونيو : انعقاد الاجتماع الخامس للجنة التنسيق والرقابة على المخاطر النظامية.

4 يوليوز : مشاركة بنك المغرب في الاجتماع السنوي لمجمَع المشرفين على مجموعة الشركة العامة الذي نظمته، في باريس، هيئة المراقبة الاحترازية وحل الأزمات (ACPR).

6 يوليوز : مشاركة بنك المغرب في الاجتماع السنوي لمجمَع المشرفين على مجموعة القرض الفلاحي الذي نظمته، في باريس، هيئة المراقبة الاحترازية وحل الأزمات (ACPR).

12 يوليوز : تنظيم بنك المغرب للاجتماع الثاني لمجلس إدارة مرصد المقاولات الصغرى والصغيرة والمتوسطة (TPME).

18 يوليوز : انعقاد الاجتماع الرابع للجنة مؤسسات الائتمان، في شكلها الموسع والمصغر، في إطار القانون البنكي رقم 12-103.

20 يوليوز : مصادقة المجلس العلمي الأعلى على عقود المرابحة العقارية واتفاقيات الحسابات.

12 شتنبر : توقيع اتفاقية في مجال المراقبة البنكية وتبادل المعلومات والتعاون العام مع البنك المركزي لتنزانيا.

17 شتنبر : مشاركة بنك المغرب في أبو ظبي في الدورة العادية الحادية والأربعين لمجلس محافظي البنوك المركزية ومؤسسات الإصدار العربية.

2 نونبر : تنظيم بنك المغرب للاجتماع الرابع لمجمَع المشرفين على مجموعة التجاري وفابنك.

20 نونبر : مشاركة بنك المغرب في أنطاليا في الاجتماع الثاني عشر للمجموعة الاستشارية الإقليمية لمنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا التابعة لمجلس الاستقرار المالي.

30 نونبر : انعقاد الاجتماع نصف السنوي لبنك المغرب ومجلس المجموعة المهنية لبنوك المغرب.

2 دجنبر : مشاركة بنك المغرب في الاجتماع السادس والعشرين لمجموعة العمل المالي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، الذي انعقد في المنامة.

11 دجنبر : مشاركة بنك المغرب في الاجتماع الثلاثين للجنة العربية للمشرفين المنبثقة عن صندوق النقد العربي، في أبو ظبي.

12 دجنبر : تنظيم بنك المغرب، بالرباط، للندوة الإقليمية الثانية حول الاستقرار المالي.

12 دجنبر : مشاركة بنك المغرب في المؤتمر الإقليمي حول حكامة المقاولات الذي نظمته منظمة التعاون في الميدان الاقتصادي والتنمية في الرباط (OCDE).

20 دجنبر : انعقاد الاجتماع الثاني عشر للجنة الداخلية للاستقرار المالي التابعة لبنك المغرب .

20 دجنبر : انعقاد الاجتماع السادس للجنة التنسيق والرقابة على المخاطر النظامية.

الأرقام الرئيسية للنظام البنكي

1 - بنية النظام البنكي

- عدد مؤسسات الائتمان والهيئات المعتبرة في حكمها : 86

- البنوك : 24
  بما فيها البنوك التشاركية : 5
- شركات التمويل : 32
- البنوك الحرة : 6
- جمعيات القروض الصغرى : 13
- مؤسسات الأداء المتخصصة في الوساطة في تحويل الأموال : 9
- مؤسسات أخرى : 2

- شبكة البنوك:

- في المغرب: 6.388 وكالة بنكية، أي ما يعادل شباكا بنكيا واحدا لكل 5.450 شخصا
  7.025 شباكا بنكيا أوتوماتيكيا
- في الخارج: 1.405 وكالة بنكية

- مجموع مستخدَمي مؤسسات الائتمان والهيئات المعتبرة في حكمها بالمغرب: 54.651

2 - مؤشرات نشاط البنوك ومردوديتها - على أساس فردي

(المبالغ بملايير الدراهم)	2015	*2016	2017
مجموع الحصيلة	1.145	1.199	1.271
قروض بواسطة الدفع من الصندوق (صافية من المؤن)[1]	750	775	800
ودائع الزبناء	819	854	901
الأموال الذاتية (دون احتساب أرباح السنة المالية)	104	109	115
العائد الصافي البنكي	43,6	45,1	46,0
النتيجة الإجمالية للاستغلال	23,7	23,3	23,5
النتيجة الصافية	9,4	9,2	10,8
متوسط مردود الاستخدامات	%4,82	%4,86	%4,53
متوسط كلفة الموارد	%1,69	%1,50	%1,38
متوسط معامل الاستغلال	%49,1	%49,3	%50,6
عائد الأصول (ROA)	%0,8	%0,8	%0,9
عائد الأموال الذاتية (ROE)	%9,1	%8,6	%9,5
نسبة الديون المعلقة الأداء	%7,4	%7,6	%7,5
نسبة تغطية الديون المعلقة الأداء بالمؤن	%68	%69	%71

* بما في ذلك القروض الممنوحة لشركات التمويل
1 معطيات تمت مراجعتها لإغفال تأثير إحدى العمليات الاستثنائية

بنية استخدامات البنوك

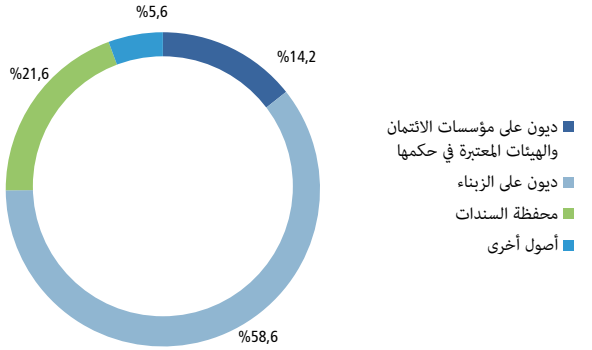

بنية موارد البنوك

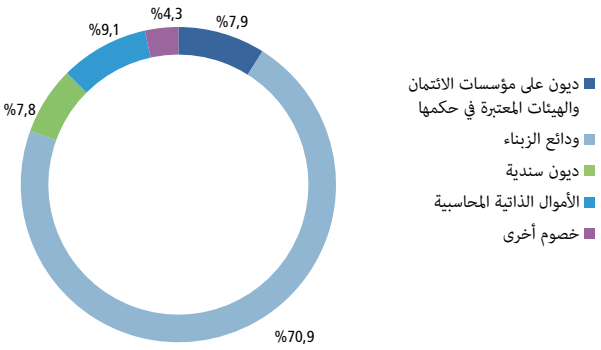

3 - مؤشرات نشاط شركات التمويل ومردوديتها

(المبالغ بملايير الدراهم)	2015	2016	2017
مجموع الحصيلة	103	106	113
قروض بواسطة الدفع من الصندوق (صافية من المؤن)	91	94	99
العائد الصافي البنكي	5,3	5,8	6
النتيجة الإجمالية للاستغلال	3,3	3,6	3,7
النتيجة الصافية	1,5	1,6	1,7
نسبة الديون المعلقة الأداء	%9,8	%9,4	%9,4
عائد الأصول (ROA)	%1,5	%1,5	%1,5
عائد الأموال الذاتية (ROE)	%15,0	%15,8	%15,5

حصة كل فئة من مؤسسات التمويل في مجموع الأصول

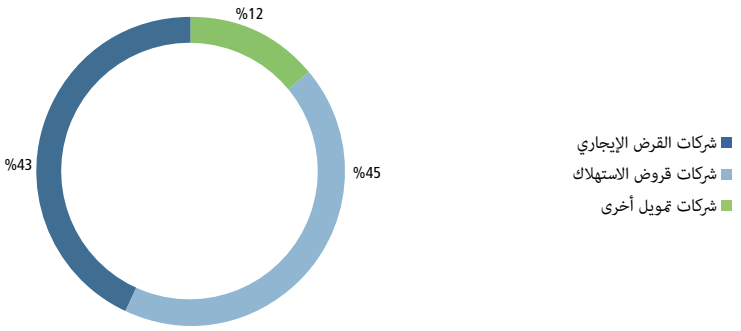

4 - مؤشرات نشاط جمعيات القروض الصغرى ومردوديتها

(المبالغ بملايير الدراهم)	2015	2016	2017
مجموع الحصيلة	6,9	7,4	7,4
المبلغ الجاري للقروض (الإجمالي)	5,9	6,4	6,6
نسبة الديون المعلقة الأداء	%3,8	%2,9	%3,3
النتيجة الصافية	0,25	0,21	0,18

5 - مؤشرات نشاط البنوك الحرة ومردوديتها

(المبالغ بملايير الدراهم)	2015	2016	2017
مجموع الحصيلة	41,0	48,1	42,7
المبلغ الجاري للقروض (الإجمالي)	13,3	18,2	18,5
ودائع الزبناء	4,3	5,6	6,5
النتيجة الصافية	0,49	0,46	0,5

6 - مؤشرات نشاط المجموعات البنكية التسع ومردوديتها - على أساس مجمع

(المبالغ بملايير الدراهم)	2015	2016	2017
مجموع الحصيلة	1.359	1.432	1.540
قروض بواسطة الدفع من الصندوق (صافية من المؤن)	887	924	969
ودائع الزبناء	933	973	1.038
الأموال الذاتية - حصة المجموعة	116	124	130
العائد الصافي البنكي	61	64	67
النتيجة الإجمالية للاستغلال	30	31	32
النتيجة الصافية - حصة المجموعة	11,5	12,2	13,3
متوسط معامل الاستغلال	%50,7	%50,8	%51,5
عائد الأصول (ROA)	%0,8	%0,8	%0,9
عائد الأموال الذاتية (ROE)	%9,9	%9,8	%10,2

بنك المغرب

الفصل الأول

تطور بنية القطاع البنكي ونشاطه ومردوديته

بنك المغرب

بنك المغرب

1 - تطور المشهد البنكي

في سنة 2017، واصلت البنوك تطوير شبكتها البنكية على المستويين الوطني والجهوي، مما ساهم في تعميم التعامل البنكي لدى السكان وتعزيز الإدماج المالي. وبينما عرفت وتيرة فتح الوكالات تباطؤا ملموسا على الصعيد الوطني، مقارنة بالسنوات الماضية، تعزز حضور المجموعات البنكية بشكل أكبر على الصعيد الجهوي، وذلك نتيجة شراء بنكين جديدين، الأول في مصر والآخر في النيجر.

1.1 - بنية النظام البنكي والمساهمين

على إثر منح الترخيص لخمسة فاعلين جدد في ميدان التمويل التشاركي، اتسع نطاق مراقبة بنك المغرب خلال سنة 2017 ليغطي ما مجموعه 86 مؤسسة ائتمان وهيئة معتبرة في حكمها، تتوزع ما بين 19 بنكا تقليديا من بينها 3 ذات نوافذ تشاركية، و5 بنوك تشاركية، و32 شركة تمويل، و6 بنوك حرة، و13 جمعية للقروض الصغرى، و9 مؤسسات أداء متخصصة في تحويل الأموال، وصندوق الإيداع والتدبير وصندوق الضمان المركزي.

ويشمل قطاع شركات التمويل 32 مؤسسة، حيث تقلص عددها بوحدة واحدة بعد سحب الترخيص من شركة لقروض الاستهلاك. أما قطاع شركات تحويل الأموال، فقد عرف من جهته انخفاضا بوحدة واحدة ليبلغ عددها 9 نظرا كذلك لسحب الترخيص من إحدى المؤسسات.

جدول 1: تطور عدد مؤسسات الائتمان والهيئات المعتبرة في حكمها

	2012	2013	2014	2015	2016	2017
البنوك	**19**	**19**	**19**	**19**	**19**	**19**
البنوك التي يمتلك الأجانب غالبية رأسمالها	7	7	7	7	7	7 (*)
البنوك التي يمتلك القطاع العمومي غالبية رأسمالها	5	5	5	5	5	5
البنوك التشاركية	**-**	**-**	**-**	**-**	**-**	**5**
شركات التمويل	**36**	**35**	**34**	**34**	**33**	**32**
شركات قروض الاستهلاك	18	17	16	16	15	14
شركات قروض الإيجار	6	6	6	6	6	6
شركات قروض العقار	2	2	2	2	2	2
شركات الكفالة	2	2	2	2	2	2
شركات تحصيل وشراء الديون	2	2	2	2	2	2
شركات تدبير وسائل الأداء	3	3	3	3	3	3
شركات أخرى	3	3	3	3	3	3
البنوك الحرة	**6**	**6**	**6**	**6**	**6**	**6**
جمعيات القروض الصغرى	**13**	**13**	**13**	**13**	**13**	**13**
مؤسسات الأداء المختصة في الوساطة في تحويل الأموال	**10**	**9**	**10**	**10**	**10**	**9**
مؤسسات أخرى	**2**	**2**	**2**	**2**	**2**	**2**
المجموع	**86**	**84**	**84**	**84**	**83**	**86**

(*) من بينها 3 لديها نوافذ تشاركية

تمثل بنية المساهمين الخواص حصة تبلغ 69% من رأسمال البنوك المغربية. وهي تتألف بالخصوص من الشركات القابضة التابعة للمجموعات الخاصة وشركات التأمين ومؤسسات الاحتياط الاجتماعي والمجموعات البنكية الأجنبية.

وتبقى حصة المساهمين الأجانب هي السائدة في 7 بنوك و7 شركات للتمويل. ومن جهة أخرى، تعززت حصة المساهمين الأجانب غير السائدة وذلك ارتباطا بإحداث بنوك تشاركية، بشراكة مع فاعلين بنكيين من بلدان الخليج. وظل عدد المؤسسات الخاضعة لمراقبة المساهمين العموميين مستقرا في 5 بنوك و4 شركات للتمويل.

وخلال سنة 2017، انخفض عدد مؤسسات الائتمان المدرجة في البورصة إلى 11 مؤسسة، من بينها ستة بنوك، نظرا لسحب إحدى شركات التمويل من لائحة الشركات المدرجة. وتمثل هذه المؤسسات أكثر من 34% من رسملة البورصة.

أما على الصعيد العابر للحدود، فقد قامت مجموعتان بنكيتان باقتناء بنكين، واحد في مصر والآخر بالنيجر . وبالتالي فثلاث مجموعات بنكية مغربية حاضرة في 33 بلدا في الخارج.

ويتوزع حضور هذه المجموعات في إفريقيا بين 26 بلدا: 10 بلدان في غرب إفريقيا (منها 8 في منطقة الاتحاد الاقتصادي والنقدي لغرب إفريقيا)، 6 في وسط إفريقيا، 6 في شرق إفريقيا، 3 في المغرب العربي وبلد واحد في الجنوب الإفريقي. وتتوفر هذه المجموعات على شبكة بنكية متكونة من 1.405 وكالة تمسك 7,2 مليون حساب وتدير 2,5 مليون بطاقة بنكية.

وفي باقي دول العالم، تتمركز البنوك المغربية أيضا في 7 بلدان أوروبية حيث توجد 3 شركات تابعة و11 فرعا. وهي تنشط أيضا عن طريق 48 مكتب تمثيل في 11 بلدا توجد بالخصوص في أوروبا.

2.1 - تطور الشبكة البنكية

في سياق رقمنة الخدمات البنكية والاستعمال المتزايد للتكنولوجيا، تواصل تباطؤ وتيرة تطور الشبكة البنكية الذي بدأ منذ سنة 2012، لينخفض إلى 1,7% سنة 2017 مقابل 2,3% سنة 2016، و3,8% سنة 2015 و9% في المتوسط خلال الفترة 2007/2016. وقد بلغ عدد الشبابيك البنكية 6.388 شباكا، أي 105 وكالات إضافية عوض 144 في السنة الماضية، منها 61 شباكا جديدا تم فتحه من قبل البنوك التقليدية. ومن جهة أخرى، انطلق خلال النصف الثاني من سنة 2017 نشاط البنوك التشاركية، التي أنشئت حديثا، بفتح 44 وكالة في نهاية 2017.

رسم بياني 1: تطور الشبكة البنكية

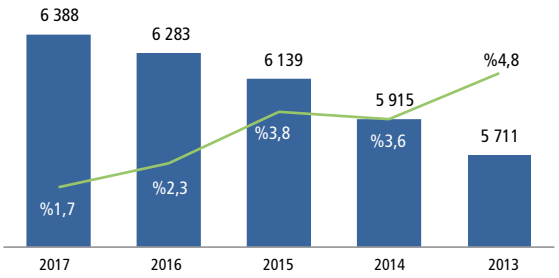

رسم بياني 2: عدد الشبابيك الإضافية المفتوحة سنويا

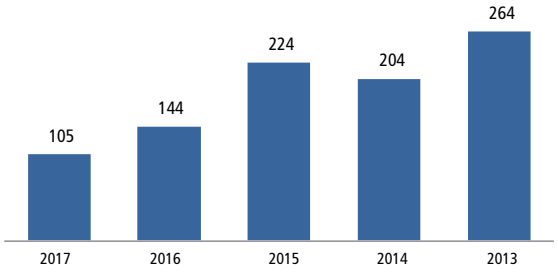

إطار رقم 1: شبكة البنوك والنوافذ التشاركية

بدأت البنوك التشاركية نشاطها في النصف الثاني من سنة 2017، وتوسعت شبكتها، في أواخر 2017، حيث وصل عدد الوكالات إلى 44 وكالة. ويوجد الجزء الأكبر من هذه الشبكة في المدن الكبرى للمملكة، حيث تمثل كل من منطقتي الدار البيضاء-سطات والرباط - سلا -القنيطرة 27% من مجموع الوكالات لكل منهما، متبوعتان بمنطقة طنجة-تطوان-الحسيمة بحصة 12%.

شبكة البنوك التشاركية

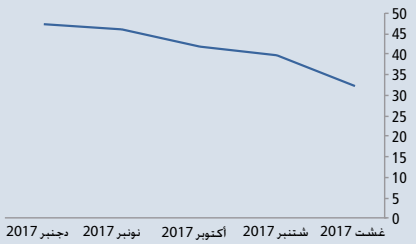

توزيع الوكالات البنكية والنوافذ التشاركية حسب الموقع الجغرافي خلال سنة 2017

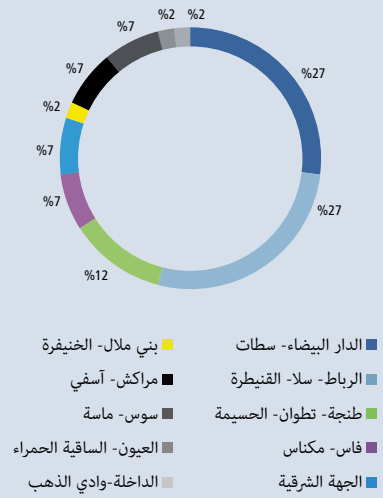

ونتيجة لذلك بلغت الكثافة البنكية حوالي 5.450، وهي تقاس من خلال عدد السكان لكل شباك. أما الكثافة التي تقاس بعدد الشبابيك لكل 10.000 شخص، فقد بلغت حوالي شباكين مقابل أقل من شباك واحد خمسة عشر سنة من قبل.

وقد بقي التوزيع الجهوي للشبابيك والودائع والقروض مستقرا على العموم، بالمقارنة مع السنوات الماضية؛ حيث تمثل منطقة الدار البيضاء-سطات حصة 29% من الشبابيك، و39% من الودائع و64% من القروض، متبوعة بمنطقة الرباط-سلا-القنيطرة التي تتوفر على حوالي 15% من الشبابيك و17% من الودائع و16% من القروض. وتمثل جهة فاس- مكناس 11% من الشبابيك وأزيد من 8% من الودائع وحوالي 4% من القروض.

رسم بياني 3: حصة كل جهة في مجموع الشبكة البنكية والودائع والقروض (%)

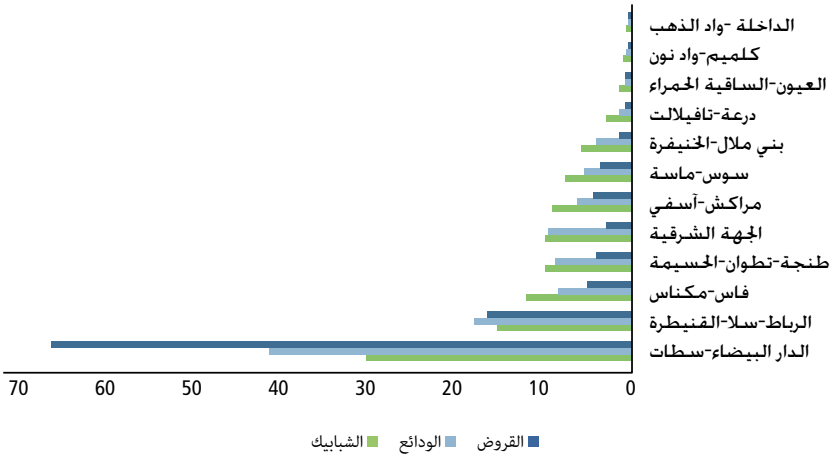

وتتوفر البنوك في المنطقة الحرة لطنجة على 5 فروع ووكالة واحدة، حيث لم يسجل أي تغيير بالمقارنة مع السنوات الماضية.

أما في ما يخص شبكة شركات التمويل فقد وصلت، أواخر سنة 2017، إلى 250 وكالة خاصة بها[1]، منها 56% تديرها شركات لقروض الاستهلاك و21% تديرها شركات للقرض العقاري.

وقد نمت شبكة جمعيات القروض الصغرى بنسبة 4,5% لتصل إلى 1.757 فرعا، بعد أن تزايدت بنسبة 6,3% في السنة السابقة.

أما شبكة مؤسسات الأداء المتخصصة في تحويل الأموال، فقد تعززت بنسبة 16,6% مقابل 28,3% سنة 2016، لتبلغ 4.204 نقطة بيع، موزعة ما بين 832 وكالة ذاتية و3.372 وكالة يسيرها وكلاء أداء وقعت معهم المؤسسات عقودا لتمثيلها.

3.1 - تطور عدد الحسابات البنكية

في أواخر سنة 2017، سجل عدد الحسابات البنكية ارتفاعا سنويا بنسبة 6,4% ليصل إلى حوالي 26 مليون حساب، بعد أن تزايد بنسبة 4,9% أواخر سنة 2016.

1 خارج إطار شركات تدبير وسائل الأداء

رسم بياني **4:** تطور عدد الحسابات البنكية

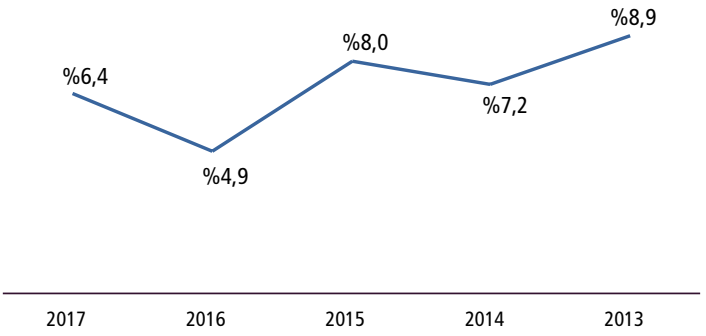

فيما يتعلق بالحسابات التي فتحتها البنوك التشاركية، فقد بلغ عددها حوالي 27 ألف حساب في أواخر سنة 2017.

إطار رقم 2: حيازة الحسابات البنكية- استغلال معطيات المصلحة المركزية للحسابات البنكية

يمكّن استغلال المصلحة المركزية للحسابات البنكية التي أنشأها بنك المغرب من حساب مؤشر تعميم التعامل البنكي للحد من تأثير تعدد التعامل البنكي والاقتصار على حسابات الأفراد بالمقارنة مع السكان البالغين (الذين تفوق أعمارهم 15 سنة). وقد سجل نسبة 56% مقابل حوالي 62% كمتوسط عالمي.

النسبة المئوية للأشخاص البالغين الذين يتوفرون على حساب بنكي واحد على الأقل

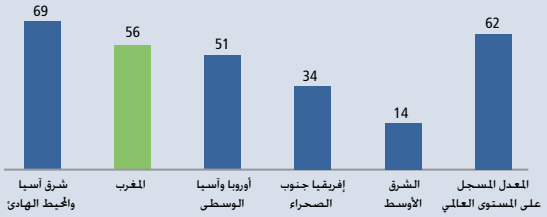

المصادر: قاعدة بيانات Global Findex، والمصلحة المركزية للحسابات البنكية والمندوبية السامية للتخطيط.

وتتغير هذه النسبة حسب الخصائص الفردية مثل الجنس والعمر والفئة الاجتماعية-المهنية. فوفقًا لنفس المعطيات الواردة من المصلحة المركزية للحسابات البنكية، يتضح أن 77% من الرجال البالغين لديهم حساب بنكي مفتوح لدى بنك واحد ، مقابل 37% من النساء.

إطار رقم 2: تتمة

وحسب الفئات العمرية وعلى أساس ما أدلت به المصلحة المركزية للحسابات البنكية، فإن الأشخاص الذين تتراوح أعمارهم ما بين 15 و24 سنة الحائزين على حساب بنكي بنسبة 23%.

أما الفئة الأكبر سنا، فهي تملك على الأقل حسابا بنكيا واحدا بنسبة 65% من السكان الذين تتراوح أعمارهم ما بين 25 و59 سنة و72% بالنسبة للسكان الذين يتجاوزون 60 سنة.

السكان الذين يملكون على الأقل حسابا بنكيا حسب الجنس (بالنسبة المئوية)

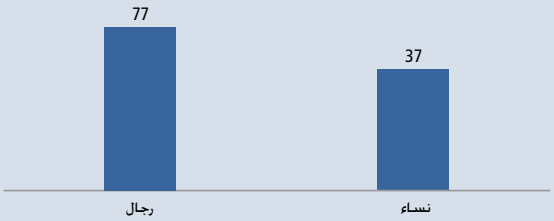

السكان الذين يملكون على الأقل حسابا بنكيا حسب الفئة العمرية (بالنسبة المئوية)

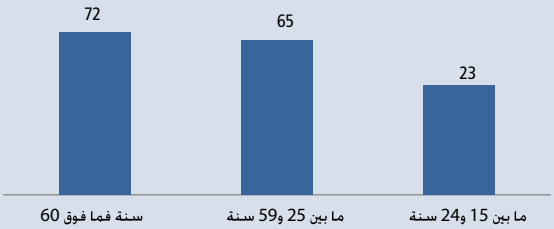

المصادر: المصلحة المركزية للحسابات البنكية والمندوبية السامية للتخطيط

4.1 - تطور البطاقات البنكية

تزايد استعمال البطاقات البنكية بنسبة 9,4% إلى 14,1 مليون أواخر سنة 2017، ولا يزال معظمها يستخدم في عمليتي السحب والأداء (93,3% مقابل 92,1% سنة 2016). وقد سجلت البطاقات المغربية، من حيث الأداء والسحب، 323,6 مليون عملية بمبلغ 267,1 مليار درهم، بارتفاع نسبته على التوالي 10,4% و9,4%.

رسم بياني 5: تطور عدد البطاقات البنكية المتداولة (بالملايين)

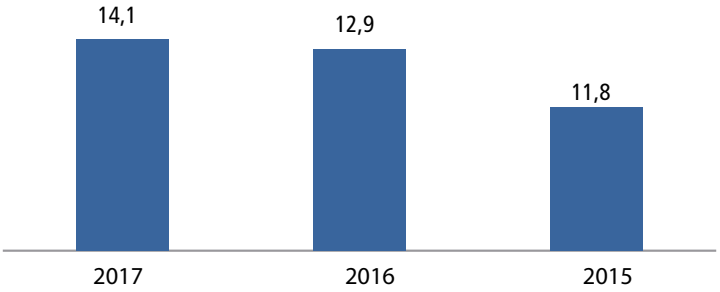

وكما هو الشأن بالنسبة للوكالات البنكية، عرفت الشبابيك الآلية البنكية تزايدا بنسبة 3%، مقابل 4,5% سنة من قبل. وزاد عددها بإحداث 204 وحدة جديدة ليصل إلى 7.025 وحدة أواخر سنة 2017.

5.1 - عدد مستخدَمي مؤسسات الائتمان والهيئات المعتبرة في حكمها

وصل عدد مستخدَمي مؤسسات الائتمان والهيئات المعتبرة في حكمها، في نهاية دجنبر 2017 إلى54.651 مستخدَم، حيث يعمل حوالي 76,2% منهم في البنوك، وحوالي 8%في شركات التمويل، و13,3% لدى جمعيات القروض الصغرى وحوالي 2% لدى مؤسسات متخصصة في تحويل الأموال.

وتعزز عدد مستخدمي البنوك بتوظيف 576 من المستخدمين الجدد (أي بنسبة 1,4%)، ليصل إلى 41.647 مستخدم، منهم 47% تتراوح أعمارهم ما بين 25 و35 سنة، وحوالي 30% ما بين 35 و45 سنة، و18% يتجاوز سنهم 45 سنة. وهم هذا التطور بالأساس المستخدمات، حيث تعززت حصتهن ضمن مجموع المستخدمين في القطاع البنكي لتصل إلى 43% مقابل 36% في العقد الأخير.

رسم بياني 6: تطور عدد مستخدَمي البنوك بالمغرب

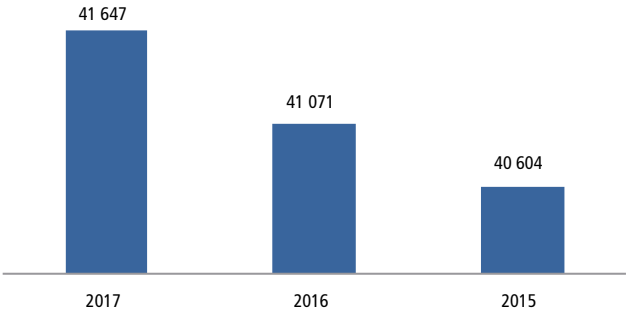

ومن جهة أخرى، يشتغل في قطاع شركات التمويل ما مجموعه 4.243 مستخدما، أي ما يعادل 92 شخصا إضافيا مقارنة مع سنة 2016 (2,2+%) ويشتغل معظمهم لدى شركات قروض الاستهلاك وشركات قروض الإيجار.

رسم بياني 7:تطور عدد مستخدَمي شركات التمويل

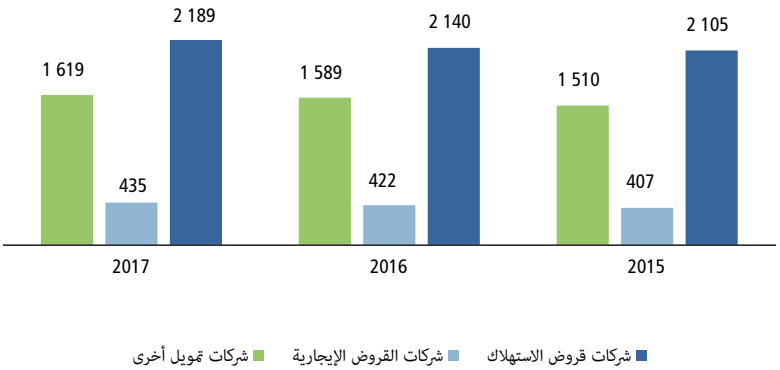

وسجلت شركات قروض الاستهلاك نموا بنسبة 2,3% من حيث عدد مستخدميها مقابل 3,1% بالنسبة لشركات القرض الإيجاري، و1,4% بالنسبة لشركات شراء وتحصيل الديون و3,5% بالنسبة لشركات القرض العقاري.

ومن جهتها، تعزز عدد المستخدمين لدى شركات القروض الصغرى بنسبة 2,5% ليصل إلى 7.254 مستخدما وتزايد العدد بالنسبة للمؤسسات المتخصصة في تحويل الأموال، سنة بعد سنة، بنسبة 8,4% ليصل إلى 1.016 مستخدما.

6.1 - تطور التمركز البنكي

1.6.1 - تمركز نشاط البنوك على أساس فردي

تقلص تمركز النظام البنكي، الذي يقاس من خلال نسبة مجموع الأصول والودائع المجمعة والقروض الموزعة، بشكل طفيف سنة 2017. فقد عرفت مساهمة البنوك الثلاثة الأولى في مجموع الأصول تراجعا من 65,9% سنة 2016 إلى 65,4% بينما تراجعت حصة البنوك الخمسة الأولى بمقدار 0,4 نقطة مئوية إلى 79,4%.

رسم بياني 8: تمركز مجموع الأصول (%)

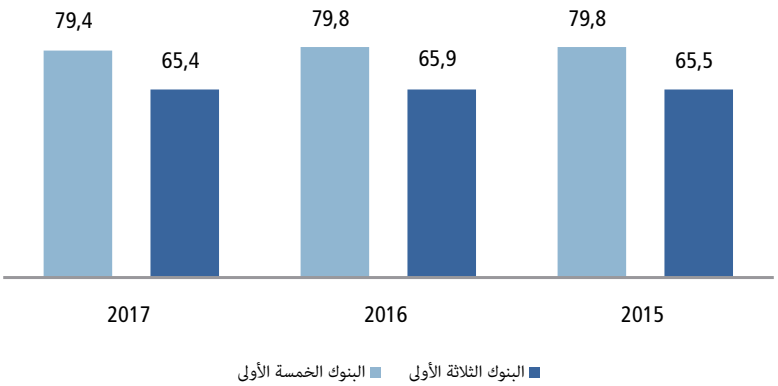

وفي ما يتعلق بالودائع، انخفضت حصة البنوك الثلاثة الأولى في مجموع القطاع بمقدار 0,2 نقطة إلى 65,9% وتراجعت حصة البنوك الخمسة الأولى بمقدار 0,5 نقطة إلى 80,3%. كما تراجعت مساهمة البنوك الثلاثة الأولى في توزيع القروض، من سنة لأخرى، بمقدار 0,7 نقطة إلى 64,1% وانخفضت حصة البنوك الخمسة الأولى بمقدار 0,5 نقطة إلى 81,1%.

رسم بياني 9: تمركز الودائع (%)

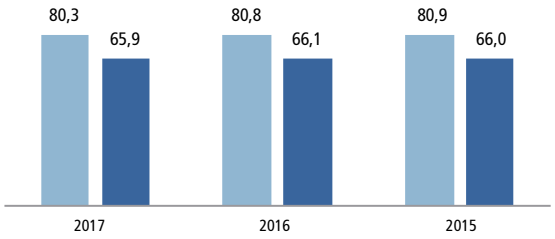

رسم بياني10: تمركز القروض (%)

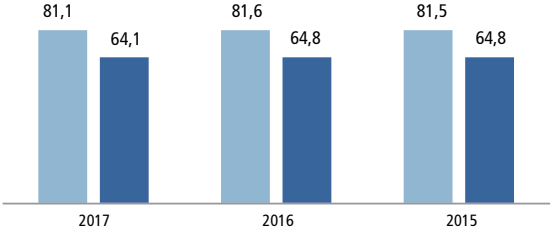

وحسب مؤشر هرفيندال-هيرشمان، فقد بقي مستوى تمركز مجموع الأصول والودائع والقروض مستقرا على ما كان عليه في السنوات الأخيرة (0,17)، مما يعكس اعتدال تمركز السوق البنكية.

وحسب طبيعة المساهمة في الرأسمال، شهدت حصة البنوك ذات الرأسمال الخاص المملوك في معظمه للمغاربة ارتفاعا بمقدار 0,3 نقطة من حيث عدد الشبابيك إلى 53,6%. وبقيت هذه الحصة مستقرة عند نسبة 66,5% من مجموع الودائع. ومع ذلك فقد تقلصت بمقدار 0,6 نقطة و0,4 نقطة لتصل إلى 64,6% و66,2%، على التوالي، من حيث القروض ومجموع الأصول.

رسم بياني 11: التمركز حسب نوع المساهمة - 2017 (%)

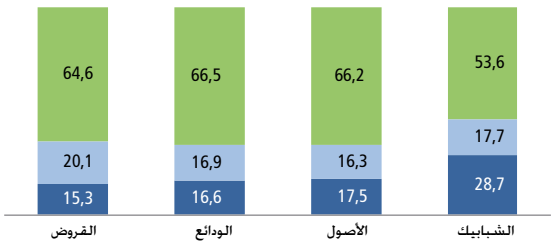

رسم بياني 12: التمركز حسب نوع المساهمة - 2016 (%)

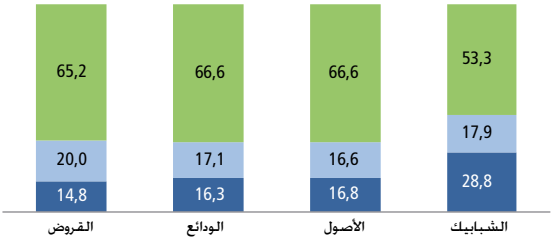

وعرفت حصة البنوك التي يمتلك الخواص الأجانب غالبية رأسمالها انخفاضا في حصتها من السوق، حيث استحوذت على نسبة 17,7% من الشبابيك (-0,2 نقطة)، و16,3% من مجموع الأصول (-0,3 نقطة) و16,9% من الودائع (-0,2 نقطة) فيما ارتفعت حصتها من القروض بمقدار 0,1 نقطة إلى 20,1%.

وفيما يخص البنوك التي يمتلك القطاع العمومي غالبية رأسمالها، فقد ارتفعت حصتها من مجموع الأصول بمقدار 0,7 نقطة إلى 17,5%، ومن الودائع بمقدار 0,3 نقطة إلى 16,6% ومن القروض بمقدار 0,5 نقطة إلى 15,3%. ومن ناحية أخرى، فقد انخفضت حصتها من الشبابيك بشكل طفيف بمقدار 0,1 نقطة إلى 28,7%.

2.6.1 - تمركز نشاط شركات التمويل

في نهاية 2017، بقيت حصة شركات قروض الاستهلاك الثلاث الرئيسية ضمن مجموع الأصول دون تغيير، في مستوى 62%. وعكس ذلك، ارتفعت حصة الشركات الخمس الأولى بنقطتين لتصل إلى 85%. وتستحوذ 9 شركات تابعة لمؤسسات مالية على حوالي 98% من نشاط هذا القطاع.

رسم بياني 13: تمركز مجموع أصول شركات قروض الاستهلاك (%)

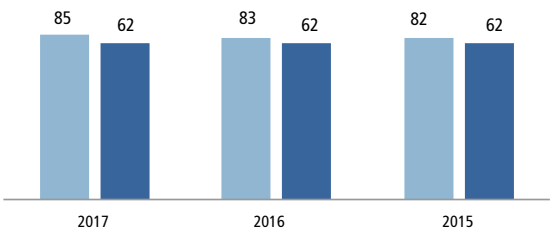

رسم بياني 14 : تمركز مجموع أصول شركات القرض الإيجاري (%)

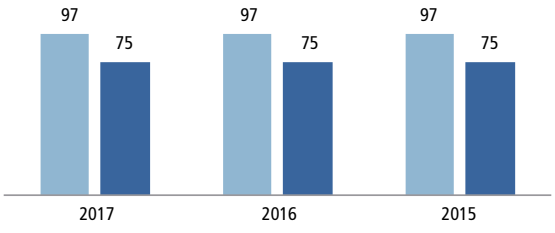

وفيما يتعلق بقطاع القرض الإيجاري، بقيت حصة الشركات الثلاث والخمس الأولى ضمن مجموع الحصيلة مستقرة في مستوى 75% و97,6% على التوالي.

3.6.1 - تمركز نشاط جمعيات القروض الصغرى

بقيت مساهمة جمعيات القروض الصغرى الثلاث والخمس الأولى ضمن القروض الموزعة دون تغيير مقارنة بسنة 2016. فقد بلغت 91,8% و97% على التوالي.

4.6.1 - تمركز نشاط مؤسسات الأداء المتخصصة في تحويل الأموال

من حيث حجم الأموال المحولة، سجلت مساهمة مؤسسات الأداء الثلاث الأولى ضمن مجموع التحويلات تراجعا بمقدار 2,6 نقط لتنتقل من 90,1% إلى 87,5%، بينما بلغت مساهمة المؤسسات الخمس الأولى حوالي 98%.

5.6.1 - تمركز نشاط البنوك على أساس مجمع

على أساس مجمع، لم يشهد مستوى تمركز نشاط الائتمان تغيرا كبيرا مقارنة بسنة 2016، فقد استقرت حصص البنوك الثلاثة والخمسة الأولى على التوالي في نسبة 64% و81% ضمن مجموع القروض.

جدول 2: تطور تمركز القروض على أساس مجمع (%)

	قروض التجهيز والخزينة للمقاولات			القروض العقارية			قروض الاستهلاك			مجموع القروض		
	2015	2016	2017	2015	2016	2017	2015	2016	2017	2015	2016	2017
المجموعات الثلاث الأولى	63	64	63	65	64	64	63	63	65	65	65	64
المجموعات الخمس الأولى	83	83	83	81	81	81	80	79	82	81	81	81

ويتبين من تحليل التمركز حسب الغرض من عمليات القرض بأنه فيما يتعلق بقروض الخزينة والتجهيز، انخفضت حصة المجموعات البنكية الثلاث الأولى بنقطة مئوية واحدة لتصل إلى 63%، وبقيت حصة المجموعات البنكية الخمس الأولى مستقرة في مستوى 83%. وفيما يخص القروض العقارية، فقد استقرت هذه الحصص في مستوى 64% و81%. أما بالنسبة لقروض الاستهلاك، فقد ارتفعت حصة المجموعات البنكية الثلاث والخمس الأولى بنقطتين وثلاث نقط لتصل إلى 65% و82% على التوالي.

2 - نشاط البنوك ومردوديتها على أساس فردي

في بيئة اتسمت بتحسن طفيف في الاقتصاد الوطني والدولي، تميز نشاط البنوك بنمو بطيء للائتمان وتقلص في تكلفة المخاطر.

ويتم تحليل نشاط البنوك على أساس الحصيلة التي تقوم بجرد أنشطتها في المغرب. أما النشاط في الخارج، والمنجز عن طريق الوكالات والفروع، فيبقى ضعيفا.

1.2 - تحسن نشاط محفظة السندات لدى البنوك في بيئة تتسم بانتعاش بطيء في القروض

في نهاية 2017، ارتفع مجموع الحصيلة الخاص بالبنوك ليصل إلى 1.271 مليار درهم، مسجلا زيادة من سنة لأخرى بنسبة 6%، مقابل 4,7% في سنة 2016 و3,8% في سنة 2015. ونسبة إلى الناتج الداخلي الإجمالي، بلغ 120%، أي ما يعادل نقطتين مئويتين إضافيتين مقارنة بالسنة الماضية. أما حصة الأصول البنكية بالعملات الأجنبية، فقد ارتفعت بمقدار0,7 نقطة إلى 8,1%، ارتباطا بشراء البنوك المغربية للعملات لتغطية مخاطر الصرف التي يتعرض لها الزبناء. وتتم حيازة حوالي 4,2% من هذه الأصول على غير المقيمين.

أما القروض الممنوحة للزبناء، فقد ارتفعت بشكل معتدل في سنة 2017، بينما عرفت محفظة سندات الخزينة ارتفاعا هاما.

جدول 3: تطور استخدامات البنوك (نشاط البنوك في المغرب)

(بملايين الدراهم)

	2015	2016	2017	التغير 2017/2016 (%)
ديون على مؤسسات الائتمان والهيئات المعتبرة في حكمها	164 774	170 930	180 290	5,5
ديون على الزبناء	695 345	716 444	744 578	3,9
محفظة السندات	223 732	245 522	274 187	11,7
بما في ذلك سندات الخزينة	118 552	118 343	139 203	17,6
قيم مستعقرة	27 242	31 205	35 377	13,4
أصول أخرى	34 381	34 658	36 661	5,8
مجموع الأصول	**1 145 474**	**1 198 759**	**1 271 093**	**6,0**

بنود صافية من الاستخمادات والمؤن

وأدت هذه التطورات إلى ارتفاع حصة الديون على الزبناء وحصة محفظة السندات إلى 58,6% و21,6%، على التوالي، مقابل 59,8% و20,5% سنة من قبل. واستقرت حصة الديون على مؤسسات الائتمان والهيئات المعتبرة في حكمها في نسبة 14,2%.

رسم بياني 15: بنية أصول البنوك (%)

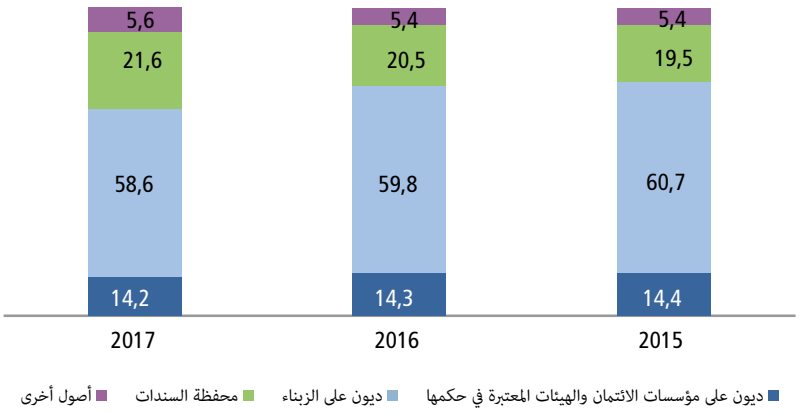

1.1.2 - ترتبط الزيادة في الديون على مؤسسات الائتمان والهيئات المعتبرة في حكمها أساسا بارتفاع الديون على البنوك الموجودة في الخارج

مقارنة بسنة 2016، ارتفعت الديون على مؤسسات الائتمان والهيئات المعتبرة في حكمها بنسبة 5,5%، خاصة بفضل الديون على البنوك الموجودة في الخارج، وبدرجة أقل بفعل ارتفاع الديون على البنوك المحلية و باقي مؤسسات الائتمان والهيئات المعتبرة في حكمها الأخرى.

رسم بياني 16: ديون البنوك على مؤسسات الائتمان والهيئات المعتبرة في حكمها (بملايير الدراهم)

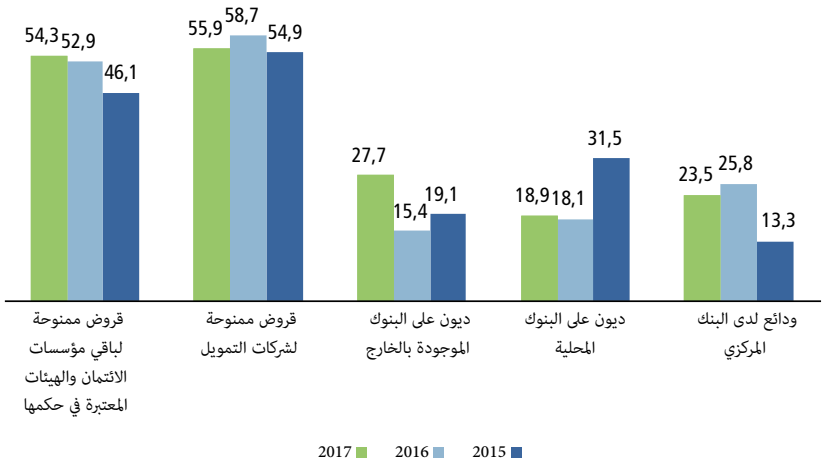

وسجلت الديون على البنوك المحلية، التي بلغت 18,9 مليارا، ارتفاعا بنسبة 4,5% بعد التراجع القوي الذي شهدته سنة 2016 والذي بلغ 42,5%. وضمن هذا المجموع، ارتفعت القروض المالية بنسبة 23,2% لتصل إلى 5,4 مليار درهم، كما عرفت القيَم المستلمة للاستحفاظ ارتفاعا بنسبة 4,7% لتصل إلى حوالي 6 ملايير. وعلى العكس، تراجعت قروض الخزينة، ذات الطابع المتقلب، بنسبة 5,7% إلى 7,6 ملايير.

وبعد تضاعفها تقريبا سنة 2016 عقب رفع نسبة الاحتياطي الإلزامي، عرفت ودائع البنوك لدى البنك المركزي من جهتها تراجعا، في تاريخ الإقفال، بنسبة 9,1% لتبلغ 23,5 مليار درهم.

أما سلفات البنوك الممنوحة لشركات التمويل، فقد سجل مبلغها الجاري انخفاضا بنسبة 4,8% ليصل إلى 55,9 مليار مقابل ارتفاع بنسبة 7,1% في سنة 2016، وذلك بفضل لجوء هذه الشركات بشكل متزايد إلى سوق الدين الخاص. ويشمل هذا التطور انخفاضا في سلفات الخزينة بنسبة 8,3% إلى 15,3 مليار، وفي السلفات المالية بنسبة 3,4% لتصل إلى 40,5 مليار.

وبعد انخفاض بنسبة 19,5% في السنة الماضية، عرفت الديون على البنوك الموجودة بالخارج ارتفاعا بنسبة 80,1% لتصل إلى 27,7 مليار، مما يعكس ارتفاعا في الأصول المحررة بالعملات الأجنبية التي تحتفظ بها البنوك بغية تغطية مخاطر الصرف التي يتعرض لها زبناؤها. كما واصلت القروض الممنوحة لباقي مؤسسات الائتمان والهيئات المعتبرة في حكمها ارتفاعها، بنسبة 2,6% لتصل إلى 54,3 مليار، وإن بوتيرة أقل أهمية من تلك المسجلة في 2016.

وحسب نوعية العملات، ازدادت الديون المستحقة على مؤسسات الائتمان والهيئات المعتبرة في حكمها المحررة بالعملات الأجنبية بنسبة 23,1% لتبلغ حوالي 53 مليار درهم، مما يعكس ارتفاعا في التوظيفات لدى البنوك الأجنبية. وعلى العكس، تراجعت الديون المحررة بالدرهم بنسبة 0,4% إلى 127,4 مليار مقابل ارتفاع بنسبة 4,1% سنة 2016.

2.1.2 - واصلت القروض الممنوحة للزبناء ارتفاعها بوتيرة بطيئة

خلال سنة 2017، وصل المبلغ الجاري الإجمالي للقروض إلى 836,7 مليار درهم، مسجلا بذلك ارتفاعا بنسبة 3,2% مقابل 3,9% سنة من قبل. ونسبة إلى الناتج الداخلي الإجمالي، تراجع هذا المبلغ الجاري بنقطة واحدة إلى 79%.

وضمن هذا المجموع، انخفضت القروض المحررة بالعملات الأجنبية، التي تبلغ حصتها 2,2%، بنسبة 10,7% لتصل إلى 16,7 مليار درهم.

وتباطأ نمو المبلغ الجاري الإجمالي للقروض البنكية الممنوحة للشركات غير المالية إلى 2,6% مقابل ارتفاع بنسبة 3,4% في سنة 2016، نتيجة ارتفاع بنسبة 2,3% إلى 376 مليار درهم بالنسبة للشركات الخاصة، وبنسبة 5,3% إلى 49 مليار درهم بالنسبة للشركات العمومية. أما بخصوص القروض البنكية الممنوحة للآسر، فقد استقرت وتيرة نموها في 4% لتصل إلى حوالي 273 مليار درهم.

وبشكل عام، شمل تباطؤ القروض البنكية أساسا القروض الممنوحة للقطاع العمومي، التي تراجعت وتيرة نموها من 15,1% في سنة 2016، إلى 6,5% في سنة 2017، نتيجة تقلص ارتفاع القروض الممنوحة للمقاولات والإدارات العمومية خاصة في نهاية السنة. ومن جهة أخرى، شهدت القروض الممنوحة للقطاع الخاص والشركات والأسر تزايدا بنسبة 2,8% إلى 746,3 مليار درهم، بعد ارتفاع بنسبة 2,7% سنة من قبل.

أما الائتمان البنكي باستثناء القروض المالية، فقد تزايد بنسبة 3,4% مقابل 3,9% في السنة الماضية.

رسم بياني 17: تطور القروض التي تمنحها البنوك (%)

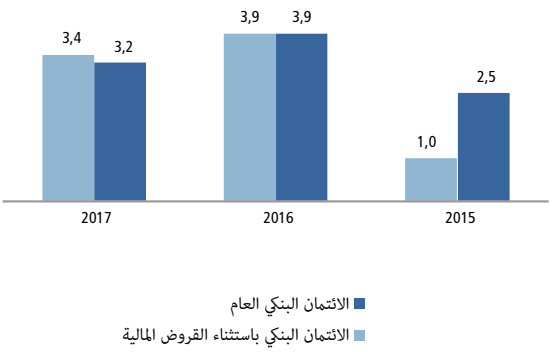

رسم بياني 18: القروض البنكية الممنوحة للقطاع العام والقطاع الخاص

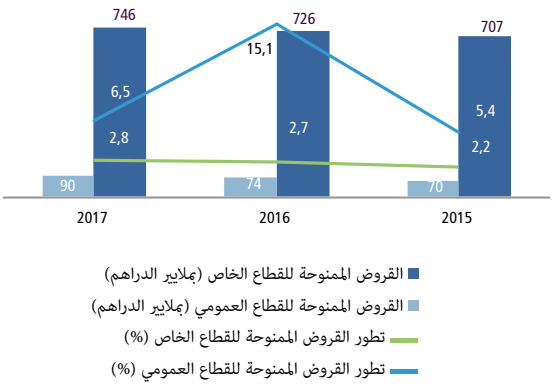

يتضح من توزيع القروض البنكية حسب القطاع أنها تتسم بتنوع كبير، مؤكدة بذلك المنحى المعتاد.

رسم بياني 19 : التوزيع القطاعي للقروض بواسطة الدفع من الصندوق الممنوحة من قبل البنوك (%)

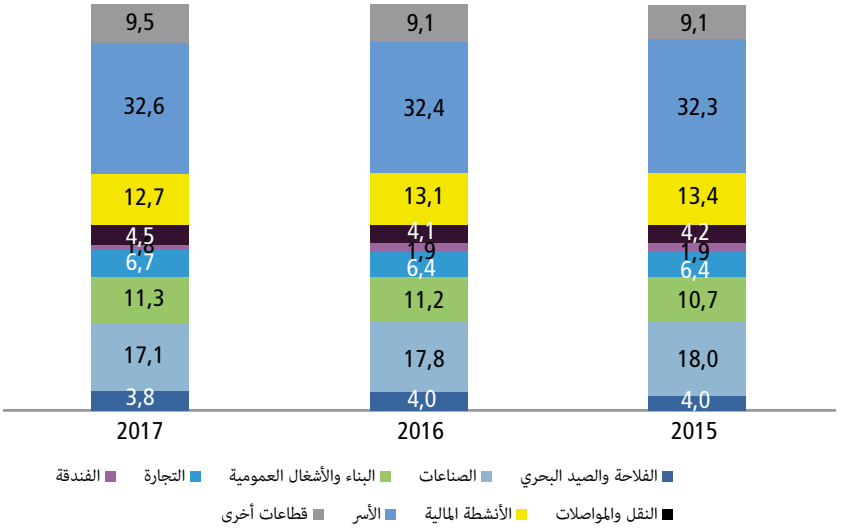

يعكس ارتفاع القروض الممنوحة للشركات بالأساس زيادة بنسبة 14% إلى37,7 مليار درهم في القروض الممنوحة لقطاع النقل والمواصلات، وبنسبة 8,6% إلى 56,3 مليار في القروض الممنوحة للقطاع التجاري. وارتفعت بذلك حصة القطاعين إلى 4,5% و6,7% على التوالي. أما قطاع البناء والأشغال العمومية، فقد استفاد من قروض ارتفع مبلغها الجاري بنسبة 3,9% إلى 94,5 مليار، بينما استقرت حصته في نسبة 11,3%.

وعلى العكس من ذلك، سجلت القروض الممنوحة للقطاع الأولي انخفاضا بنسبة 3,8% لتصل إلى 31,5 مليار بعد ارتفاع بنسبة 4,6% سنة 2016، لتمثل بذلك 3,8% من مجموع القروض. كما تراجعت القروض الممنوحة لقطاع الفندقة بنسبة 3,2% مقابل ارتفاع بنسبة 4,5% قبل سنة، حيث بقيت حصته ضمن مجموع القروض مستقرة في نسبة 1,8% .

وفي ما يخص قطاع الصناعات، فقد استفاد من مبلغ جارٍ للقروض بمقدار 143,3 مليار، في انخفاض بلغت نسبته 0,7% مقارنة بالسنة السابقة، فيما تراجعت حصته من مجموع القروض بمقدار 0,7 نقطة لتصل إلى نسبة 17,1%. ويشمل هذا الانخفاض تراجعا بنسبة 7,8% في القروض الموجهة للشركات التي تعمل في قطاع إنتاج وتوزيع الماء والكهرباء، والذي عوضه ارتفاع في القروض الممنوحة لقطاعي الصناعات الاستخراجية والتحويلية بنسبة 16,2% و1%، على التوالي.

رسم بياني 20: بنية القروض بواسطة الدفع من الصندوق التي تمنحها البنوك حسب أجلها (%)

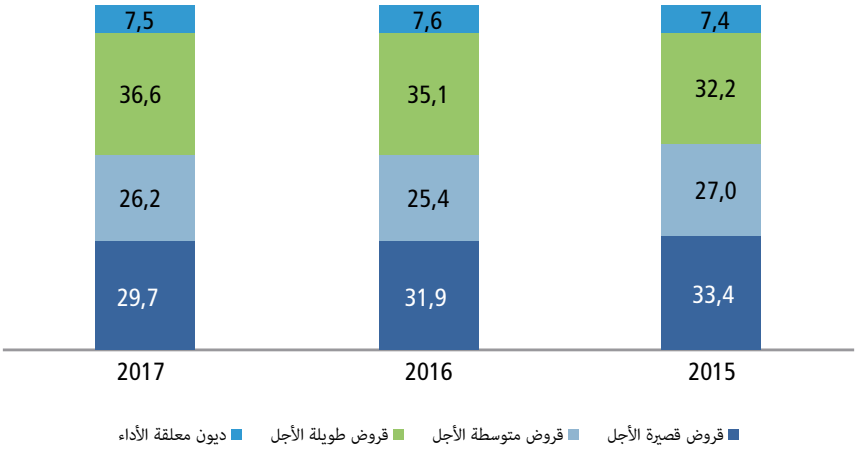

وحسب الآجال، ارتفعت القروض المتوسطة والطويلة الأجل بنسبة 7,2% إلى 525,6 مليار، مستفيدة من النمو الذي شهدته قروض العقار والتجهيز، إذ ارتفعت حصتها بمقدار 2,3 نقط إلى 62,8%. كما واصل المبلغ الجاري للقروض القصيرة الأجل، في سنة 2017، الانخفاض الذي بدأه منذ سنة 2013، حيث تراجع بنسبة 4,2% إلى حوالي 248 مليار.

3.1.2 -ارتفعت محفظة السندات بفعل نمو سندات الخزينة بالأساس

في سياق تميز بنمو بطيء للقروض، وصل المبلغ الجاري لمحفظة السندات الموجودة في حوزة البنوك إلى 275,4 مليار درهم، مرتفعا بمقدار 11,5% مقابل 9,6% في نهاية 2016. وبالتالي، ارتفعت حصته إلى 21,6% من مجموع الاستخدامات البنكية مقابل 20,5% في سنة 2016.

ويتضح من خلال التحليل القائم على محاسبة النية أن محفظة سندات التداول ارتفعت بنسبة 10,8% إلى 147 مليار درهم، مقابل 25,4% سنة من قبل. ويأتي هذا النمو كنتيجة لارتفاع سندات الخزينة بنسبة 29,7% إلى82,7 مليار، بينما تراجعت سندات الملكية بنسبة 10% لتصل إلى 56,8 مليار درهم. وموازاة مع ذلك، تنامى المبلغ الجاري لمحفظة التوظيف بنسبة 12,1% إلى 53,4 مليار، ارتباطا بارتفاع بنسبة 43,1% في محفظة الملكية على شكل أسهم وحصص في مؤسسات التوظيف الجماعي في القيم المنقولة غير النقدية. كما أن سندات الخزينة وسندات الدين الأخرى سجلت ارتفاعات بنسبة 3,7% و3,9% على التوالي.

جدول 4 : تطور محفظة سندات البنوك

(المبلغ الإجمالي بملايين الدراهم)

	2015	2016	2017	التغير 2017/2016 (%)
سندات التداول	105 793	132 623	146 991	10,8
سندات التوظيف	46 252	47 620	53 367	12,1
سندات الاستثمار	36 300	27 337	28 339	3,7
سندات المساهمة والاستخدامات المماثلة	37 112	39 417	46 742	18,6
مجموع محفظة السندات	**225 457**	**246 997**	**275 439**	**11,5**

ارتفعت سندات الاستثمار، المكونة من سندات الدين، بنسبة 3,7% إلى 28,3 مليار درهم بعد تراجع بنسبة 24,7% في سنة 2016، وذلك بفضل ارتفاع سندات الخزينة بنسبة 3,9%.

وبفعل ارتفاع بعض المساهمات وكذلك عمليات شراء وإنشاء البنوك في المغرب والخارج، سجلت محفظة المساهمات ارتفاعا بنسبة 18,6% إلى46,7 مليار، مقابل 6,2% المسجلة في سنة 2016. ويعكس هذا التطور ارتفاعا بنسبة 24,4% إلى 18,5 مليار في المساهمات في المقاولات الخاصة لا سيما المالية منها. ومن جهتها، ارتفعت المساهمات في مؤسسات الائتمان الموجودة في الخارج نموا بنسبة 23% إلى 20,1 مليار درهم، أي حوالي 45% من المحفظة الإجمالية للمساهمات، و17,4% من الأموال الذاتية المحاسبية للبنوك.

رسم بياني **21**: توزيع محفظة مساهمات البنوك حسب نوعية الطرف المقابل (%)

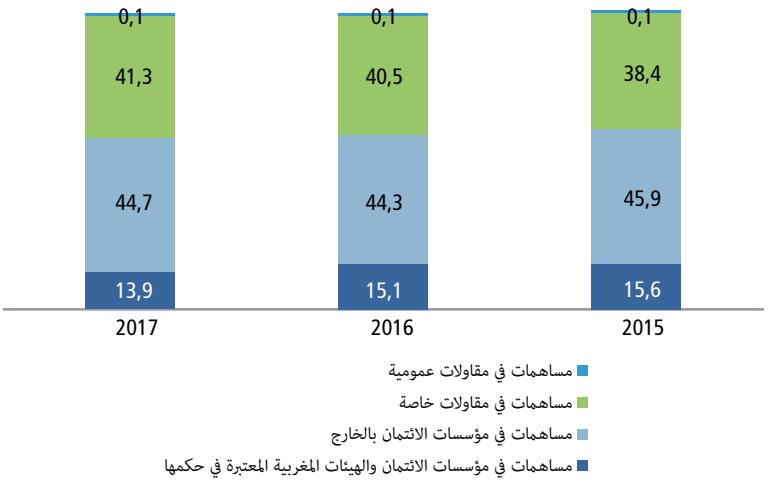

ويتبين من توزيع محفظة السندات حسب الطبيعة القانونية أن محفظة سندات الخزينة سجلت ارتفاعا بنسبة 17,8% إلى 138,7 مليار درهم، لتمثل بذلك حوالى 50% من المحفظة الإجمالية و 10,9% من استخدامات البنوك، مقابل 48% و9,8% على التوالي في السنة الماضية.

رسم بياني 22: تطور محفظة سندات البنوك حسب طبيعتها القانونية (بملايير الدراهم)

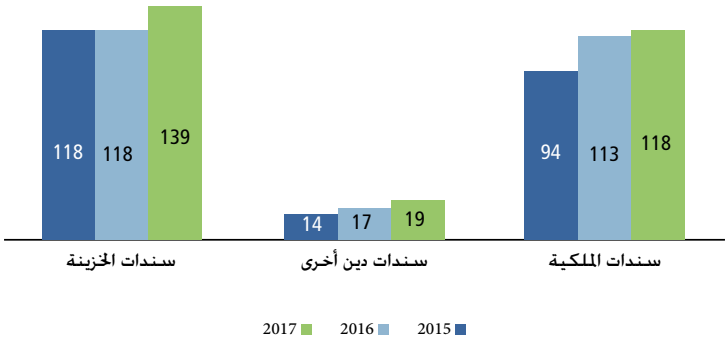

وعرفت محفظة باقي سندات الدين، التي تتألف أساسا من سندات الاقتراض وسندات الدين القابلة للتداول، ارتفاعا بنسبة 12,6% إلى 18,8 مليار درهم. أما سندات الملكية المملوكة للبنوك، بجميع أنواعها أسهم وحصص في مؤسسات التوظيف الجماعي في القيم المنقولة، وحصص في صناديق التوظيف الجماعي للتسنيد، فقد عرفت ارتفاعا بنسبة 4,8% مقابل زيادة بنسبة 20,4% سنة 2016، حيث تراجعت حصتها ضمن المحفظة الإجمالية بثلاث نقط إلى 43%.

وتقلص المبلغ الجاري للمؤن الخاص بانخفاض قيمة محفظة السندات بنسبة 16,2% ليصل إلى حوالي 2 مليار درهم، وقد تم تخصيص 85% منه لتغطية سندات المساهمة والاستخدامات المماثلة.

2.2 - تميزت موارد البنوك بارتفاع في الودائع وتنامي الموارد السندية

جدول 5 : تطور موارد البنوك (النشاط بالمغرب)

(بملايين الدراهم)

	2015	2016	2017	التغير 2017/2016 (%)
ديون على مؤسسات الائتمان والهيئات المعتبرة في حكمها	**102 843**	**93 687**	**100 199**	**7,0**
ودائع الزبناء	**819 212**	**854 081**	**901 412**	**5,5**
ديون سندية	**79 971**	**87 034**	**99 354**	**14,2**
- سندات الدين المصدرة	49 721	52 645	57 875	9,9
- ديون ثانوية	30 250	34 389	41 479	20,6
أموال ذاتية	**104 280**	**108 792**	**115 428**	**6,1**
النتيجة الصافية	**9 362**	**12 258[3]**	**10 830**	**-11,6**
خصوم أخرى	**29 806**	**42 907**	**43 870**	**2,2**
مجموع الخصوم	**1 145 474**	**1 198 759**	**1 271 093**	**6,0**

3 من غير مراجعة

في سنة 2017، ساهمت الودائع المحصلة لدى الزبناء بحوالي الثلثين في ارتفاع الموارد البنكية. كما تعززت الموارد من أموال ذاتية وسندات الدين. وفي سياق ارتفاع الأصول البنكية المحررة بالعملات الأجنبية والضغوط على السيولة بالدرهم، تزايد لجوء البنوك للبنك المركزي لإعادة التمويل.

رسم بياني 23: بنية خصوم البنوك (%)

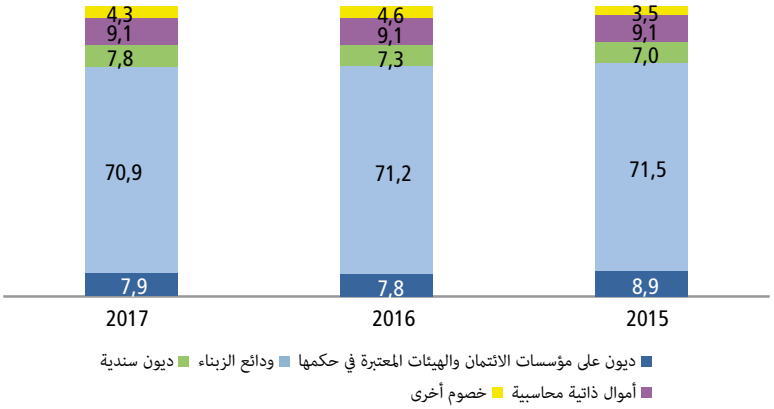

وبالتالي، تميزت بنية الموارد، رغم بقائها بشكل عام في وضع مستقر، بارتفاع الديون السندية. وفي أواخر دجنبر 2017، ارتفعت حصة هذه الديون ضمن الموارد بمقدار 0,5 نقطة إلى 7,8%، على حساب الودائع المحصلة لدى الزبناء، والتي فقدت حصتها 0,3 نقطة لتصل إلى 70,9%. أما حصة كل من الديون على مؤسسات الائتمان والأموال الذاتية، فقد بقيت مستقرة في نسبة 7,9% و9,1% على التوالي.

وفي ما يخص الموارد المحررة بالعملات الأجنبية، فقد تراجعت حصتها ضمن المجموع بمقدار 1,6 نقطة إلى 4,4% من جراء الانكماش الذي عرفته الموارد المملوكة لغير المقيمين من 2,1% إلى 1,4%.

1.2.2 -انتعشت الديون على مؤسسات الائتمان والهيئات المعتبرة في حكمها ارتباطا بارتفاع الاقتراض من البنك المركزي

بعد سنتين متتاليين من التراجع المتواصل، سجلت الديون على مؤسسات الائتمان والهيئات المعتبرة في حكمها ارتفاعا بنسبة 7%، لتصل إلى 100,2 مليار درهم في سنة 2017، و28% منها محررة بالعملات الأجنبية، مقابل 51% في نهاية 2016. ونتج هذا التطور أساسا عن لجوء البنوك المتزايد إلى تسبيقات بنك المغرب، تحت تأثير الضغوط على السيولة البنكية المحررة بالدرهم، والذي نتج عن ارتفاع في الأصول البنكية المحررة بالعملات الأجنبية. ويأتي هذا كنتيجة لاقتناء البنوك للعملات الأجنبية ارتباطا بعمليات لتغطية مخاطر الصرف التي يتعرض لها الزبناء.

في نهاية 2017، بلغ المبلغ الإجمالي لتدخلات البنك المركزي 43,2 مليار، مقابل 19,1 مليار سنة من قبل. وتهم هذه التسبيقات مبلغ 39 مليار في شكل تسبيقات لسبعة أيام، و3,2 مليار في شكل قروض مضمونة منحت في إطار برنامج إعادة تمويل الشركات الصغيرة جدا والصغيرة والمتوسطة.

رسم بياني 24: توزيع ديون البنوك تجاه مؤسسات الائتمان حسب فئة الطرف المقابل (%)

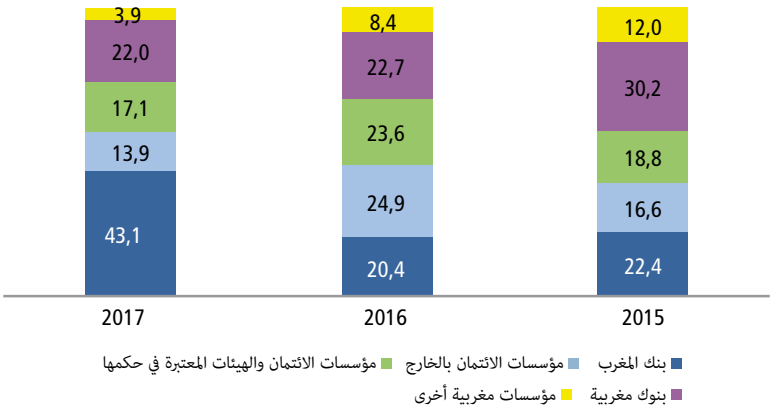

وعلى العكس، عرفت الديون بين البنوك انخفاضا جديدا، ولو بوتيرة أدنى، بلغ 3,6%،مما يعكس انخفاض القيم المقدمة للاستحفاظ بنسبة 3,8%، واقتراضات الخزينة بنسبة 0,8%، وارتفاعا بنسبة 22,5% في السلفات المالية. وانخفضت القروض لدى مؤسسات الائتمان بالخارج بشكل كبير بلغ 40,2% لتصل إلى 13,9 مليار درهم، ارتباطا بالوضعية الطويلة للبنوك المغربية من حيث العملات الأجنبية.

2.2.2 - ارتفعت الموارد المحصلة لدى الزبناء بفضل الودائع بدون فائدة

ارتفعت الودائع المحصلة لدى الزبناء بنسبة 5,5% إلى 901,4 مليار درهم، أي حوالي 85% من الناتج الداخلي الإجمالي بالأسعار الجارية. وارتفعت الودائع المحررة بالدرهم، التي تمثل 97,5% من المجموع، بنسبة 5,2% مقابل 4,1% سنة 2016، بينما سجلت الودائع المحررة بالعملات الأجنبية ارتفاعا بنسبة 20% مقابل 10% في السنة الماضية.

وحسب الفئات، تزايدت الودائع تحت الطلب بنسبة 8,3% لتصل إلى 553,3 مليار درهم. وارتفعت الودائع الموجودة في حسابات الادخار بنسبة 5,4% إلى 153,4 مليار. وعلى العكس، انكمشت الودائع لأجَل بنسبة 2,2% لتبلغ 168,2 مليارا. وتم تسجيل هذا التوجه سواء على مستوى المقاولات والخواص، ارتباطا بالمستويات المتدنية لنسب الفائدة. أما الودائع الأخرى، المكونة أساسا من القيم المسلمة للاستحفاظ ذات الطابع المتقلب، فقد ارتفعت بنسبة 4,2% مقابل 1,3% في 2016 لتصل إلى 26,5 مليار.

وبناء على ذلك، تراجعت من جديد حصة الودائع لأجل إلى 18,7% لصالح الودائع تحت الطلب التي تعززت حصتها لتصل إلى 61,4%. أما حصة الودائع في حسابات الادخار، فقد استقرت في 17%.

رسم بياني 25: تطور حصص مختلف فئات الودائع لدى البنوك (%)

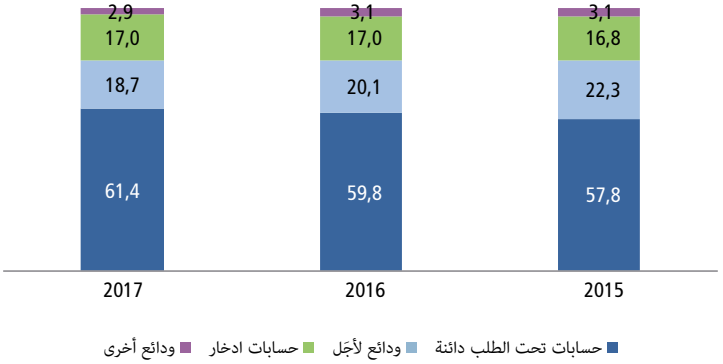

وحسب فئات الوحدات الاقتصادية، سجلت ودائع الأفراد المقيمين ارتفاعا بنسبة 6,4% لتصل إلى 452,5 مليار درهم، مقابل 5,7% في نهاية سنة 2016. ويعكس هذا التطور ارتفاعا في الودائع تحت الطلب بنسبة 8,1%، وفي الودائع الموجودة في حسابات الادخار بنسبة 5,4%. وارتفعت ودائع الأفراد بالعملات الأجنبية بنسبة 14,6%، مقابل انخفاض بنسبة 5,3% سنة من قبل. وبقيت حصتها من مجموع ودائع الأفراد المقيمين محدودة في 1,1%.

رسم بياني 26: بنية الودائع لدى البنوك حسب فئات الوحدات الاقتصادية (%)

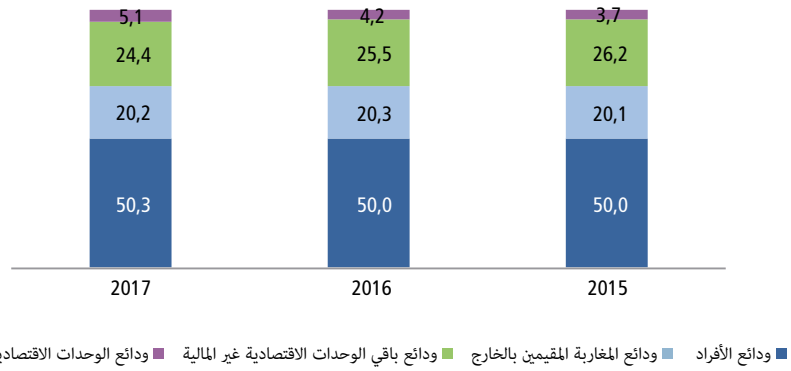

وموازاة مع ذلك، عرف نمو ودائع المغاربة المقيمين بالخارج (MRE) تراجعا طفيفا من 5,5% إلى 5,1% لتصل إلى 181,6 مليار درهم. وضمن هذا المجموع، ارتفعت الودائع تحت الطلب بنسبة 8,2% وحسابات الادخار بنسبة 7,5%، بينما تراجعت الودائع لأجَل بنسبة 0,7%.

وبعد تراجع بنسبة 0,7% في سنة 2016، عرفت ودائع باقي الوحدات غير المالية[3] انتعاشا بنسبة 1,4% لتصل إلى 219,8 مليارا، وهي بذلك تعكس ارتفاعا في الودائع تحت الطلب بنسبة 6,1% وانخفاضا في الودائع لأجل بنسبة 13,1%. أما ودائع هذه الوحدات بالعملات الأجنبية، فقد ارتفعت بنسبة 20% مقابل 19% في نهاية 2016.

وفي ما يتعلق بالوحدات المالية، التي تتكون أساسا من مؤسسات التوظيف الجماعي في القيم المنقولة (OPCVM) وشركات التأمين ومنظمات الاحتياط الاجتماعي، فقد بلغ مجموع ودائعها 46 مليار درهم، مسجلة ارتفاعا قويا وصل إلى 25,8%، مقابل 22,7% في السنة الماضية. وعلى أساس فردي، عرفت ودائع مؤسسات التوظيف الجماعي في القيم المنقولة، المكونة في حدود 57% من الودائع لأجَل، نموا بنسبة 41,7% إلى 25,9 مليار درهم، مقابل 30,3% سنة 2016. وبعد تراجع بنسبة 17,7% في سنة 2016، ارتفعت ودائع شركات التأمين، التي تمثل 10% من الموارد المحصلة لدى الوحدات المالية، بنسبة 15,6% إلى 4,6 مليار، تتكون 46% منها من الودائع تحت الطلب، و43% منها من الودائع لأجل. وبعد انخفاض بنسبة 18%، بلغت ودائع الوحدات المالية من العملات الأجنبية أكثر من الضعف لتصل إلى 720 مليون درهم.

3.2.2 - واصلت موارد البنوك الطويلة الأجل ارتفاعها بفضل اللجوء المتزايد لسندات الدين

ارتفع المبلغ الجاري الإجمالي للديون السندية لدى البنوك بنسبة 3,7%% إلى 99,4 مليار درهم. ويعكس هذا الارتفاع زيادة في المبلغ الجاري لسندات الدين المصدرة بنسبة 9,9% إلى 57,9 مليار، بفعل ارتفاع في الإصدارات بنسبة 21% بالنسبة لسندات الدين و10,3% بالنسبة لشهادات الإيداع. وتستحوذ مؤسسات التوظيف الجماعي في القيم المنقولة على 63% من هذه الأخيرة مقابل 27% بالنسبة لمؤسسات الائتمان والهيئات المعتبرة في حكمها، بينما تملك شركات التأمين ومنظمات الاحتياط الاجتماعي 2% منها.

رسم بياني **27**: المبلغ الجاري للديون السندية للبنوك (بملايير الدراهم)

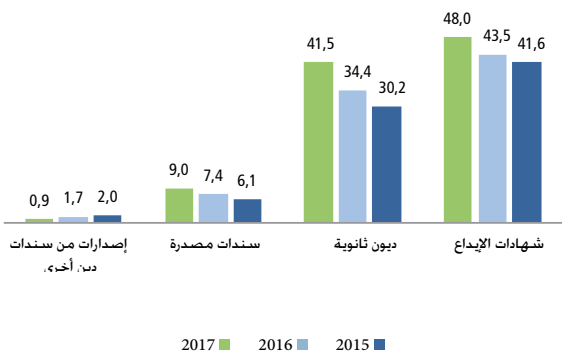

رسم بياني **28**: المبلغ الجاري لشهادات الإيداع الصادرة، موزعا حسب نوع المكتتبين (%)

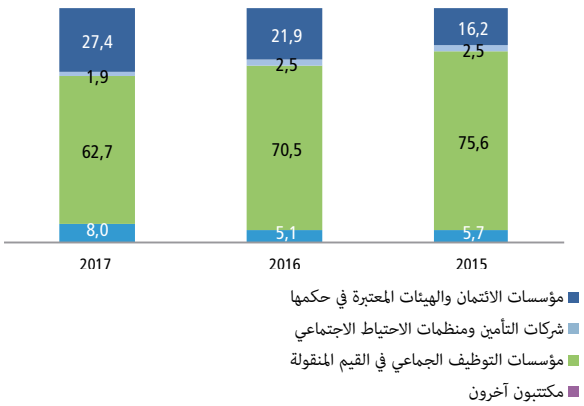

وللرفع من نسبة ملاءتها بالنظر إلى المتطلبات التنظيمية، رفعت البنوك من إصدارات الديون الثانوية بنسبة 20,6% إلى 41,5 مليار مقابل 13,7% سنة من قبل.

3 تتكون باقي الوحدات غير المالية من المقاولات الخاصة والقطاع العمومي.

4.2.2 - واصلت أموال البنوك الذاتية ارتفاعها

بعد ارتفاع بنسبة 4,3% في سنة 2016، سجلت الأموال الذاتية للبنوك تسارعا في وتيرة نموها لتصل إلى 6,1% بفعل ترحيل جزء من نتائجها. وراكمت البنوك حوالي 115 مليار درهم برسم الأموال الذاتية، مما جعل حصتها ضمن الموارد تبقى مستقرة في حدود 9,1%.

رسم بياني **29**: تطور الأموال الذاتية المحاسبية للبنوك

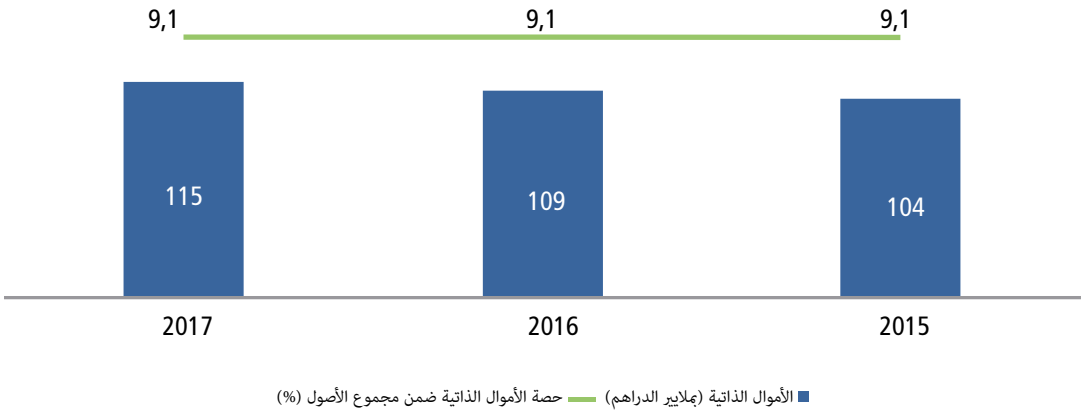

3.2 - تنامت تعهدات البنوك خارج الحصيلة ارتباطا بارتفاع التعهدات بالضمان وبالتمويل الممنوحة للزبناء

تتألف تعرضات البنوك خارج الحصيلة أساسا من التعهدات بالضمان وبالتمويل الممنوحة أو المستلمة، إضافة إلى التعهدات على عمليات الصرف وعلى المنتجات المشتقة.

رسم بياني **30**: تطور التعهدات الممنوحة من البنوك (بملايير الدراهم)

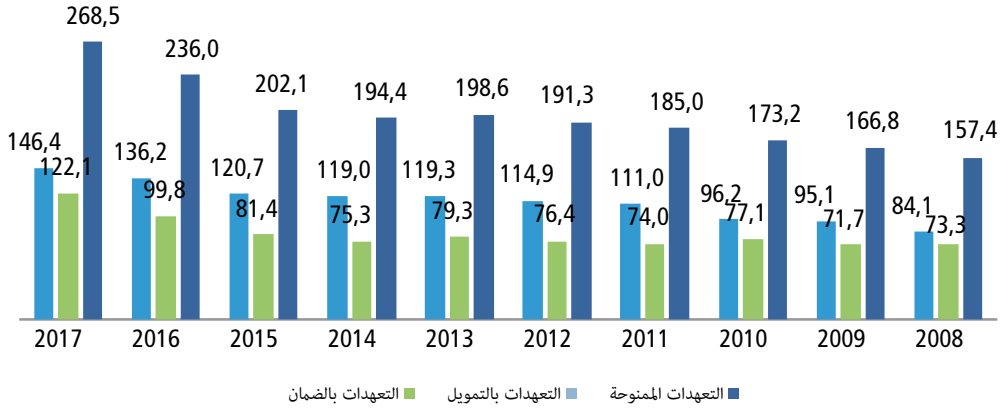

ارتفعت التعهدات الممنوحة من البنوك بنسبة 13,8% لتصل إلى 268,5 مليار درهم، مقابل 16,7% في السنة السابقة. وتعكس هذه الزيادة ارتفاعا في التعهدات بالتمويل بنسبة 22,4% إلى 122,1 مليار درهم، ونموا في التعهدات بالضمان بنسبة 7,5% لتصل إلى 146,4 مليار.

رسم بياني **31**: تطور التعهدات الممنوحة من البنوك للزبناء (بملايير الدراهم)

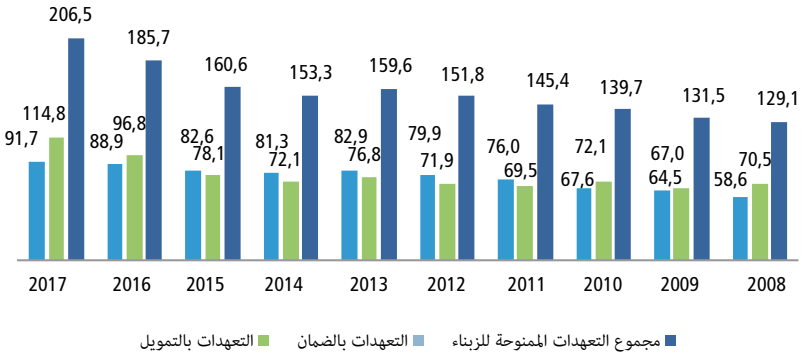

وعرفت التعهدات الممنوحة لفائدة الزبناء، والتي تمثل 77% من مجموع التعهدات الممنوحة، تزايدا بنسبة 11,2% إلى 206,5 مليار درهم. وشهدت التعهدات بالتمويل التي بلغت حصتها 56%، ارتفاعا بنسبة 18,6% إلى 114,8 مليار درهم، بينما تزايدت التعهدات بالضمان بنسبة 3,1% لتصل إلى 91,7 مليار درهم.

رسم بياني **32**: تطور التعهدات الممنوحة من البنوك لمؤسسات الائتمان (بملايير الدراهم)

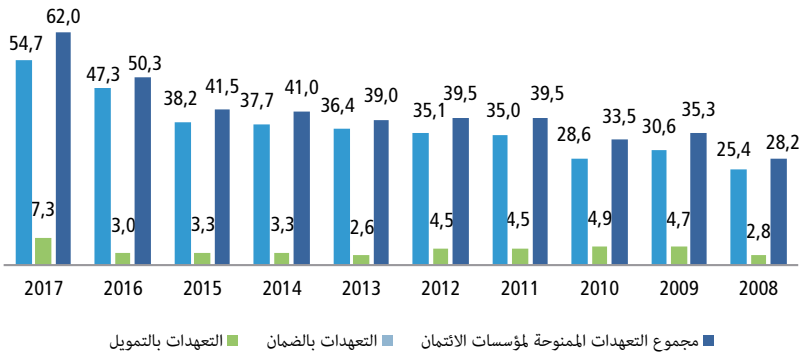

وموازاة مع ذلك، ارتفعت التعهدات الممنوحة لمؤسسات الائتمان والهيئات المعتبرة في حكمها، التي تتكون في حدود 88% من التعهدات بالضمان، بنسبة 23,4% إلى 62 مليار. وضمن هذا المجموع، بلغت التعهدات بالتمويل أكثر من الضعف لتصل إلى 7,3 مليار، بينما ارتفعت التعهدات بالضمان بنسبة 15,8% إلى 54,7 مليار درهم.

رسم بياني **33**: تطور التعهدات المستلمة من البنوك (بملايير الدراهم)

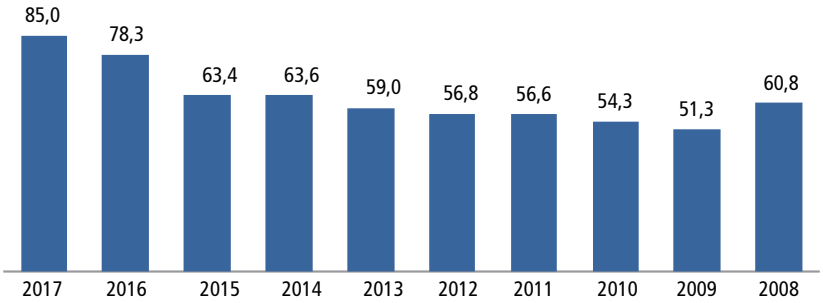

وفي ما يتعلق بالتعهدات المستلمة، فقد ارتفعت بنسبة 8,5% إلى 85 مليار درهم. وضمن هذا المجموع، ارتفعت التعهدات بالضمان المستلمة من مؤسسات الائتمان والهيئات المعتبرة في حكمها بنسبة 8,7% إلى 74,7 مليار درهم، بينما سجلت التعهدات بالتمويل المستلمة، والتي تمثل 3% من المجموع، تدني مبلغها بنسبة 47,8% إلى 2,8 مليار.

أما التعهدات بالعملات الأجنبية على عمليات الصرف بالناجز، فقد سجلت انخفاضا بنسبة 40,4% إلى 12,6 مليار درهم. كما تراجعت التعهدات خارج الحصيلة على عمليات الصرف الآجلة بنسبة 9,3% لتصل إلى 81 مليار درهم.

أما التعهدات الخاصة بالمنتجات المشتقة، والمتعلقة بعمليات التغطية أو العمليات المنجزة لحساب الزبناء، فقد عرفت انخفاضا بنسبة 8,1% ليصل مبلغها الجاري الافتراضي إلى حوالي 47 مليار درهم. ويشمل هذا النمو انخفاضا في التعهدات الخاصة بأدوات سعر الصرف بنسبة 23,8% إلى 21,3 مليار وكذا التعهدات الخاصة بأدوات سعر الفائدة بنسبة 53,8% إلى 6,7 مليار، تم تعويضها جزئيا بارتفاع التعهدات الخاصة بباقي الأدوات بنسبة 113% إلى 19,4مليار درهم.

4.2 - تحسن النتيجة الصافية بعد مراجعتها لمحو أثر عملية هامة استثنائية أنجزت في سنة 2016

في سنة 2017، سجلت البنوك انخفاضا في نتيجتها الصافية التراكمية وذلك بفعل التراجع الواضح للعائدات الاستثنائية ونتيجة عمليات السوق، بينما تقلصت تكلفة المخاطر من جهتها. ومع ذلك، تميزت سنة 2016 بإنجاز عملية هامة استثنائية أدت آنذاك إلى ارتفاع كبير في النتيجة الصافية التراكمية للقطاع. وسجلت هوامش الربح لدى البنوك سنة 2017 ارتفاعا بعد مراجعتها لمحو أثر هذه العملية.

وفي سياق تطورات هذا القسم، يتم احتساب نمو العناصر الخاصة بمردودية البنوك على أساس بيانات عام 2016 التي تمت إعادة مراجعتها لمحو أثر هذه العملية الاستثنائية. وترتكز على دراسة الأرصدة الرئيسية الوسيطة للتدبير التي تفرزها أنشطتها في المغرب.

رسم بياني **34**: تطور الأرصدة الوسيطة للتدبير الخاصة بالبنوك (بملايير الدراهم)

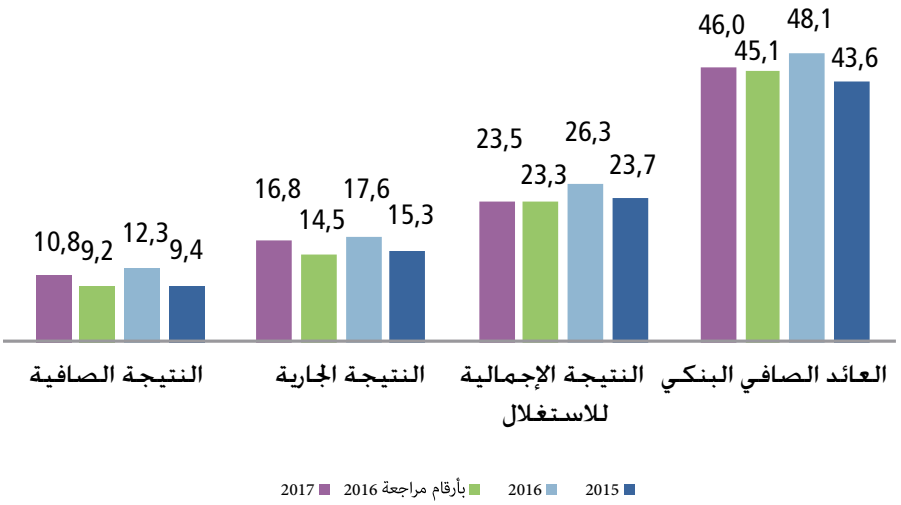

1.4.2 - انتعش العائد الصافي البنكي بفضل حسن أداء هامش الفائدة والهامش على العمولات

بلغ العائد الصافي البنكي 46 مليار درهم، بزيادة بنسبة 2% مقابل 3,4% سنة 2016، بفعل ارتفاع هامش الفائدة وارتفاع الهامش على العمولات. أما نتيجة أنشطة السوق، فقد تراجعت من جهتها.

رسم بياني 35: بنية العائد الصافي البنكي (%)

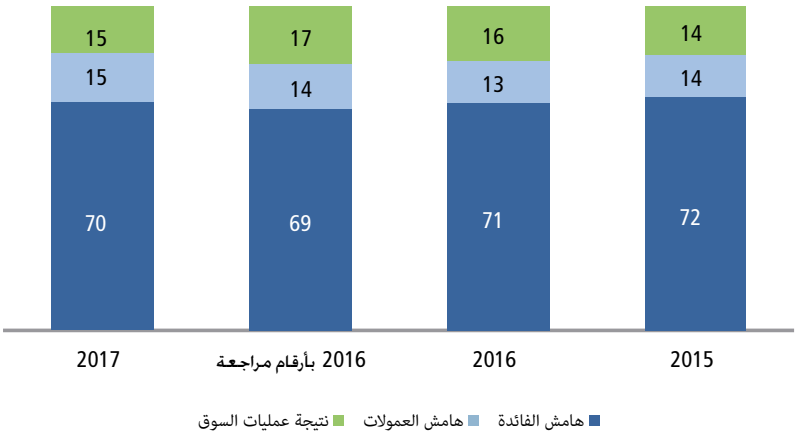

وبفعل انخفاض تكاليف إعادة التمويل، ارتفع هامش الفائدة بنسبة 3,8% ليبلغ 30,9 مليار درهم بعد انخفاض بنسبة 2,2% تم تسجيله سنة 2016. وارتفعت حصته ضمن العائد الصافي البنكي بمقدار نقطة واحدة إلى 70% من سنة إلى أخرى.

وارتفع العائد الصافي للفوائد المحققة على العمليات مع الزبناء بنسبة 7,5% ليبلغ حوالي 30 مليار درهم تحت تأثير ارتفاع في الفوائد المستلمة على القروض بنسبة 2,4% لتبلغ 38,7 مليار وانخفاض في الفوائد الممنوحة على الودائع بنسبة 11,8% لتصل إلى 8,8 ملايير درهم، في سياق تراجع الفوائد الممنوحة على الودائع لأجل بنسبة 18,2%.

وبعد ارتفاع بنسبة 25,5% سنة من قبل، شهد العائد الصافي للفوائد على العمليات المنجزة مع مؤسسات الائتمان والهيئات المعتبرة في حكمها انخفاضا بنسبة 20% ليصل إلى 1,5 مليار درهم، نتيجة الارتفاع الهام الذي سجلته الفوائد المؤداة على الاقتراضات بنسبة 37,1% لتبلغ 2,5 مليار درهم، خاصة بعد ارتفاع حجم عمليات إعادة التمويل لدى البنك المركزي.

ومن جهة أخرى، ارتفع العائد الصافي للفوائد على سندات الدين من 23 مليون إلى تكلفة قدرها 520 مليون درهم. ويعزى هذا التطور إلى تقلص الفوائد المحصلة على السندات المملوكة بنسبة 10,2% إلى 2,8 مليار وارتفاع الفوائد المؤداة على سندات الدين الصادرة بنسبة 7,6% إلى 3,3 ملايير درهم، ارتباطا بتزايد الإصدارات .

وفيما يخص هامش العمولات، فقد ارتفع بنسبة 9,4%، ليبلغ 6,9 مليار مقابل 6% سنة من قبل، مما يعكس ارتفاع العمولات المحصلة بنسبة 8,5% وركود العمولات المدفوعة. وارتفعت العمولات المحصلة على تقديم الخدمات بنسبة 9,6% مقابل 7,9% في السنة الماضية، لتصل إلى 7,2 مليار. كما عرفت العمولات المحصلة على تسيير الحسابات وعلى وسائل الأداء، التي تمثل أكثر من 55% من المجموع، تزايدا بنسبة 6,8% إلى 1,5مليار وبنسبة 7,3% إلى 2,4 مليار ، بالنظر إلى الزيادة التي عرفها عدد الحسابات المفتوحة بنسبة 6,4% وبطاقات الأداء المتداولة بنسبة 9,4%. كما شهدت العمولات المحصلة على بيع منتجات التأمين ارتفاعا بنسبة 22,7% لتصل إلى 311 مليون، ارتباطا بنمو هذه المنتجات بنسبة 19%. وعرفت العمولات المحصلة على السندات الخاضعة للتدبير والمودعة نموا بنسبة 23,4% لتصل إلى 474 مليون بفعل ارتفاع الأصول المحتفظ بها والعمولات المحصلة على تقديم خدمات الائتمان بنسبة 5,9% إلى 542 مليون. وفي المقابل، تراجعت العمولات المحصلة على أنشطة المشورة والمساعدة بنسبة 20,4% لتصل إلى 67 مليون درهم. ومن جهتها انخفضت العمولات على عمليات الصرف بنسبة 12,3% لتصل إلى 322 مليون درهم.

وشهدت نتائج أنشطة السوق من جهتها انخفاضا بنسبة 12,7% لتصل إلى 6,9 مليار درهم، وذلك بعد تحسن بنسبة 25,4% سنة 2016. ويشمل هذا التراجع خاصة انخفاضا في نتيجة العمليات على سندات التوظيف بنسبة 53,2% لتبلغ 795 مليون درهم وعلى سندات التداول بنسبة 12% لتصل إلى 3,8 مليار درهم، حيث تميزت سنة 2016 بتقييم أكبر للمحافظ المعنية. ومن جهة أخرى، تزايدت النتائج المحققة على عمليات الصرف بنسبة 15,8% لتصل إلى 2,1 مليار درهم. كما تطورت نتائج العمليات على المنتجات المشتقة بشكل إيجابي، لتنتقل من 16مليون إلى 171 مليون درهم.

2.4.2 - ارتفعت النتيجة الإجمالية للاستغلال سنة 2017 رغم تزايد أكبر في التكاليف العامة للاستغلال

أسفرت الاستثمارات المنجزة من طرف البنوك بهدف تحديث أنظمتها المعلوماتية في سياق التطور الرقمي والزيادة في عدد مستخدميها عن الزيادة في التكاليف العامة للاستغلال بنسبة 4,6% لتنتقل إلى 23,3 مليار، مقابل 3,9% سنة 2016. وقد تجلى هذا النمو، الذي فاق نمو الناتج الصافي البنكي، في تدهور متوسط معامل الاستغلال بمقدار 1,3 نقطة إلى 50,6% .

وحسب الفئة، ارتفعت تكاليف المستخدمين، التي تمثل 47,5% من التكاليف العامة للاستغلال، بنسبة 4,7% إلى 11 مليار درهم مقابل 4,1% سنة 2016. وتنامت التكاليف الخارجية[4]، التي تمثل 39% من المجموع، بنسبة 4,4% إلى 9 ملايير درهم، مقابل 5% سنة 2016. ومن جهتها، ارتفعت مخصصات الاستخمادات ومؤن الأصول الثابتة غير المجسدة والمجسدة بنسبة 3,1% إلى 2,2 مليار درهم.

4 تتكون التكاليف الخارجية بالأساس من مصاريف الصيانة والإصلاح ورواتب غير المأجورين والوسطاء والنقل والتنقلات ومصاريف الإشهار.

رسم بياني **36**: تطور النتيجة الإجمالية للاستغلال ومتوسط معامل الاستغلال الخاص بالبنوك

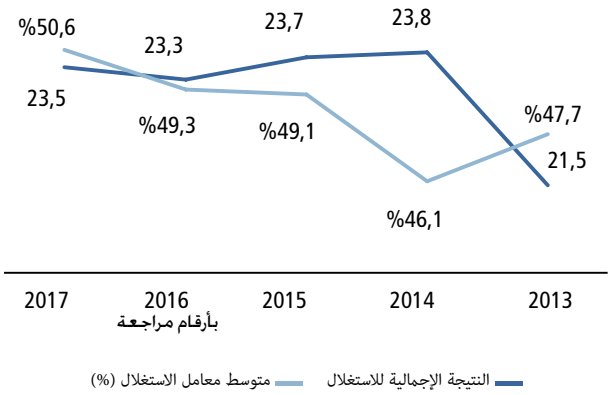

ونتيجة لذلك، ارتفعت النتيجة الإجمالية للاستغلال بنسبة 1% إلى 23,5 مليار درهم بعد انخفاض بنسبة 1,8% في سنة 2016.

3.4.2 - انخفضت تكلفة المخاطر سنة 2017، وذلك للمرة الأولى منذ عشر سنوات تقريبا

للمرة الأولى منذ 2008، سجلت تكلفة المخاطر التي بلغت 6,8 مليار درهم انخفاضا بنسبة 22,8% مقابل ارتفاع بنسبة 4% سنة 2016. وامتصت هذه التكلفة 28,7 %من النتيجة الإجمالية للاستغلال مقابل 37,6% في السنة السابقة. ونسبة إلى المبلغ الجاري للقروض، مثلت تكلفة المخاطر 0,8%، مقابل 1,1% في 2016.

رسم بياني **37**: تكلفة مخاطر البنوك نسبة إلى النتيجة الإجمالية للاستغلال

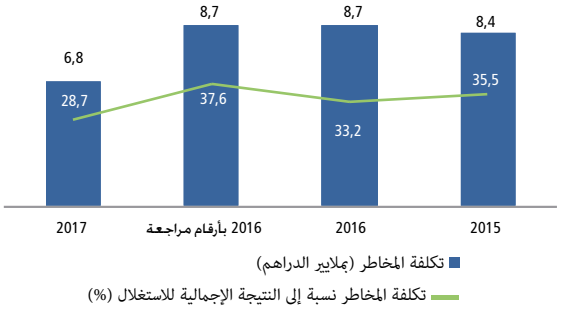

رسم بياني **38**: تكلفة مخاطر البنوك نسبة إلى القروض

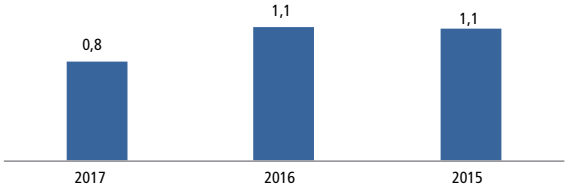

وانعكس تقلص تكلفة المخاطر على مستوى مخصصات المؤن التي تراجعت بنسبة 5% مقابل ارتفاع بنسبة 13,7% سنة 2016. ومن جهتها، سجلت استردادات المؤن ارتفاعا بنسبة 11,6% مقابل 24,5% سنة 2016. وضمن هذا المجموع، تراجعت تكلفة مخاطر القروض، والتي توافق المخصصات الصافية من استردادات المؤن الخاصة بالديون المعلقة الأداء، بنسبة 31,7% إلى 5,1 مليار مقابل انخفاض بنسبة 6,9% سنة 2016. أما باقي المخصصات الصافية من الاستردادات والتي تغطي باقي المخاطر ومخصصات المؤن للمخاطر العامة، فقد تزايدت بنسبة 30,4% إلى 1,6 مليار درهم.

وبالتالي، ارتفعت النتيجة الجارية بنسبة 15,3% إلى 16,8 مليار درهم مقابل تراجع بنسبة 5% سنة 2016. أما النتيجة غير الجارية، فقد ظلت سلبية وانتقلت من 480 مليون إلى 830 مليون درهم، ارتباطا على الخصوص بتكاليف ذات طبيعة جبائية.

رسم بياني 39: تطور مردودية أصول البنوك (ROA) (%)

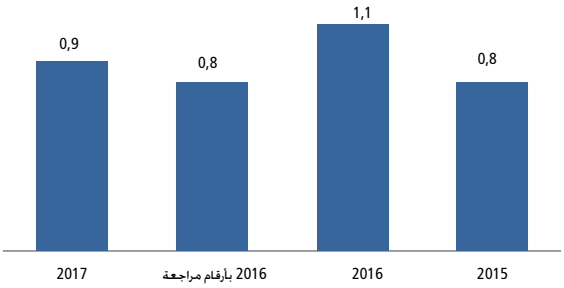

رسم بياني 40: تطور مردودية الأموال الذاتية للبنوك (ROE) (%)

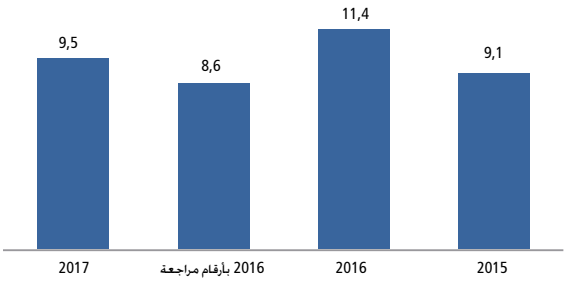

وفي المجموع، وصلت النتيجة الصافية للبنوك إلى 10,8 مليار درهم، أي بارتفاع بنسبة 17,6%[5]، مقابل انخفاض بنسبة 1,7% سنة 2016. وتعزز عائد الأصول بشكل طفيف قدره 0,1 نقطة إلى 0,9% فيما ارتفع عائد الأموال الذاتية بمقدار 0,9 نقطة ليصل إلى 9,5%.

وسجلت النتيجة الصافية غير المراجعة لمحو أثر العملية الاستثنائية المنجزة سنة 2016 انخفاضا بنسبة 11,6%.

4.4.2 - تراجع الهامش الإجمالي للوساطة ارتباطا بانخفاض مردودية السندات

رسم بياني 41: تطور الهامش الإجمالي للوساطة الخاص بالبنوك (%)

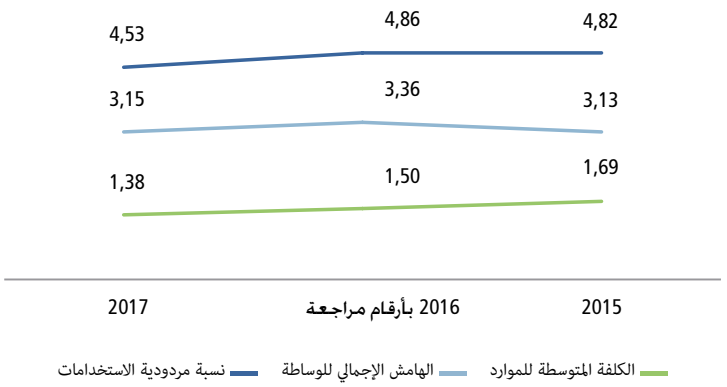

تراجع الهامش الإجمالي للوساطة لدى البنوك بمقدار 21 نقطة أساس إلى 3,15% بعد انخفاض نسبة مردودية الاستخدامات بمقدار 33 نقطة أساس، لتصل إلى 4,53%، بما يفوق نسبة تكاليف الموارد بمقدار 12 نقطة أساس إلى 1,38%.

5 على أساس النتيجة الصافية لسنة 2016 بعد مراجعتها من أجل تحييد أثر عملية استثنائية هامة.

رسم بياني 42 : تطور هامش البنوك على العمليات مع الزبناء (%)

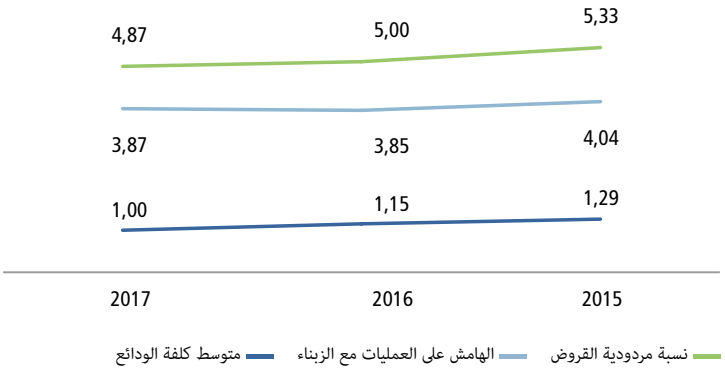

أما الهامش على العمليات مع الزبناء، فقد بقي شبه مستقر في نسبة 3,87% تحث تأثير تدني نسبة مردودية القروض بمقدار 13 نقطة أساس إلى 4,87%، و متوسط كلفة الودائع بمقدار 15 نقطة أساس إلى 1%.

رسم بياني 43: تطور الهامش البنكي الإجمالي والنفقات العامة وتكلفة المخاطر (%)

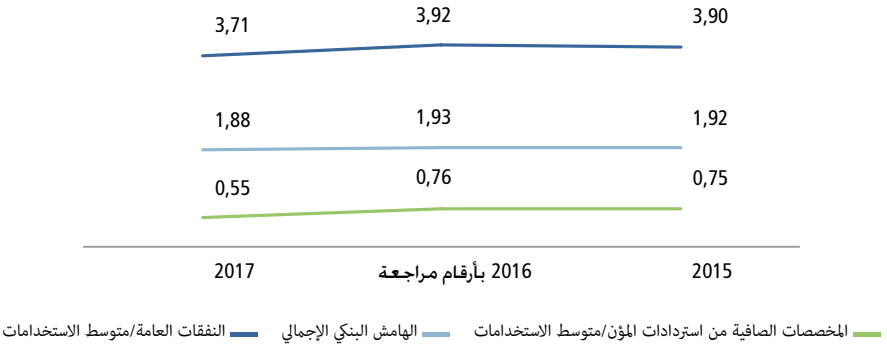

وسجل الهامش البنكي الإجمالي، الذي يقاس بنسبة العائد البنكي الصافي إلى متوسط الاستخدامات، انخفاضا بمقدار 21 نقطة أساس إلى 3,71%. وقد تم امتصاصه بالنفقات العامة في حدود 1,88% مقابل 1,93%، وبتكلفة المخاطر في حدود 0,55% مقابل 0,76% سنة 2016.

إطار رقم 3: نشاط ومردودية البنوك التشاركية

شملت دراسة نشاط ومردودية البنوك التشاركية برسم سنة 2017، 5 بنوك ونافذة تشاركية[6] واحدة، بدأت نشاطها خلال النصف الثاني من هذه السنة.

وقد سجلت هذه البنوك مجموعا للأصول بمقدار 2,5 مليار درهم يوجد الثلثان منه في حوزة 3 بنوك.

وانطلق نشاط التمويل في أكتوبر 2017 من خلال عقود المرابحة العقارية، التي حصل العقد النموذجي الخاص بها على إقرار بالمطابقة صادر عن المجلس العلمي الأعلى. ووصل المبلغ الجاري لهذا التمويل إلى 159 مليون درهم في نهاية دجنبر 2017.

أما في ما يخص إيداعات الزبناء، فقد ارتفعت لتصل إلى 570 مليون درهم في نهاية دجنبر 2017.

أما على مستوى المردودية، فقد أقفلت البنوك التشاركية السنة المالية الأولى بنتيجة صافية تراكمية سلبية بمقدار 175 مليون درهم.

3 - نشاط شركات التمويل ومردوديتها

1.3 - تسارع نمو نشاط شركات التمويل أساسا بفضل أنشطة القرض الإيجاري المهني والمنزلي

جدول رقم 6 : تطور استخدامات شركات التمويل

(بملايين الدراهم)

	2015	2016	2017	التغير 2017/2016 (%)
ديون على مؤسسات الائتمان والهيئات المعتبرة في حكمها	**5 664**	**4 864**	**6 224**	**28,0**
ديون على الزبناء	**90 658**	**94 276**	**99 002**	**5,0**
محفظة السندات	**1 167**	**1 396**	**1 699**	**21,7**
قيم مستعقرة	**1 419**	**1 428**	**1 384**	**-3,1**
أصول أخرى	**3 582**	**4 034**	**4 558**	**13,0**
مجموع الأصول	**102 490**	**105 998**	**112 867**	**6,5**

بنود صافية من الاستخمادات والمؤن

6 أطلقت نافذتان جديدتان نشاطهما في بداية 2018.

في نهاية 2017، بلغ حجم نشاط شركات التمويل الذي يقاس بإجمالي الأصول 112,9 مليار درهم. كما عرف ارتفاعا بنسبة 6,5% مقابل 3,4% في 2016 و3,3% في 2015. وهذه الزيادة ناتجة عن ارتفاع الديون على الزبناء، التي تمثل حصة 88% وزيادة في التوظيفات لدى مؤسسات الائتمان.

رسم بياني 44: حصة مختلف فئات شركات التمويل في إجمالي أصول القطاع (%)

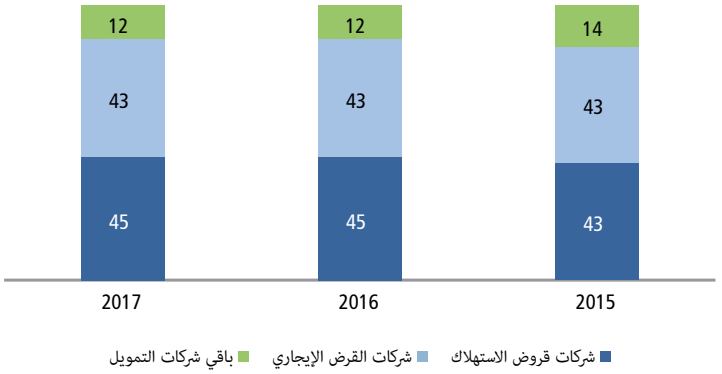

وظلت حصص شركات قروض الاستهلاك وشركات القرض الإيجاري ضمن مجموع أصول القطاع مستقرة في 45% و43% على التوالي.

جدول 7: تطور استخدامات شركات قروض الاستهلاك

(بملايين الدراهم)

	2015	2016	2017	التغير (%) 2017/2016
ديون على مؤسسات الائتمان والهيئات المعتبرة في حكمها	**593**	**703**	**616**	**-12,4**
ديون على الزبناء	**40 063**	**42 832**	**45 726**	**6,8**
بما في ذلك عمليات الكراء مع خيار الشراء	10 830	13 496	15 804	17,1
محفظة السندات	**17**	**197**	**17**	**-91,4**
قيم مستعقرة	**746**	**713**	**675**	**-5,3**
أصول أخرى	**2 588**	**2 923**	**3 319**	**13,5**
مجموع الأصول	**44 007**	**47 368**	**50 353**	**6,3**

بنود صافية من الاستخمادات والمؤن

عرف نشاط شركات قروض الاستهلاك ارتفاعا بنسبة 6,3% سنة 2017 إلى 50,4 مليار درهم مقابل 7,6% سنة من قبل. أما الديون على الزبناء، التي تشكل أكثر من 90% من الاستخدامات، فقد تطور مبلغها الجاري الإجمالي بنسبة 6,3% ليصل إلى49,6 مليار درهم مقابل 5% سنة من قبل. ويستمر هذا الارتفاع بفعل تزايد عمليات الكراء مع خيار الشراء بنسبة 17,1% لتصل إلى 15,8مليار درهم مواكبة بذلك حركية سوق بيع السيارات. أما بالنسبة للقروض الشخصية التي منحتها هذه الشركات، فقد انخفضت من جديد بنسبة 1,7% لتصل إلى 21,8 مليار درهم مقابل 3,7% سنة من قبل.

جدول 8: تطور استخدامات شركات القرض الإيجاري

(بملايين الدراهم)

	2015	2016	2017	التغير 2017/2016 (%)
أصول ثابتة برسم القرض الإيجاري	42 841	44 141	46 380	5,1
ديون أخرى على الزبناء	125	197	223	13,3
محفظة السندات	18	18	268	1 356,3
أصول أخرى	901	1 034	1 074	3,8
مجموع الأصول	43 885	45 390	47 945	5,6

بنود صافية من الاستخمادات والمؤن

وفيما يخص شركات القرض الإيجاري، فقد راكمت مجموع أصول بقيمة تقارب 48 مليار درهم، في ارتفاع بنسبة 5,6% مقابل 3,4% في نهاية سنة 2016. وتزايد إجمالي المبلغ الجاري للقروض الإيجارية بنسبة 5,7% إلى حوالي 49,6 مليار درهم.

رسم بياني 45: تطور المبلغ الجاري لعمليات القرض الإيجاري الخاص بالمنقولات والعقار (بملايين الدراهم)

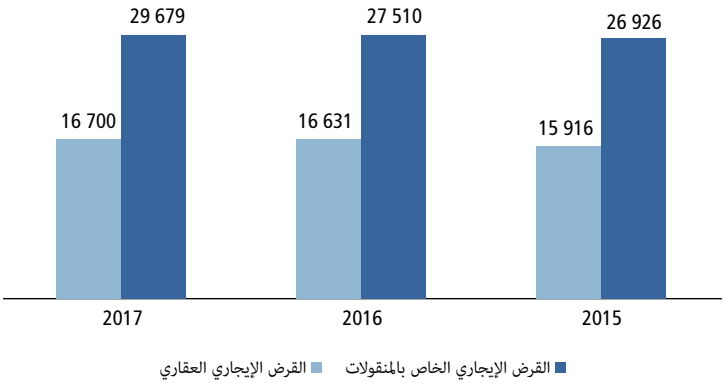

عرف المبلغ الجاري لعمليات القرض الإيجاري الخاصة بالمنقولات، والتي تمثل حوالي 64% من المجموع، نموا بنسبة 7,9% إلى 29,7 مليار، مقابل 2,2% في نهاية 2016. وسجل المبلغ الجاري لعمليات القرض الإيجاري الخاص بالعقار ارتفاعا طفيفا بنسبة 0,4% ليصل إلى 16,7 مليار مقابل 4,5% في السنة السابقة.

رسم بياني 46: توزيع إنتاج القروض الإيجارية الخاصة بالمنقولات حسب نوع التجهيز (%)

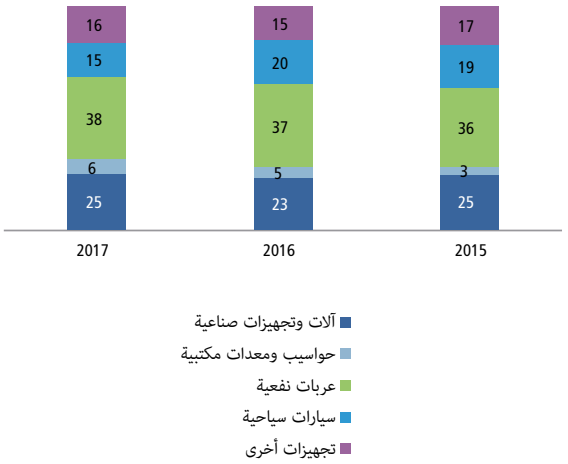

رسم بياني 47: توزيع إنتاج القروض الإيجارية العقارية حسب نوع العقارات الممولة (%)

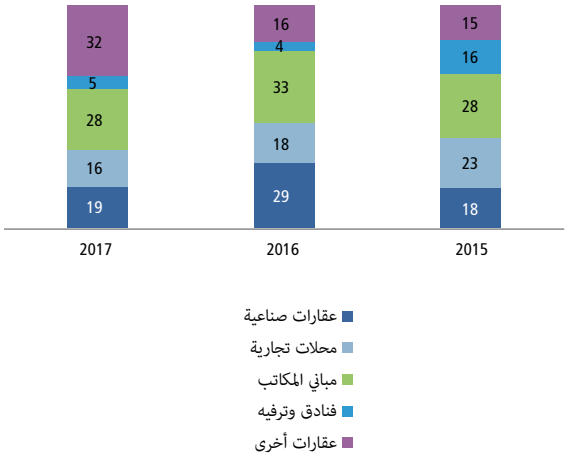

في سنة 2017، ارتفعت تمويلات شركات القرض الإيجاري بنسبة 9,4% إلى 15,3 مليار درهم[7]، من بينها 81% على شكل قروض الإيجار الخاصة بالمنقولات. واستفاد من هذا الارتفاع تمويل العربات النفعية، والآلات والتجهيزات الصناعية، والحواسيب والمعدات المكتبية؛ في حين تراجع تمويل السيارات السياحية بنسبة 11,5% مقابل زيادة بنسبة 9,7% سنة من قبل.

ويبين التحليل القطاعي لإنتاج شركات القرض الإيجاري أن التمويل الممنوح للقطاع الصناعي ارتفع بنسبة 9% إلى 2,5 مليار درهم، خاصة لفائدة الصناعات الغذائية، والصناعات المعدنية و الميكانيكية و الكهربائية والإلكترونية، وشركات إنتاج وتوزيع الماء والكهرباء وصناعات النسيج والألبسة.

وشهد إنتاج القرض الإيجاري العقاري تراجعا بنسبة 4% إلى حوالي 3 ملايير. وهم هذا الانخفاض خاصة تمويل العقارات الصناعية والعقارات المكتبية والمحلات التجارية.

2.3 - رفعت شركات التمويل من لجوئها إلى سوق الديون الخاصة

سجلت شركات التمويل انخفاضا في استدانتها البنكية بنسبة 1,8% لتبلغ 62,7 مليار درهم مقابل زيادة بنسبة 9% سنة من قبل. وقد تمت تغطية هذا الانخفاض بلجوء متزايد من قبل هذه الشركات إلى إصدارات سندات شركات التمويل، التي استفادت من ظرفية جيدة في السوق. وقد ارتفع المبلغ الجاري لهذه السندات، الذي بلغ مجموعه 17,3 مليار، بنسبة 45,2% مقابل انخفاض بنسبة 26,3% سنة من قبل. وارتفعت باقي الموارد بنسبة 16,3% لتصل إلى حوالي 11 مليار بالنسبة للديون على الزبناء وبنسبة 3,1% إلى 10,7 مليار درهم بالنسبة للأموال الذاتية.

7 بيانات الجمعية المهنية لشركات التمويل

جدول 9: تطور موارد شركات التمويل

(بملايين الدراهم)

	2015	2016	2017	التغير 2017/2016 (%)
ديون على مؤسسات الائتمان والهيئات المعتبرة في حكمها	58 554	63 800	62 656	-1,8
ديون على الزبناء	8 283	9 421	10 958	16,3
سندات الدين المصدرة	16 196	11 942	17 336	45,2
الأموال الذاتية	9 997	10 387	10 713	3,1
النتيجة الصافية	1 497	1 643	1 666	1,4
خصوم أخرى	7 963	8 805	9 538	8,3
مجموع الخصوم	102 490	105 998	112 867	6,5

وبالنظر لهذا التطور، عرفت بنية الموارد تغيرا مقارنة بسنة 2016، بانخفاض في حصة الاستدانة البنكية بمقدار 4 نقط إلى 56%، ونمو في حصة سندات الدين المصدرة لتصل إلى 15%.

رسم بياني 48: تطور بنية موارد شركات التمويل (%)

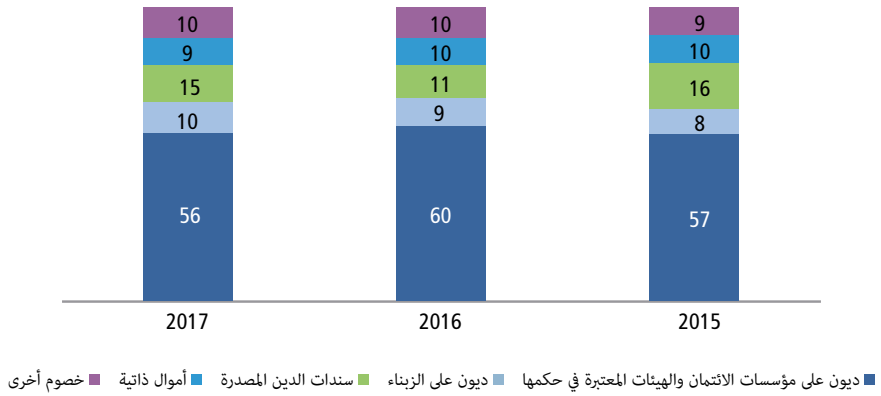

وتم إصدار سندات شركات التمويل في حدود 69% من طرف شركات قروض الاستهلاك و31% من طرف شركات القرض الإيجاري. وتعد مؤسسات التوظيف الجماعي في القيم المنقولة من المكتتبين الرئيسيين بحصة 70%، متبوعة بمؤسسات الائتمان والهيئات المعتبرة في حكمها (28%) وشركات التأمين وهيئات الاحتياط الاجتماعي(2%).

جدول 10: تطور موارد شركات قروض الاستهلاك

(بملايين الدراهم)

	2015	2016	2017	التغير 2017/2016 (%)
ديون على مؤسسات الائتمان والهيئات المعتبرة في حكمها	18 244	21 318	19 073	-10,5
ديون على الزبناء	6 021	6 944	8 580	23,6
سندات الدين المصدرة	9 480	8 020	11 117	38,6
الأموال الذاتية	5 392	5 684	5 883	3,5
النتيجة الصافية	851	875	923	5,5
خصوم أخرى	4 019	4 527	4 777	5,5
مجموع الخصوم	44 007	47 368	50 353	6,3

في نهاية 2017، انخفضت الاستدانة البنكية لشركات قروض الاستهلاك بنسبة 10,5% لتصل إلى 19 مليار درهم، مقابل زيادة بنسبة 16,8% سنة من قبل، حيث انخفضت حصتها في الموارد بمقدار 8 نقط إلى 37% سنة 2017. وعرف المبلغ الجاري لسندات الدين المصدرة، الذي ازدادت حصته بخمس نقط إلى 22%، ارتفاعا هاما بلغ 38,6% إلى أكثر من 11 مليار. وارتفعت الديون على الزبناء، التي تمثل حصة 17%، بنسبة 23,6% إلى 8,6 مليار، من بينها حوالي 8,4 مليار في شكل ودائع للضمان.

وارتفعت الأموال الذاتية لهذه الشركات، التي تمثل حوالي 12% من الموارد، بنسبة 3,5% إلى 5,9 مليار درهم مقابل 5,4% سنة من قبل.

جدول 11: تطور موارد شركات القرض الإيجاري

(بملايين الدراهم)

	2015	2016	2017	التغير 2017/2016 (%)
ديون على مؤسسات الائتمان والهيئات المعتبرة في حكمها	31 156	35 051	35 161	0,3
ديون على الزبناء	514	518	522	0,8
سندات الدين المصدرة	6 510	3 715	5 710	53,7
الأموال الذاتية	3 065	3 077	3 176	3,2
النتيجة الصافية	253	342	384	12,2
خصوم أخرى	2 387	2 687	2 992	11,3
مجموع الخصوم	43 885	45 390	47 945	5,6

واستقرت الديون البنكية لشركات القرض الإيجاري في مبلغ 35 مليار درهم مقابل زيادة بنسبة 12,5% سنة من قبل. ومع ذلك، انخفضت حصتها ضمن الموارد بمقدار 4 نقط إلى 73%. وعلى عكس ذلك، عرف المبلغ الجاري لسندات الدين المصدرة، الذي يمثل حوالي 12% من هذه الموارد، زيادة بنسبة 53,7% مقابل تراجع بنسبة 43% إلى 5,7 مليار سنة من قبل. وبذلك ارتفعت الأموال الذاتية المحاسبية بنسبة 3,2% لتصل إلى ما يفوق 3 ملايير درهم، أي ما يقارب 7% من الموارد.

3.3 - واصلت النتائج الصافية لشركات قروض الاستهلاك وشركات القرض الإيجاري تحسنها

بعد ارتفاع بنسبة 9,7% في سنة 2016، سجلت النتيجة الصافية التراكمية لشركات التمويل ارتفاعا بنسبة 1,4% في سنة 2017، لتصل إلى 1,7 مليار درهم. ويعكس هذا الارتفاع حالات متباينة حسب القطاعات. فبينما واصلت شركات قروض الاستهلاك وشركات القرض الإيجاري تحقيق نتائج مرتفعة، سجلت الفئات الأخرى من شركات التمويل، خاصة شركات الكفالة وشركات تحصيل وشراء الديون وشركات تدبير وسائل الأداء، انخفاضا في نتائجها.

رسم بياني **49:** تطور الأرصدة الوسيطة للتدبير الخاصة بشركات التمويل (بملايين الدراهم)

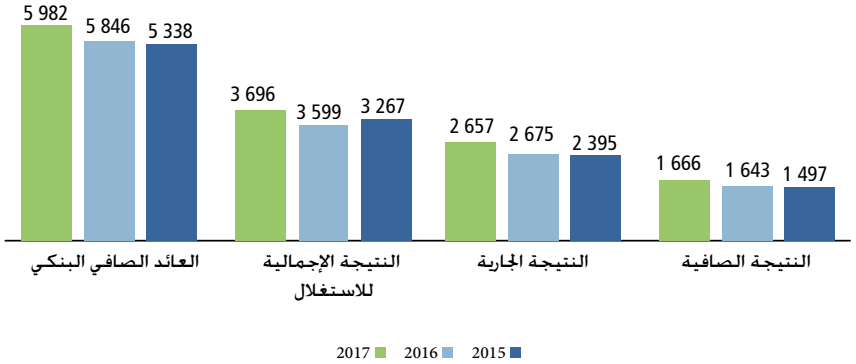

سجل العائد الصافي البنكي لشركات التمويل ارتفاعا بنسبة 2,3% إلى 6 ملايير درهم مقابل 9,5% سنة 2016. ويشمل هذا النمو تحسنا في هامش الفائدة بنسبة 1,9%، وفي هامش العمولات بنسبة 5,9% وفي نتائج عمليات القرض الإيجاري بنسبة 1,5%.

ونتيجة ارتفاع التكاليف العامة للاستغلال الخاصة بهذه الشركات بنسبة 2,7% إلى 2,4 مليار درهم، استقر متوسط معامل الاستغلال لديها في نسبة 40%، بينما ارتفعت النتيجة الإجمالية للاستغلال بنسبة 2,7% مقابل 10,2% سنة من قبل لتصل إلى 3,7 مليار. وامتصت هذه النتيجةَ تكلفةُ المخاطر بنسبة 28,1% مقابل 25,7% سنة 2016.

واستقر متوسط عائد الأصول الخاص بهذه الشركات في 1,5%، بينما تراجع متوسط عائد الرأسمال بواقع 0,3 نقطة ليصل إلى 15,5%.

رسم بياني **50:** تطور الأرصدة الوسيطة للتدبير الخاصة بشركات قروض الاستهلاك (بملايين الدراهم)

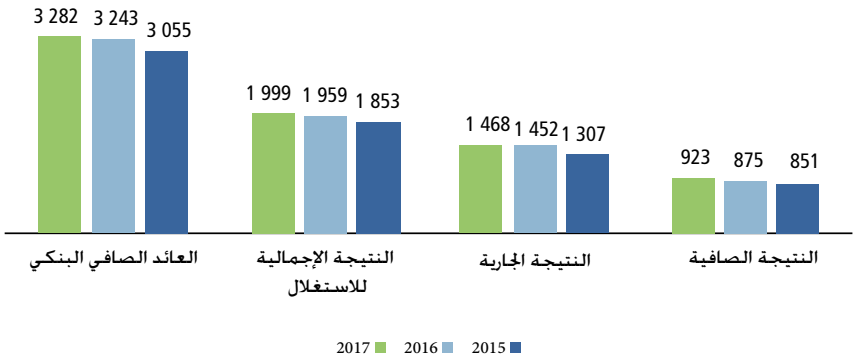

وحسب الفئة، بلغ العائد الصافي البنكي لشركات قروض الاستهلاك حوالي 3,3 مليار درهم، مسجلا ارتفاعا طفيفا بنسبة 1,2% مقارنة مع 6,2% سنة 2016. ويرتبط هذا التراجع بركود هامش الفائدة وانخفاض نتيجة عمليات الكراء مع خيار الشراء بنسبة 5,1% مقابل 1,7% قبل سنة. ومن جهته، ارتفع هامش العمولات بنسبة 7% مقابل 18,5% سنة من قبل.

وارتفعت التكاليف العامة للاستغلال الخاصة بهذه الشركات بنسبة 1,1% مقابل 6% إلى ما يزيد عن 1,3 مليار درهم، مما أسفر عن معامل استغلال بلغ متوسطه 40%،أي نفس المستوى المسجل في السنتين الأخيرتين. ونتج عن ذلك ارتفاع في النتيجة الإجمالية للاستغلال بنسبة 2% إلى حوالي مليارين مقابل 5,7% في السنة الماضية.

وبعد انخفاض بنسبة 6,5% سنة 2016، عرفت تكلفة المخاطر ارتفاعا بنسبة 4,7% إلى 531 مليون درهم، لتمثل حوالي27 % من النتيجة الإجمالية للاستغلال، مقابل 26% سنة 2016. وضمن هذا المجموع، ارتفعت المخصصات الصافية من استردادات مؤن الديون المعلقة الأداء ارتفاعا طفيفا بنسبة 1%، كما انتقلت باقي المخصصات الصافية من الاستردادات، خاصة تلك المرتبطة بالتكاليف الضريبية، من 14,4 مليون لتبلغ -4,3 مليون درهم. وبالتالي، ارتفعت النتيجة الجارية بنسبة 1%، بينما بقيت النتيجة غير الجارية سلبية، وانتقلت من 100 مليون إلى 9,9 مليون درهم.

وهكذا، بلغت النتيجة الصافية التي حققتها شركات قروض الاستهلاك 923,4 مليون درهم، مرتفعة بنسبة 5,5% مقابل 2,8% سنة من قبل. وبالتالي، بلغ متوسط عائد الأصول 1,8%، دون تغيير مقارنة بسنة 2016، بينما بلغ عائد الرأسمال 15,7% مقابل 15,4% في سنة 2016.

رسم بياني 51: تطور الأرصدة الوسيطة للتدبير الخاصة بشركات القرض الإيجاري (بملايين الدراهم)

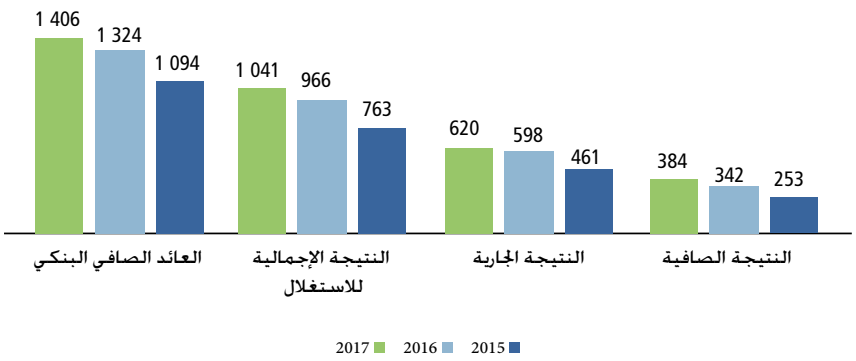

أما شركات القرض الإيجاري، فقد سجلت ارتفاعا جديدا في العائد الصافي البنكي بنسبة 6,1% إلى 1,4 مليار درهم مقابل 21,1% في السنة الماضية. وارتبط التسارع المسجل في سنة 2016 بتأثير عمليات استثنائية. وهكذا، انخفض هامش الفائدة، (بما فيه نتيجة عمليات القرض الإيجاري) إلى 6,7% ليبلغ 1,4 مليار مقابل 21,7% في السنة الماضية. وانتقل هامش العمولات، الذي بقي سلبيا، من سنة إلى أخرى من 1,1 مليون إلى 7 ملايين درهم.

وارتفعت التكاليف العامة للاستغلال بنسبة 2% لتصل إلى 367,5 مليون درهم مقابل 7,4%، مما أفرز انخفاضا في متوسط معامل الاستغلال بحوالي 1,1 نقطة ليصل إلى 26,1%. وفي هذا السياق، سجلت النتيجة الإجمالية للاستغلال تزايدا بنسبة 7,8% إلى ما يفوق مليار درهم مقابل 26,6% سنة من قبل.

ونظرا لارتفاع المخصصات الصافية من استردادات المؤن على الديون المعلقة الأداء بحوالي 17%، بلغت تكلفة المخاطر لدى شركات القرض الإيجاري 421 مليون درهم، بزيادة بنسبة 14,4% مقابل 22% سنة 2016، لتمتص بذلك 40,4% من النتيجة الإجمالية للاستغلال، مقابل 38,1 % سنة من قبل.

وارتفعت بذلك النتيجة الصافية الإجمالية لشركات القرض الإيجاري بنسبة 12,2% إلى 384,2 مليون درهم، مقابل 35,2% سنة 2016. وهكذا، بقي متوسط عائد الأصول مستقرا في نسبة 0,8% بينما انتعش عائد الرأسمال بحوالي 1,1 نقطة ليصل إلى 12,1% من سنة إلى أخرى.

أما فيما يخص المكونات الأخرى لقطاع شركات التمويل، فقد تحسنت النتيجة الصافية لشركات القرض العقاري بنسبة 3% لتصل إلى 101 مليون درهم. وعلى العكس من ذلك، عرفت النتيجة الصافية لشركات تحصيل وشراء الديون وشركات تدبير وسائل الأداء انخفاضا بنسبة 9,8% و14,3% على التوالي.

4 - نشاط البنوك الحرة ومردوديتها

يبلغ عدد البنوك الحرة 6 من بينها 5 فروع وبنك تابع لبنوك مرخص لها بالمغرب. وتتمثل أنشطتها أساسا في عرض الخدمات البنكية، وتمويل المقاولات الموجودة في المنطقة الحرة لمدينة طنجة والمناطق الحرة، وتمويل وتغطية وضمان وكذلك تنفيذ تدفقات الأداء الخاصة بالفاعلين الاقتصاديين الذين ينجزون معاملات تجارية مع أطراف في الخارج.

جدول 12: تطور استخدامات البنوك الحرة

(بملايين الدراهم)

	2015	2016	2017	التغير 2017/2016 (%)
ديون على مؤسسات الائتمان والهيئات المعتبرة في حكمها	**23 699**	**25 181**	**20 524**	**-18,5**
ديون على الزبناء	**13 294**	**18 147**	**18 536**	**2,1**
محفظة السندات	**3 796**	**4 484**	**2 901**	**-35,3**
أصول أخرى	**180**	**277**	**696**	**151,5**
مجموع الأصول	**40 969**	**48 089**	**42 657**	**-11,3**

بنود صافية من الاستخمادات والمؤن

في نهاية سنة 2017، بلغ حجم نشاط البنوك الحرة، الذي يقاس بمجموع الحصيلة مقوما بالدرهم، 42,7 مليار درهم بانخفاض نسبته 11,3% مقابل ارتفاع بنسبة 17,4% سنة 2016. ويعكس هذا الانخفاض تراجعا في الديون على مؤسسات الائتمان بنسبة 18,5% إلى 20,5 مليار درهم، مقابل ارتفاع بنسبة 6,3 % في السنة السابقة، وتراجع في محفظة السندات بنسبة

35,3% إلى 2,9 مليار. أما الديون على الزبناء، فقد عرفت ارتفاعا محدودا بنسبة 2,1% إلى 18,5 مليار درهم مقارنة بارتفاع هام بنسبة 36,5% خلال سنة 2016. ووصل المبلغ الجاري للديون المعلقة الأداء إلى 58 مليون درهم ليمثل 0,3% من القروض.

رسم بياني 52: بنية استخدامات البنوك الحرة (%)

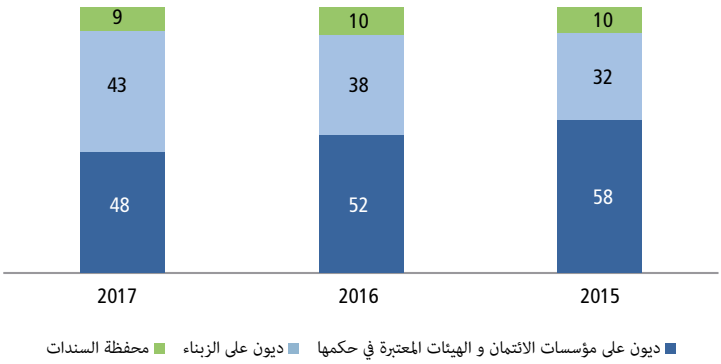

ونتيجة لذلك، ارتفعت حصة الديون على الزبناء ضمن الاستخدامات لتنتقل من سنة إلى أخرى من 38% إلى 43%، على حساب حصة الديون على مؤسسات الائتمان والهيئات المعتبرة في حكمها التي عرفت تراجعا بمقدار 4 نقط إلى 48% ومحفظة السندات التي تراجعت بنقطة واحدة إلى 9%.

جدول 13: تطور موارد البنوك الحرة

(بملايين الدراهم)

	2015	2016	2017	التغير 2017/2016 (%)
ديون على مؤسسات الائتمان والهيئات المعتبرة في حكمها	**35 368**	**41 092**	**34 619**	**-15,8**
ودائع الزبناء	**4 293**	**5 602**	**6 500**	**16,0**
أموال ذاتية	**627**	**643**	**641**	**-0,3**
خصوم أخرى	**681**	**752**	**897**	**19,4**
مجموع الخصوم	**40 969**	**48 089**	**42 657**	**-11,3**

وعرفت ديون البنوك الحرة تجاه مؤسسات الائتمان والهيئات المعتبرة في حكمها، التي تمثل أكثر من 81% من موارد هذه البنوك، تراجعا بنسبة 15,8% إلى 34,6 مليارا، بعد ارتفاعها بنسبة 16,2% في السنة السابقة. وتتكون من الموارد المحصلة لدى مؤسسات الائتمان في المغرب بنسبة 66%، والموارد المحصلة من مؤسسات الائتمان غير المقيمة بنسبة 34%. وسجلت الودائع المحصلة من الزبناء، التي تمثل حصة 15,2%، تطورا بنسبة 16% إلى 6,5 مليار، مقابل 31% سنة 2016. وتتضمن ودائع غير المقيمين بنسبة 33%.

وانخفضت الأموال الذاتية المحاسبية للبنوك الحرة، التي بلغت 641 مليون درهم في أواخر دجنبر 2017، بنسبة 0,3% مقارنة مع سنة 2016. ونسبة إلى مجموع الأصول، مثلت 1,5% .

وبلغت التعهدات بالتمويل الممنوحة من طرف البنوك الحرة 330 مليون درهم، بانخفاض بنسبة 5,6%، مسجلة تراجعا بنسبة 65% من التعهدات لفائدة مؤسسات الائتمان والهيئات المعتبرة في حكمها لتصل إلى 104 ملايين درهم، وارتفاعا في التعهدات لفائدة الزبناء التي انتقلت من 54 إلى 226 مليون درهم.

وفيما يتعلق بالتعهدات بالضمان الممنوحة، فقد ارتفعت بنسبة 31% إلى 1,4 مليار درهم، مقابل انخفاض بنسبة 39% في نهاية سنة 2016، مما يعكس ارتفاعا بنسبة 94% في التعهدات بالضمان لفائدة مؤسسات الائتمان والهيئات المعتبرة في حكمها إلى 696,4 مليون درهم، وانخفاضا بنسبة 1,6% في التعهدات بالضمان لفائدة الزبناء إلى 682 مليون درهم.

ومن جهتها، تقلصت التعهدات بالضمان المستلمة بنسبة 21,7% إلى حوالي 13 مليار درهم.

رسم بياني **53:** تطور الأرصدة الوسيطة للتدبير الخاصة بالبنوك الحرة (بملايين الدراهم)

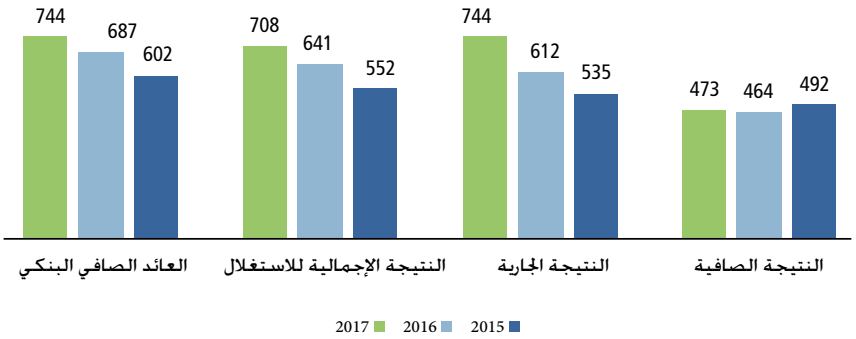

في نهاية سنة 2017، سجلت البنوك الحرة عائدا صافيا بنكيا وصل إلى 744 مليون درهم، بزيادة بنسبة 8,4% مقابل 14% سنة 2016، وذلك ارتباطا بتحسن هامش العمولات بنسبة 43,2% ليصل إلى 36,5 مليون، ونتيجة عمليات السوق التي انتقلت من عجز بمقدار 9,6 مليون درهم إلى فائض بمبلغ 15,4 مليون درهم نظرا لارتفاع عائدات محفظة التوظيف. أما هامش الفائدة فقد تزايد بنسبة 3% إلى 692 مليون درهم مقابل 21% سنة من قبل.

وعرفت النتيجة الصافية التي سجلتها البنوك الحرة ارتفاعا بحوالي 2% لتصل إلى 473 مليون درهم، مقابل انخفاض بنسبة 5,7% سنة 2016، وهي السنة التي تميزت بارتفاع حاد في تكلفة المخاطر.

5 - نشاط جمعيات القروض الصغرى ومردوديتها

يتكون قطاع القروض الصغرى من شبكة تضم 1.757 نقطة بيع، في ارتفاع بنسبة 4,5 %مقارنة مع سنة 2016. ومن جهة أخرى، تزايد عدد الزبناء بنسبة 3% إلى 925.000 زبون، حوالي نصفهم من النساء.

جدول 14: تطور استخدامات جمعيات القروض الصغرى

(مليون الدراهم)

	2015	2016	2017	التغير 2017/2016 (%)
ديون على مؤسسات الائتمان والهيئات المعتبرة في حكمها	832	792	655	-17,3
ديون على الزبناء	5 746	6 234	6 437	3,3
قيم مستعقرة	192	201	251	24,7
أصول أخرى	172	183	227	24,6
مجموع الأصول	6 942	7 410	7 570	2,2

بنود صافية من الاستخمادات والمؤن

ووصل المبلغ الجاري الإجمالي للقروض التي منحتها جمعيات القروض الصغرى لزبنائها إلى حوالي 6,6 مليار درهم، مسجلا ارتفاعا بنسبة 3,7% بدل 7,7% في السنة السابقة. وهو ما أسفر عن استقرار متوسط المبلغ الجاري للقروض في مستوى 7.000 درهم. ولا تزال تهيمن على هذا القطاع ثلاث جمعيات تمثل حوالي 92% من القروض الممنوحة للزبناء.

وتمثل القروض الممنوحة للمقاولات الصغرى 89% من المجموع، بانخفاض بنقطة واحدة مقارنة مع السنتين السابقتين. ويتركز حوالي 70% منها في الوسط الحضري، مقابل 66% سنة من قبل. وتعززت حصة القروض الفردية، حيث انتقلت نسبتها من 68% إلى 70%.

وسجل المبلغ الجاري للديون المعلقة الأداء ارتفاعا بنسبة 20% إلى ما يزيد عن 220 مليون درهم، بعد تراجع بنسبة 19% سنة 2016، مسفرا عن نسبة مخاطر بلغت 3,3% عوض 2,9% في السنة السابقة. وهذه الديون مغطاة بمؤن بنسبة 82% مقابل 80% سنة 2016.

وبالنسبة للديون على مؤسسات الائتمان والهيئات المعتبرة في حكمها، التي تتشكل أساسا من التوظيفات لدى البنوك، فهي تمثل 9% من مجموع الأصول، بانخفاض بنسبة 17,3% لتصل إلى 655 مليون درهم.

جدول 15: تطور موارد جمعيات القروض الصغرى

(بملايين الدراهم)

	2015	2016	2017	التغير 2017/2016 (%)
ديون على مؤسسات الائتمان والهيئات المعتبرة في حكمها	3 876	3 989	3 938	-1,3
أموال ذاتية وأموال معتبرة في حكمها	2 300	2 663	2 780	4,4
خصوم أخرى	766	758	852	12,4
مجموع الخصوم	6 942	7 410	7 570	2,2

وتراجعت الديون على مؤسسات الائتمان، التي تتشكل بنسبة 83% من الديون على البنوك المحلية، بنسبة 1,3% مقابل ارتفاع بنسبة 2,9% إلى 3,9 ملايير درهم. وتمثل هذه الديون 52% من موارد جمعيات القروض الصغرى.

وارتفعت الأموال الذاتية لجمعيات القروض الصغرى بحصة 4,4% لتصل إلى 2,8 مليار درهم، أي ما يعادل 37% من الموارد.

وأقفل قطاع جمعيات القروض الصغرى سنة 2017 بتحقيق نتيجة صافية بلغت 179 مليون درهم، مسجلا تراجعا بنسبة 15%، بعد انخفاض بنسبة 14% سنة 2016. ويرتبط هذا التطور بارتفاع تكاليف الاستغلال بنسبة 6% إلى 1,1 مليار درهم، وتكلفة المخاطر بنسبة 1% إلى 348 مليون درهم، ليرتفع العائد الصافي البنكي بنسبة 5% إلى 1,6 مليار درهم. وتراجع متوسط عائد الاستخدامات والأموال الذاتية إلى 2,3% و6,4% على التوالي مقابل 2,8% و8,3 %سنة من قبل.

6 - نشاط ومردودية مؤسسات الأداء المتخصصة في تحويل الأموال

في سنة 2017، سجلت مؤسسات الأداء المتخصصة في تحويل الأموال حصيلة بمجموع 1,4 مليار درهم، بارتفاع بنسبة 8,8% مقارنة بسنة 2016. كما بلغت الأموال الذاتية 615 مليون درهم، مقابل 594 مليون، بينما تنامت المديونية بنسبة 35% إلى 200 مليون درهم.

إطار رقم 4 : تحويل الأموال من الخارج (شركات تحويل الأموال MTO)

أنجزت تحويلات الأموال المستلمة من الخارج عن طريق منصات تضم مراسلين أجنبيين (شركات تحويل الأموال) من طرف مؤسسات الأداء المتخصصة في تحويل الأموال بنسبة 68% والبنوك بنسبة 32%. وحسب المصدر، يبين توزيع هذه التحويلات هيمنة أوروبا (67%)، متبوعة بدول الخليج (15%)، وأمريكا (12%)، أما التحويلات التي تتم من أفريقيا، فهي تمثل 3% في المجموع.

توزيع تحويل الأموال من الخارج حسب المجموعات الجغرافية(%)

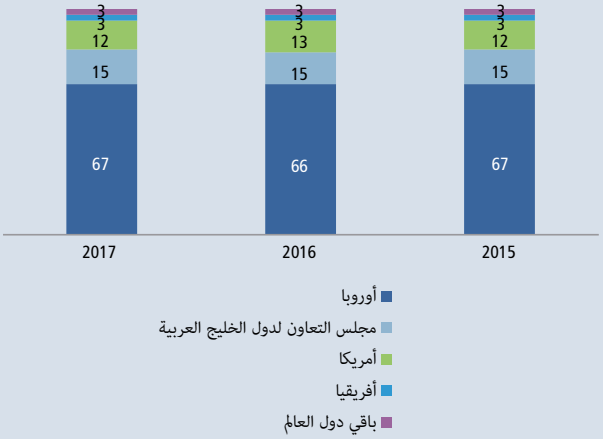

توزيع تحويل الأموال من الخارج حسب دول المصدر(%)

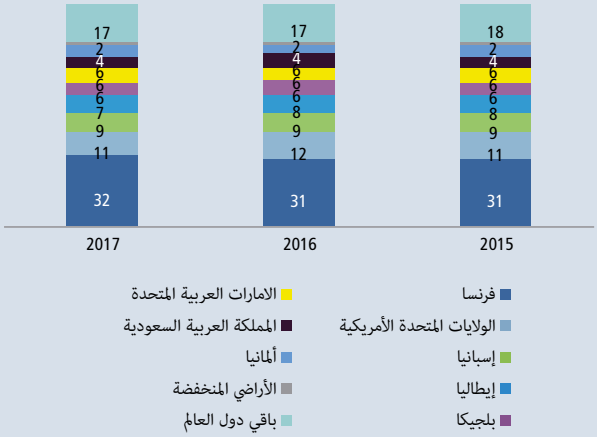

يتم إصدار 83% من تحويلات الأموال المنجزة من قبل شركات تحويل الأموال على مستوى 9 بلدان.

وتم توجيه أكثر من نصف هذه التحويلات نحو ثلاث مناطق كبرى، وهي الدار البيضاء-سطات (28%)، الرباط-القنيطرة (14%)، ومراكش-آسفي (11%).

حصة المدن التي تلقت التحويلات الدولية التي قامت بها شركات تحويل الأموال (MTO) (%)

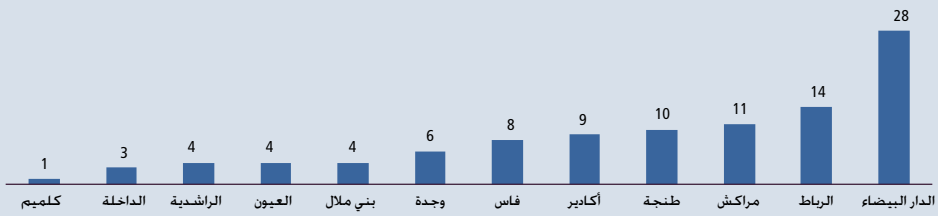

سجلت تحويلات الأموال من الخارج المنجزة من طرف مؤسسات الأداء المختصة في تحويل الأموال زيادة بنسبة 16,5% مقارنة بسنة 2016 لتصل إلى 23 مليار درهم.

وفي ما يخص التحويلات الوطنية، فقد أنجزت هذه المؤسسات عمليات بمقدار 28,5 مليار درهم في نهاية 2017، مقابل 24,8 مليار درهم سنة من قبل، أي ما يعادل 15,5%.

رسم بياني **54:** حصة المدن المصدرة للتحويلات الوطنية **(%)**

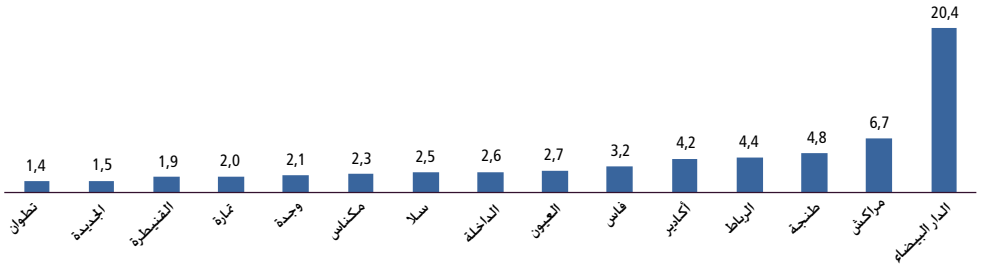

ومن حيث المردودية، عرف رقم المعاملات المنجزة من طرف مؤسسات الأداء المتخصصة في تحويل الأموال، ارتفاعا بنسبة 15,2% في سنة 2017 ليبلغ 1,1 مليار درهم، ارتباطا بتوسع نشاط وشبكة هذه المؤسسات، حيث استقرت نتيجتها الصافية في مبلغ 123 مليون درهم.

7 - نشاط المجموعات البنكية و مردوديتها

يتم تحليل النشاط والمردودية على أساسٍ مجمّع انطلاقا من البيانات المالية التي تعد طبقا للمعايير الدولية للتقارير المالية، من طرف تسع مجموعات بنكية تمثل 93% من حصص السوق على أساس فردي. ويمكن هذا التحليل من إدماج نشاط ونتائج البنوك التي حققتها الشركات التي تخضع لسيطرتها بالمغرب والخارج.

وعرفت المجموعات البنكية التسع تحسنا في مؤشرات النشاط والمردودية الخاصة بها في 2017، حيث استفادت من تنوع أنشطتها، سواء من الناحية القطاعية أو الجغرافية. ويعكس هذا التطور تزايدا بنيويا في عدد المجموعات وأيضا التغيرات المسجلة على مستوى نطاق التجميع إثر عمليات نمو خارجية وتعزيز مساهماتها في بعض الفروع.

1.7 - تسارع نشاط المجموعات البنكية بفضل مساهمة جيدة للنشاط في الخارج

بلغ مجموع أصول المجموعات البنكية التسع 1.540 مليار درهم، بزيادة بنسبة 7,6% مقابل 5,4% سنة 2016. ويعزى هذا التطور، من حيث الاستخدامات، إلى ارتفاع القروض والديون على الزبناء وتنامي الأصول المتاحة للبيع، ويعزى من حيث الموارد، إلى تزايد الديون على الزبناء.

وبناء على هذه التطورات، ارتفعت حصة الأصول المالية المتاحة للبيع بمقدار 0,8 نقطة إلى 8,4% وحصة القروض والديون على مؤسسات الائتمان والهيئات المعتبرة في حكمها بمقدار 0,8 نقطة إلى 5,4%. أما القروض والديون على الزبناء والتوظيفات المحتفظ بها حتى أجَل استحقاقها، فقد تراجعت حصتها بمقدار 1,6نقطة و0,5 نقطة إلى 62,9% و3,1% على التوالي.

رسم بياني 55: بنية استخدامات البنوك - على أساس مجمع (%)

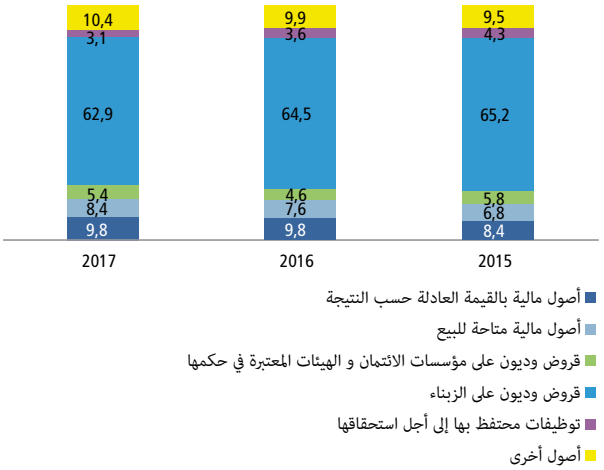

رسم بياني 56: بنية موارد البنوك - على أساس مجمع (%)

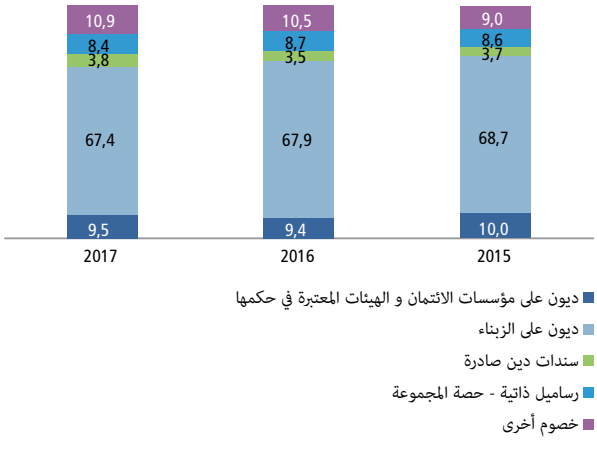

وموازاة مع ذلك، لا تزال الودائع المحصلة لدى الزبناء تمثل البند الأكثر أهمية ضمن الموارد بحصة 67,4%. وبلغت هذه الحصة 9,5% بالنسبة للديون على مؤسسات الائتمان، و3,8% بالنسبة لسندات الدين الصادرة، و8,4% بالنسبة للأموال الذاتية.

1.1.7 - يعزى ارتفاع استخدامات المجموعات البنكية أساسا إلى تزايد الديون على الزبناء والزيادة الكبيرة في الأصول المالية المتاحة للبيع

جدول 16: تطور استخدامات البنوك - على أساس مجمع

(بملايين الدراهم)

	2015	2016	2017	التغير 2017/2016 (%)
أصول مالية بقيمتها العادلة حسب النتيجة	114 798	139 906	150 555	7,6
أصول مالية متاحة للبيع	92 819	108 345	129 241	19,3
قروض وديون على مؤسسات الائتمان والهيئات المعتبرة في حكمها	78 784	65 185	83 034	27,4
قروض وديون على الزبناء	886 552	923 864	969 202	4,9
توظيفات مملوكة حتى أجَل استحقاقها	58 157	50 882	47 352	-6,9
أصول أخرى	127 639	144 018	161 021	11,8
مجموع الأصول	1 358 749	1 432 200	1 540 405	7,6

بعد ارتفاع بنسبة 4,2% في نهاية 2016، سجلت القروض والديون على الزبناء، أواخر2017، نموا بنسبة 4,9% لتصل إلى 969,2 مليار درهم. وسجلت الديون على مؤسسات الائتمان نفس المنحى حيث ارتفعت بنسبة 27,4% إلى 83 مليار مقابل انخفاض بنسبة 17,3% سنة من قبل.

وبعد ارتفاع بنسبة 16,7% سنة 2016، شهدت الأصول المالية المتاحة للبيع، التي تتألف أساسا من سندات المساهمة غير المجمعة والسندات المستقرة الأخرى، نموا جديدا، بنسبة 19,3% لتصل إلى 129,2 مليار درهم. وفي نفس الاتجاه، عرفت الأصول المالية المقيمة بقيمتها العادلة حسب النتيجة، التي تتألف أساسا من الأدوات المالية المملوكة لغرض التداول، معدل نمو بنسبة 7,6% لتصل إلى 150,6 مليار مقابل 22% سنة من قبل. وعلى العكس من ذلك، تراجعت التوظيفات المملوكة حتى أجل استحقاقها من جديد، بنسبة 6,9% إلى 47,4 مليار بعد انخفاض بنسبة 12,5% في نهاية 2016.

2.1.7 - تزايدت موارد البنوك بفعل ارتفاع ودائع الزبناء

جدول 17: تطور موارد البنوك - على أساس مجمع

(بملايين الدراهم)

	2015	2016	2017	التغير 2017/2016 (%)
خصوم مالية بقيمتها العادلة حسب النتيجة	**3 248**	**3 229**	**2 560**	**-20,7**
ديون على مؤسسات الائتمان والهيئات المعتبرة في حكمها	**135 257**	**134 851**	**146 524**	**8,7**
ديون على الزبناء	**933 478**	**972 611**	**1 038 059**	**6,7**
سندات الدين المصدرة	**50 418**	**50 590**	**59 072**	**16,8**
رساميل ذاتية -حصة المجموعة	**116 306**	**124 233**	**129 758**	**4,4**
بما في ذلك النتيجة الصافية	**11 478**	**12 167**	**13 286**	**9,2**
خصوم أخرى	**120 042**	**146 686**	**164 432**	**12,1**
مجموع الخصوم	**1 358 749**	**1 432 200**	**1 540 405**	**7,6**

استفادت موارد المجموعات البنكية من تحصيل الودائع التي ارتفعت بنسبة 6,7% مقابل 4,2% سنة من قبل. وبعد الركود المسجل في سنة 2016، سجلت الديون على السندات ارتفاعا بنسبة 16,8%، مما يعكس لجوء البنوك في المغرب إلى الديون السندية. أما الديون لدى مؤسسات الائتمان والهيئات المعتبرة في حكمها، فقد سجلت ارتفاعا بنسبة 8,7%، ارتباطا بزيادة تسبيقات بنك المغرب. أما الرساميل الذاتية-حصة المجموعة، فقد تعززت بنسبة 4,4% إلى 129,8 مليار درهم.

3.1.7 - بقيت بنية أنشطة المجموعات البنكية حسب المهن مستقرة بشكل عام

يشمل نشاط المجموعات البنكية على أساس مجمع المهن التي تندرج ضمن النشاط البنكي في المغرب وتلك التي تمارس بالخارج عن طريق الفروع والوكالات، ومهن التأمين وتدبير الأصول فضلا عن التمويلات الخاصة. ويهيمن عليها بحصة كبيرة المكون البنكي الذي يساهم بحوالي 92%، وهي نفس النسبة المسجلة السنة الماضية . أما حصة شركات التمويل، فقد ارتفعت بنقطة واحدة (5%) على حساب أنشطة تدبير الأصول (1%)، في حين استقرت مساهمة أنشطة التأمين في مستوى 2% .

رسم بياني **57:** مساهمة مختلف المهن في مجموع أصول المجموعات البنكية **(%)**

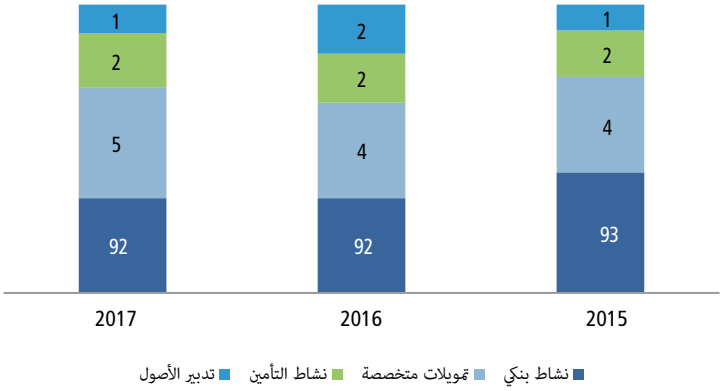

4.1.7 - تسارع تطور نشاط الفروع المتواجدة بالخارج

في نهاية سنة 2017، سجل مجموع أصول الشركات الموجودة بالخارج والتابعة للمجموعات البنكية المغربية الثلاث العابرة للحدود ارتفاعا بنسبة 16% إلى ما يعادل 275 مليار درهم، ليساهم بنسبة 23% في نشاطها. ويحقق حوالي 75% من هذا الحجم في إفريقيا جنوب الصحراء.

وعلى مستوى القروض، سجل نشاط الفروع الموجودة بالخارج ارتفاعا بنسبة 13,3% إلى ما يعادل 153,6مليار درهم، مقابل 6,7% سنة من قبل. وارتفعت حصته ضمن المحفظة الإجمالية للنشاط بنقطتين إلى 22%. وفيما يتعلق بالودائع المحصلة عن طريق الشركات التابعة الموجودة بالخارج، فقد بلغت 181 مليارا، مسجلة ارتفاعا بنسبة 13,1%، مقابل 3,2% سنة من قبل، أي ما يمثل 23% من مجموع ودائع هذه المجموعات البنكية الثلاث.

رسم بياني **58:** مساهمة الشركات التابعة بالخارج في البنود الرئيسية لحصيلة المجموعات البنكية الثلاث **(%)**

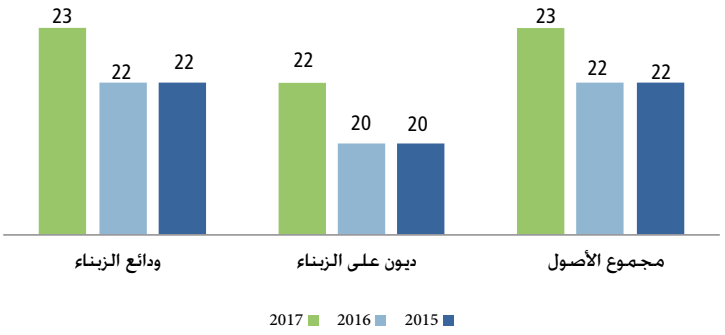

5.1.7 - حافظت نسبة الديون المعلقة الأداء على أساس مجمع على استقرارها بشكل عام

خلال سنة 2017، تواصل تباطؤ المبلغ الجاري للديون المعلقة الأداء. فبعد ارتفاع بنسبة 6,4% و10,4% على التوالي سنة 2016 و2015، ارتفع هذا المبلغ الجاري بنسبة 3,7% إلى حوالي 86 مليار درهم. وأفرز ذلك نسبة مخاطر بلغت 8,3%. وتمت تغطية هذه الديون المعلقة الأداء بالمؤن بنسبة 73%، أي بزيادة 400 نقطة أساس مقارنة بالسنة السابقة.

رسم بياني 59: تطور الديون المعلقة الأداء ونسبة المخاطر لدى البنوك على أساس مجمع

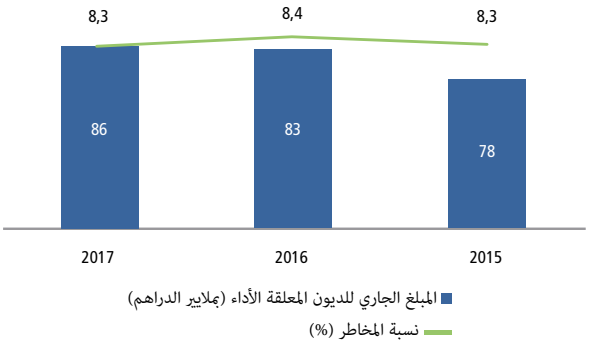

رسم بياني 60: تطور المؤن ونسبة تغطية المخاطر لدى البنوك على أساس مجمع

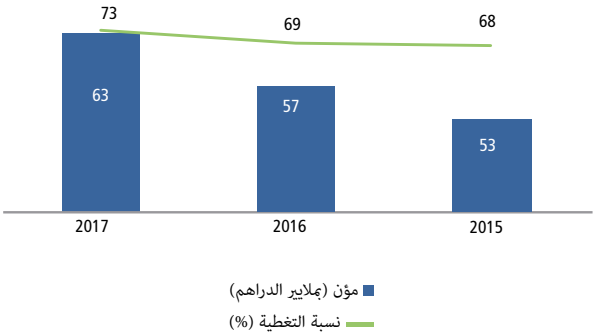

بالنسبة للديون المعلقة الأداء الخاصة بالفروع المتواجدة بالخارج، ولا سيما الواقعة منها في دول إفريقيا جنوب الصحراء، فقد راكمت مبلغا جاريا وصل إلى 15,3 مليار درهم، أي ما يمثل نسبة مخاطر مستقرة بلغت 9,6%. وعلى إثر عمليات المراقبة التي ينجزها بنك المغرب وسلطات بلدان الاستقبال، واصلت نسبة تغطية هذه الديون بالمؤن ارتفاعها لتصل إلى 80%، أي 8 نقط إضافية مقارنة بسنة 2016 .

2.7 - ارتفاع النتيجة الصافية للمجموعات البنكية بفعل ارتفاع العائد الصافي البنكي وانخفاض تكلفة المخاطر

تظهر مراجعة حسابات النتائج المجمعة للمجموعات البنكية التسع في نهاية سنة 2017 تحسنا في النتائج. ويعكس هذا الأمر تزايدا في العائد الصافي البنكي وتراجعا في تكلفة المخاطر.

رسم بياني 61: تطور الأرصدة الوسيطة للتدبير الخاصة بالبنوك على أساس مجمع (بملايير الدراهم)

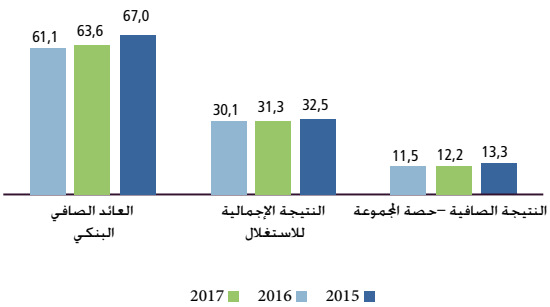

وبلغ العائد الصافي البنكي67 مليار درهم، بزيادة بنسبة 5,4% مقابل 4,1% في السنة الماضية. ويرجع هذا التطور إلى ارتفاع هامش الفائدة بنسبة 4,8% إلى 44,7 مليار، وزيادة هامش العمولات بنسبة 9,8% إلى 12,3 مليار درهم. وسجلت نتيجة أنشطة السوق انخفاضا بنسبة 1% إلى 8,4 مليار درهم، ارتباطا بالانخفاض الذي تم تسجيله على مستوى نشاط البنوك في المغرب.

رسم بياني 62: متوسط معامل الاستغلال الخاص بالبنوك- على أساس مجمع (%)

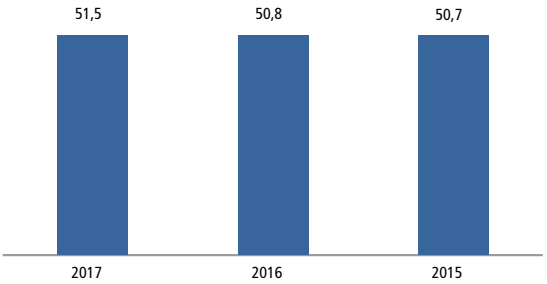

ساهمت الاستثمارات المنجزة ارتباطا بتوسع المجموعات البنكية في ارتفاع النفقات العامة للاستغلال، إذ بلغت هذه الأخيرة حوالي 34,5 مليار درهم، بارتفاع بنسبة 7% مقابل 4,1% في نهاية 2016. وقد أدى هذا الأمر إلى تنامي متوسط معامل الاستغلال بمقدار 0,7 نقطة إلى 51,5% وارتفاع النتيجة الإجمالية للاستغلال بنسبة 3,8% لتصل إلى 32,5 مليار درهم.

أما تكلفة المخاطر على أساس مجمع، فقد انخفضت بنسبة 2,9% إلى 9,6 مليار، ممتصة بذلك 29,7% من النتيجة الإجمالية للاستغلال، مقابل 31,7% السنة الماضية.

وفي المجموع، أنهت المجموعات البنكية التسع سنة 2017 بنتيجة صافية-حصة المجموعة تبلغ 13,3 مليار، في ارتفاع بنسبة 9,2% مقابل 6% سنة 2016. وبذلك تزايد عائد الأصول بمقدار 0,1 نقطة إلى 0,9% وعائد الأموال الذاتية بمقدار 0,4 نقطة إلى 10,2%.

وحسب المهن، تبين أن مساهمة النشاط البنكي في النتيجة الصافية-حصة المجموعة ارتفعت بشكل كبير في سنة 2017 إلى 85%، أي في ارتفاع بسبع (7) نقط مقارنة بسنة 2016، ارتباطا أساسا بزيادة تطور هذا النشاط سواء في المغرب أو في الخارج. أما فيما يخص المهن الأخرى، فقد سجلت مساهمتها في تحقيق هذه النتيجة انخفاضات بمقدار 4 نقط إلى 5% بالنسبة لنشاط تدبير الأصول، وبنقطتين إلى 8% بالنسبة لأنشطة التمويلات المتخصصة، وبنقطة واحدة إلى 2% بالنسبة لأنشطة التأمين.

رسم بياني 63: مساهمة مختلف المهن في النتيجة الصافية-حصة المجموعة الخاصة بالمجموعات البنكية (%)

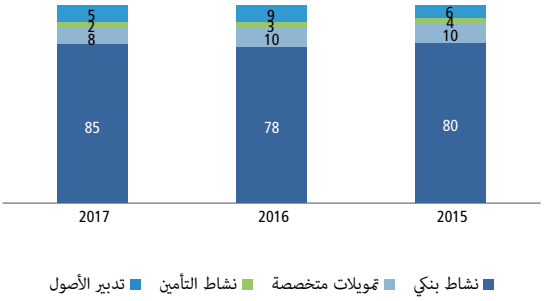

وحقق النشاط بالخارج ارتفاعا في العائد الصافي البنكي بنسبة 14,6% إلى ما يعادل 16,9 مليار درهم، تم تحقيق حوالي 79% منها في إفريقيا جنوب الصحراء. وقد ارتفعت مساهمتها في العائد الصافي البنكي لهذه المجموعات البنكية بمقدار نقطتين إلى 33% وفي النتيجة الصافية-حصة المجموعة بمقدار 3 نقط لتصل إلى 28% ارتباطا بتوسع نطاق التجميع.

رسم بياني 64: مساهمة الشركات التابعة الموجودة بالخارج في البنود الرئيسية لنتيجة المجموعات البنكية الثلاث الكبرى (%)

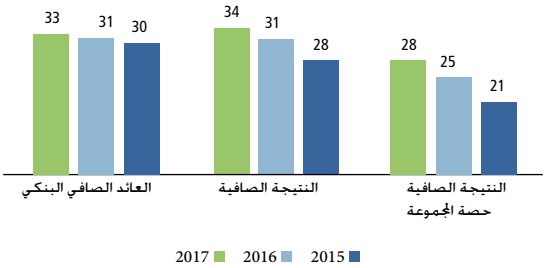

وبالتالي ارتفعت النتيجة الصافية-حصة المجموعة المحققة في الخارج بنسبة 24,5% إلى 2,9 مليار درهم مقابل ارتفاع بنسبة 21,6% سنة من قبل.

بنك المغرب

الفصل الثاني
المخاطر البنكية

بنك المغرب

بنك المغرب

تميزت سنة 2017 بارتفاع معتدل في الائتمان وبالخصوص الموجه منه للمقاولات. وقد اقترن هذا التطور بتباطؤ نمو حجم الديون المعلقة الأداء وركود متوسط معدل المخاطر لدى البنوك.

وعلى مستوى القاعدة المالية، تزايدت الأموال الذاتية للبنوك بفضل النتائج التي تم تحصيلها وبفضل إصدار الديون الثانوية.

وتتطرق التطورات التالية إلى تطور ملاءة وسيولة البنوك. كما تتطرق إلى مخاطر الائتمان، من زوايا مختلفة منها : مديونية الأسر والمقاولات والمخاطر الكبرى وكذلك الديون المعلقة الأداء.

1 - تطور المديونية البنكية للأسر

من أجل ضمان تتبع مديونية الأسر لدى مؤسسات الائتمان، بشقها المتعلق بقروض السكن وشقها المتعلق بقروض الاستهلاك، يعتمد بنك المغرب، بالإضافة إلى التقارير الدورية، على دراسات استقصائية دورية يقوم بها لدى هذه المؤسسات. وخلال سنة 2017، أنجز استقصاءه السنوي الثالث عشر لدى البنوك وشركات قروض الاستهلاك، وشمل هذا الاستقصاء عينة ضمت 8 بنوك و13 شركة لقروض الاستهلاك، تمتلك مجتمعة حصة سوقية تقارب 94% بالنسبة لقروض السكن و100% بالنسبة لقروض الاستهلاك. ويمكّن هذا الاستقصاء من فهم نوعية المستفيدين من هذه القروض وفق معايير مختلفة.

رسم بياني **65:** تطور المديونية البنكية للأسر

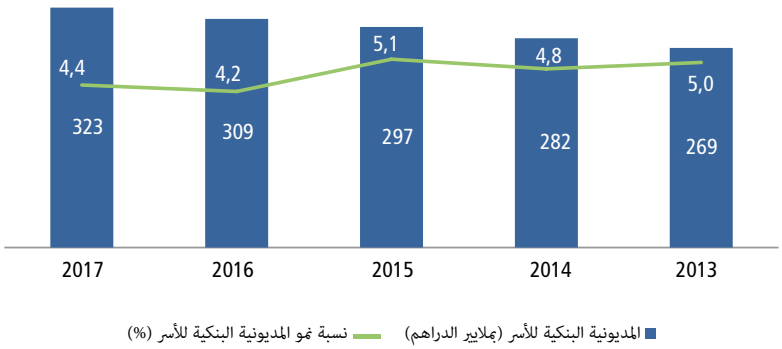

وفي متم دجنبر 2017، وصل المبلغ الجاري للمديونية البنكية للأسر إلى 323 مليار درهم، مسجلا ارتفاعا بنسبة 4,4% مقابل 4,2% سنة 2016. ويمثل هذا المبلغ حوالي 36% من القروض التي وزعتها مؤسسات الائتمان. وتمتلك البنوك ما يقرب من 85% من هذه المديونية، أي نفس الحصة المسجلة في السنة السابقة. ومقارنة مع الناتج الداخلي الإجمالي، يمثل المبلغ الجاري لمديونية الأسر 30%، دون أي تغيير بالمقارنة مع سنة 2016.

ووصل متوسط المديونية لكل أسرة في نهاية دجنبر 2017 إلى 41.000 درهم، مقابل 40.200 سنة من قبل.

وبقيت القروض المخصصة للأسر تهم بالخصوص تمويل السكن بحصة استقرت في نسبة 64% من المجموع.

1.1 - قروض السكن

1.1.1 - تطور خصائص قروض السكن

بالموازاة مع انخفاض عدد الصفقات المنجزة في سوق العقار خلال سنة 2017، سجل إنتاج قروض السكن تراجعا بنسبة 2% إلى 28,2 مليار درهم. وقد هم هذا الانخفاض القروض التي تدعمها الدولة (10,4 %-). ومن جهتها، عرفت القروض الحرة استقرارا.

رسم بياني 66: تطور إنتاج قروض السكن وعدد المستفيدين

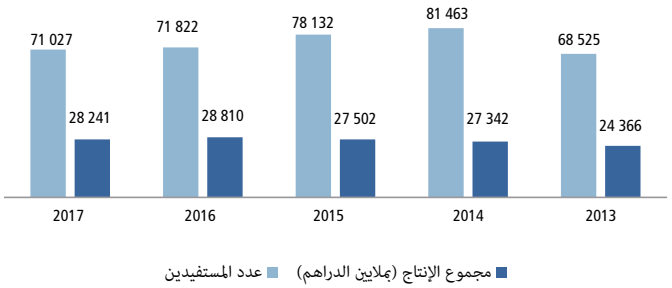

كما سجل عدد المستفيدين تراجعا بنسبة 1% إلى ما يقارب 71.000 زبون. ووصلت نسبة انخفاض عدد المستفيدين إلى 5% بالنسبة للقروض التي تدعمها الدولة، بينما زاد عدد القروض الحرة بنسبة 1%. ونتيجة لذلك، وصل المبلغ المتوسط للقروض الممنوحة سنة 2017 إلى 398.000 درهم، أي بانخفاض قدره 3.000 درهم مقارنة بسنة 2016.

وهكذا، وصل المبلغ الجاري الإجمالي لقروض السكن إلى 207,5 مليار درهم، بارتفاع بنسبة 4,1% مقابل 4,8% سنة من قبل. ويمثل المبلغ الجاري للقروض الحرة 81% من مجموع هذا المبلغ، وقد ارتفع بنسبة 4,7% مقابل 4,9% .أما القروض التي تدعمها الدولة، فقد تزايد مبلغها الجاري بحوالي 1,8%، بعد نمو بنسبة 4,2%. و بالتالي، فقد استقرت هذه القروض في مستوى 39 مليار درهم، بما في ذلك حوالي 20,2 مليار برسم القروض المضمونة من صناديق فوغاليف[8] وفوغالوج[9] و15,5 مليار برسم صندوق فوغاريم[10] و3,2 مليار برسم السكن المنخفض التكلفة.

8 صندوق ضمان القروض المخصصة لتمويل الحصول على الملكية لفائدة منخرطي مؤسسة محمد السادس للنهوض بالأعمال الاجتماعية للتربية والتكوين.
9 صندوق ضمان قروض السكن لفائدة مستخدمي القطاع العام.
10 صندوق الضمان لذوي الدخل غير المنتظم والمحدود.

رسم بياني 67: تطور المبلغ الجاري لقروض السكن حسب نطاق أسعار الفائدة المطبقة (%)

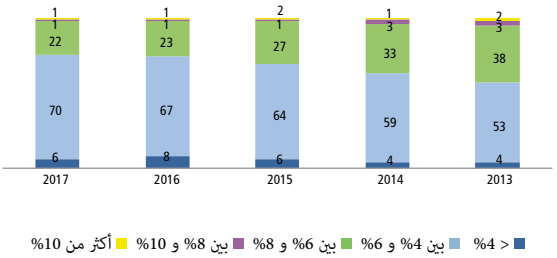

عرف متوسط سعر الفائدة المطبق على قروض السكن تراجعا بما يقرب 15 نقطة أساس ليصل إلى 4,81%. وتم منح ما يناهز 70% من هذه القروض بأسعار فائدة تراوحت بين 4% و6%، مقابل 67% في نهاية سنة 2016.

رسم بياني 68: توزيع المبلغ الجاري لقروض السكن حسب سعر الفائدة الثابت والمتغير (%)

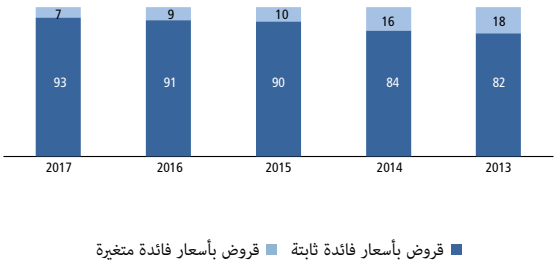

استقرت حصة إنتاج قروض السكن بأسعار فائدة ثابتة في 97%. ومن حيث المبلغ الجاري، وصلت هذه الحصة إلى 93% مقابل 91%. وتؤدي هذه الوضعية إلى حماية المقترضين في حالة ارتفاع أسعار الفائدة.

رسم بياني 69: تطور المبلغ الجاري لقروض السكن حسب المدة الأولية (%)

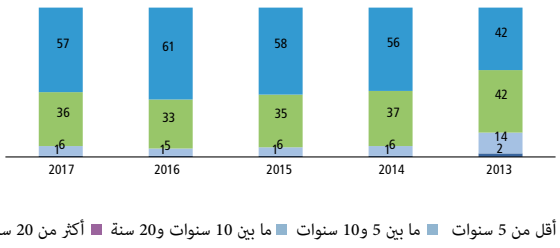

تقلصت المدة الأولية لقروض السكن إلى 20 عاما في المتوسط مقابل 20,7 عاما في سنة 2016. وهكذا، تقلصت حصة القروض الممنوحة لمدة أولية تفوق 20 سنة بمقدار 4 نقط إلى 57% لصالح القروض الممنوحة لمدة أولية تتراوح ما بين 10 أعوام و20 عاما.

2.1.1 - نوعية وخصائص المستفيدين من قروض السكن

يتم تحليل نوعية المستفيدين من قروض السكن على أساس معايير السن والدخل والفئة الاجتماعية والمهنية ومكان الإقامة.

وحسب معيار السن، مثل الأشخاص الذين تفوق أعمارهم 40 عاما حوالي 64% من مجموع الملفات، مقابل 29% بالنسبة للأشخاص الذين تتراوح أعمارهم بين 30 و40 سنة. وشكل الأشخاص الذين تقل أعمارهم عن 30 عاما نسبة 7% من إجمالي عدد ملفات قروض السكن.

رسم بياني 70: توزيع عدد ملفات قروض الاستهلاك حسب السن (%)

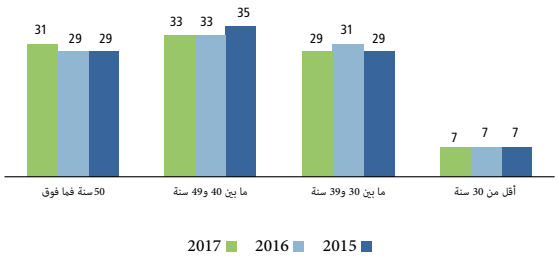

من حيث الدخل، استفاد أصحاب الدخل الذي يقل عن 4.000 درهم من حوالي 32% من عدد ملفات القروض، أي بانخفاض بنقطة واحدة مقارنة مع سنة 2016. وفي المقابل، ارتفعت حصة الأشخاص ذوي الدخل الأعلى من 10.000 درهم بنقطة واحدة إلى 30%.

رسم بياني 71: توزيع عدد ملفات قروض السكن حسب الدخل (%)

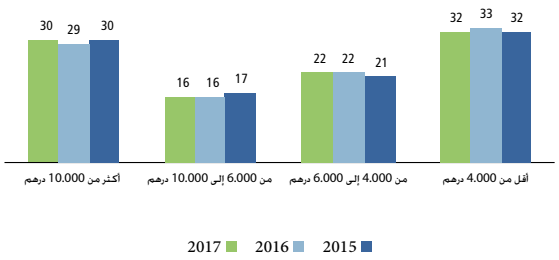

وحسب الفئة الاجتماعية والمهنية، لا يزال الأجراء والموظفون يمثلون الفئات الأكثر لجوءً إلى قروض السكن، بحصص بلغت على التوالي 48% (48% سنة 2016) و34% (مقابل 30% سنة من قبل).

رسم بياني 72: توزيع عدد ملفات قروض السكن حسب الفئة الاجتماعية والمهنية (%)

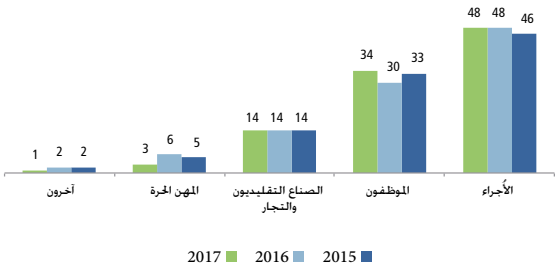

وحسب التوزيع الجغرافي، بلغ مستوى تمركز المقترضين 39% في جهة الدار البيضاء و19% في جهة الرباط، مقابل 40% و19%، على التوالي، سنة 2016.

رسم بياني 73: توزيع عدد ملفات قروض السكن حسب الموقع الجغرافي (%)

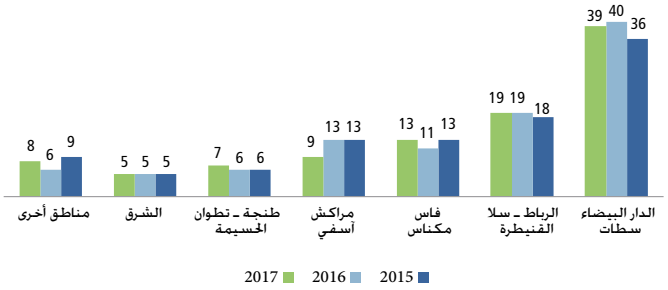

2.1 - قروض الاستهلاك

1.2.1 - تطور المبلغ الجاري لقروض الاستهلاك

رسم بياني 74: تطور المبلغ الجاري لقروض الاستهلاك

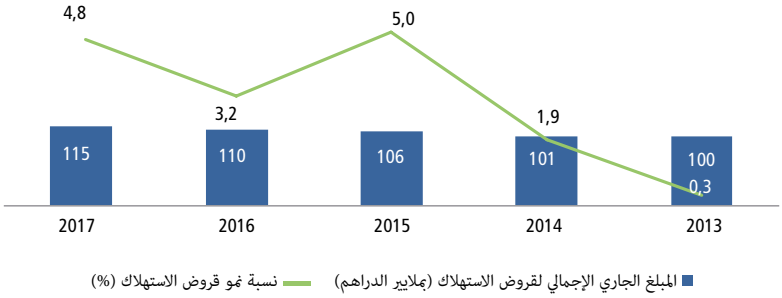

وارتفع المبلغ الجاري لقروض الاستهلاك بنسبة 4,8% مقابل 3,2% سنة 2016 ليصل إلى 115 مليار درهم. وقد شمل هذا الارتفاع البنوك وكذلك شركات قروض الاستهلاك.

وتبين دراسة قروض الاستهلاك حسب آجالها أن حصة القروض التي يتعدى أجلها 5 سنوات تعززت بمقدار 5 نقط إلى 72%، على حساب القروض التي تقل مدتها عن 5 سنوات. بالموازاة مع ذلك، وصل المبلغ المتوسط للسلفات إلى 53.000 درهم، بارتفاع بلغ 6.000 درهم من سنة إلى أخرى.

رسم بياني 75: تطور المبلغ الجاري لقروض الاستهلاك حسب المدة الأولية (%)

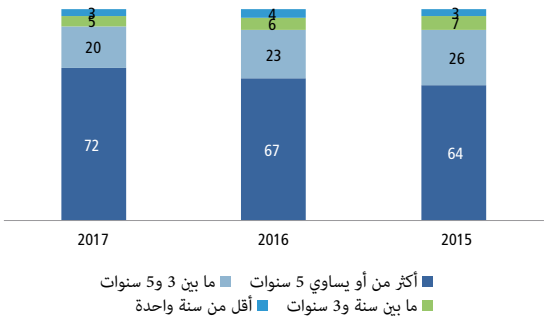

رسم بياني 76: تطور المبلغ المتوسط للملفات قروض الاستهلاك (بالدرهم)

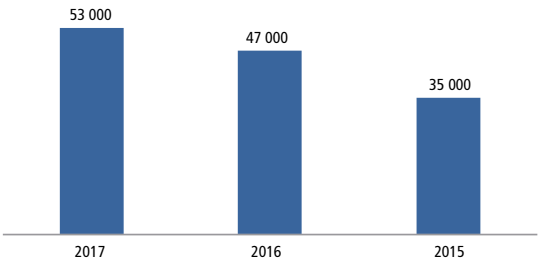

وتعكس هذه التطورات امتدادا في آجال استحقاق قروض الاستهلاك وارتفاعا في عبء تكلفة الديون الممنوحة للأسر. ونتيجة لهذه الوضعية، قد تكون مؤسسات الائتمان عرضة لمخاطر ائتمان متزايدة.

2.2.1 - نوعية وخصائص المستفيدين من قروض الاستهلاك[11]

على غرار قروض السكن، يتم تتبع نوعية المستفيدين من قروض الاستهلاك حسب السن والدخل والفئة الاجتماعية والمهنية ومكان الإقامة.

فحسب السن، مثل الأشخاص الذين تفوق أعمارهم 40 سنة 67% من ملفات قروض الاستهلاك خلال سنة 2017 في حين ظل هذا المستوى محدودا في نسبة 9% بالنسبة للمستفيدين الذين تقل أعمارهم عن 30 سنة.

11 تمت مراجعة البيانات الخاصة بسنتي 2015 و2016.

رسم بياني **77**: توزيع عدد ملفات قروض الاستهلاك حسب السن (%)

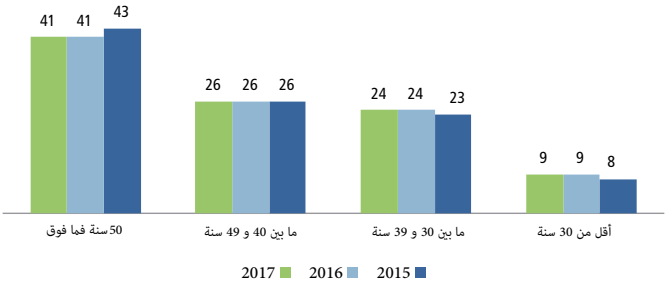

وتمثل القروض الشخصية النوع الأكثر استخداما لدى جميع الفئات العمرية. وعلى العكس من ذلك، تمثل البطاقات المتجددة 6% من القروض المقدمة للأشخاص الذين تفوق أعمارهم 50 سنة و2% فقط لمن تقل أعمارهم عن 30 سنة. و تستخدم هذه الفئة الأخيرة القروض بشكل متزايد من أجل شراء السيارات والتجهيزات المنزلية.

رسم بياني **78**: توزيع عدد ملفات قروض الاستهلاك حسب السن و نوعية القرض (%)

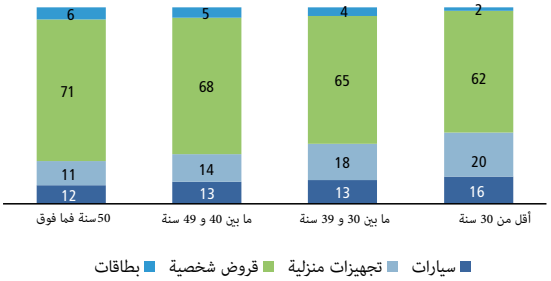

وعلى أساس الدخل، أظهر الاستقصاء أن حوالي 36% من ملفات القروض كانت لصالح أشخاص ذوي دخل يقل عن 4.000 درهم، مقابل 39% سنة 2016. وعلى العكس من ذلك، ارتفعت حصة الأشخاص الذين يفوق دخلهم 10.000 درهم بمقدار 3 نقط إلى 24% خلال نفس الفترة.

رسم بياني 79: توزيع عدد ملفات قروض الاستهلاك حسب الدخل (%)

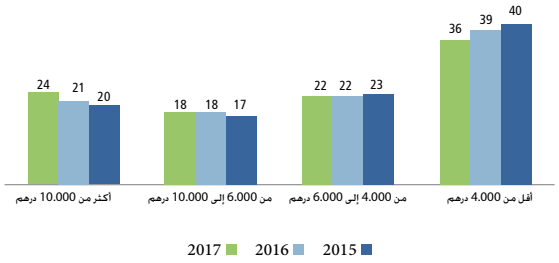

ومرة أخرى، تعتبر القروض الشخصية النوع الأكثر استخداما لدى جميع فئات الدخل. ومع ذلك، فحصتها أعلى بين ذوي الدخل المنخفض. وعلى العكس من ذلك، تحظى القروض الخاصة بشراء السيارات بحصة مهمة لدى الأشخاص ذوي الدخل الأعلى.

رسم بياني 80: توزيع عدد ملفات قروض الاستهلاك حسب الدخل و نوعية القرض (%)

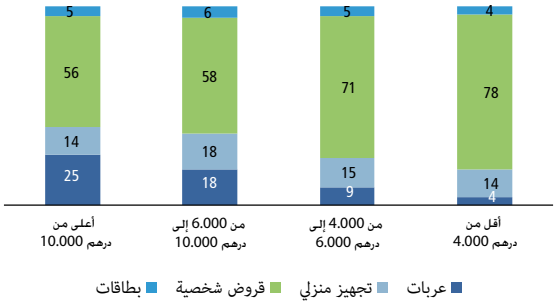

وحصل الأجراء والموظفون، خلال سنة 2017، على حصص بلغت 46% و36% على التوالي، أي نفس المستوى مقارنة بالسنة الماضية.

وحسب الموقع الجغرافي، يبدو أن المستفيدين من قروض الاستهلاك ما زالوا متمركزين في التجمعات الحضرية في الدار البيضاء (30%) والرباط (20%).

2 -تطور المديونية البنكية للمقاولات غير المالية

بمبلغ جار يصل إلى حوالي 480 مليار درهم، تميزت القروض بواسطة الدفع من الصندوق الممنوحة من قبل مؤسسات الائتمان للمقاولات غير المالية بارتفاع بنسبة 2,8%، مقابل 3,1% سنة من قبل، لتمثل بذلك 54% من مجموع القروض.

رسم بياني 81: المبلغ الجاري للقروض بواسطة الدفع الممنوحة للمقاولات غير المالية (بملايير الدراهم)

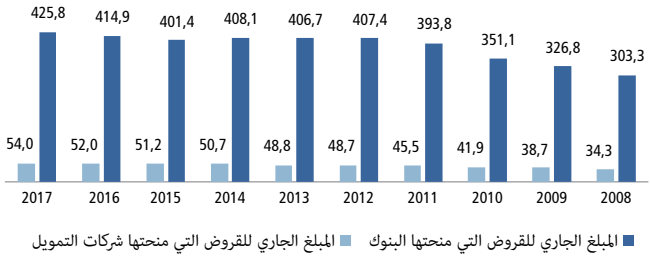

وتراجع المبلغ الجاري للبنوك، الذي مثل حصة وصلت إلى 89% ضمن المجموع، إلى 2,6% ليبلغ ما مجموعه 425,8 مليار درهم، بعد ارتفاع بنسبة 3,4% في السنة السابقة. وشمل تراجع القروض البنكية المقاولات العمومية التي ارتفع مبلغها الجاري بنسبة 5,3% ليبلغ 49,3 مليار درهم، مقابل 19,6% سنة من قبل، ومن جهة أخرى، انتعش نمو المبلغ الجاري للمقاولات الخاصة ليصل إلى 2,3% مقابل 1,6% في السنة السابقة، وذلك نتيجة للطلب الضعيف على القروض.

وفي ما يتعلق بالقروض الممنوحة للمقاولات من طرف شركات التمويل، فقد ارتفع مبلغها الجاري بحوالي 4% إلى 54 مليار درهم، مقابل ارتفاع بنسبة 1,5% فقط سنة من قبل، وقد سجل هذا التطور بشكل خاص على مستوى شركات القرض الإيجاري.

وتظهر البيانات التي أدلت بها البنوك وشركات التمويل أن القروض الممنوحة للمقاولات الصغيرة جدا والصغيرة والمتوسطة TPME[12] قد ارتفعت بحوالي 5% خلال سنة 2017. وبالمقارنة مع القروض البنكية الممنوحة للمقاولات، مثلت هذه التمويلات 34% من المجموع خلال سنة 2017 .

12 المحددة على أساس رقم معاملات أدنى من 175 مليون درهم.

3 - تطور المخاطر الكبرى للبنوك

في نهاية دجنبر 2017، استقرت التزامات البنوك تجاه المخاطر الكبرى[13] في مستوى 355 مليار درهم، ممثلة بذلك 2,9 أضعاف الأموال الذاتية للبنوك، أي نفس المستوى الذي كانت عليه خلال سنة 2016. وضمن هذا المجموع، وصلت التزامات- الحصيلة، المتكونة بنسبة 91% من القروض وسندات الدين، إلى حوالي 265 مليار درهم، مسجلة بذلك ارتفاعا بنسبة 1,3% مقارنة مع سنة 2016، في حين تقلصت الالتزامات خارج الحصيلة، المكونة من الالتزامات بالتمويل والضمان، بنسبة 1,8% لتصل إلى 87 مليار درهم.

رسم بياني 82: تطور التعرضات الائتمانية الكبرى على البنوك- على أساس فردي

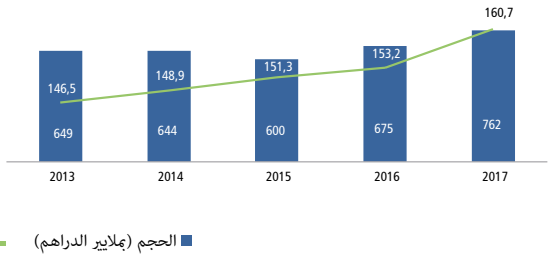

رسم بياني 83: تطور التعرضات الائتمانية الكبرى على البنوك- على أساس مجمع

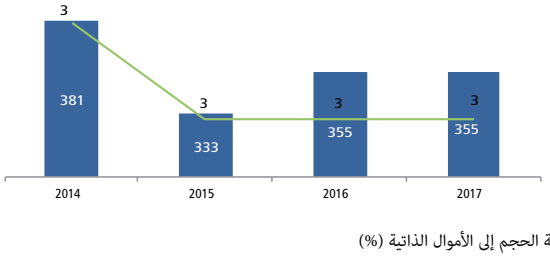

شكلت التعرّضات الائتمانية الكبرى 2,9 أضعاف الأموال الذاتية للبنوك مقابل 3,4 أضعاف خلال سنة 2014 و3,8 أضعاف عشر سنوات من قبل. ويبين هذا الاتجاه أن تمركز المحافظ انخفض بشكل حاد خلال العقد الذي مضى.

ويبين التوزيع القطاعي للمخاطر الكبرى أن المجموعات المالية، غير البنكية، حصلت على 19% متبوعة بالمستفيدين من قطاع الصناعات التحويلية (16%)، والإنعاش العقاري (14%)، والصناعات الاستخراجية (11%)، والبناء والأشغال العمومية (11%).

4 - تطور الديون المعلقة الأداء

في سنة 2017، استمر تباطؤ المبلغ الجاري للديون المعلقة الأداء على أساس فردي، حيث سجل ارتفاعا بنسبة 2,3% إلى حوالي 63 مليارا، مقابل 6,8% و9% على التوالي خلال سنتي 2016 و2015. ونتيجة لذلك، بلغت نسبة المخاطر 7,5%، مسجلة انخفاضا طفيفا، بعد الارتفاعات المتتالية التي سجلت منذ سنة 2012.

13 مستفيد أو مجموعة من المستفيدين من القروض التي يفوق مبلغها الجاري أو يساوي 5% من الأموال الذاتية للبنك.

رسم بياني 84: تطور ديون البنوك المعلقة الأداء- على أساس فردي

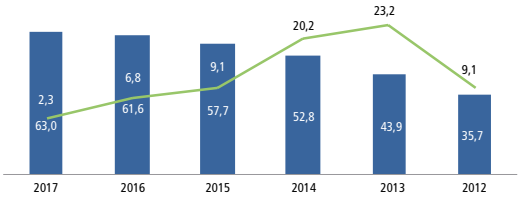

رسم بياني 85: تطور ديون البنوك المعلقة الأداء- على أساس مجمع

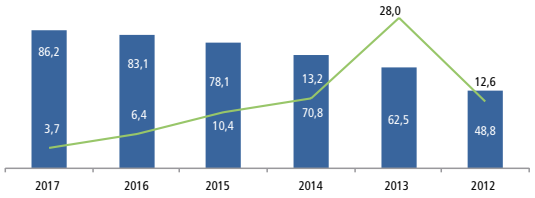

وتماشيا مع نفس الاتجاه، سجل المبلغ الجاري للديون المعلقة الأداء، على أساس مجمع، ارتفاعا بنسبة 3,7% ليصل إلى 86,2 مليار درهم، وبذلك، بلغت نسبة المخاطر 8,3 %، مقابل 8,4% سنة 2016.

رسم بياني 86: تطور نسبة الديون المعلقة الأداء (%)

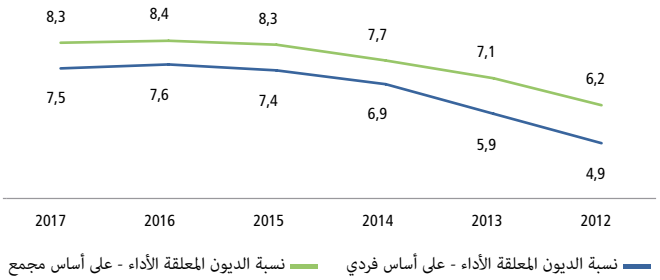

على أساس فردي، سجلت الديون ما قبل المشكوك في تحصيلها انخفاضا بنسبة 4% إلى 2,7 مليار درهم وتراجعت الديون المشكوك في تحصيلها بنسبة 13,8% إلى 6,8 مليار. ومن جهة أخرى، ارتفع المبلغ الجاري للديون المتعثرة بنسبة 5,2% إلى 53,5 مليار. وقد أدت هذه التطورات إلى تراجع حصة الديون المشكوك في تحصيلها بمقدار نقطتين إلى 11% لصالح الديون المتعثرة التي عرفت حصتها ارتفاعا إلى 85%. أما حصة الديون ما قبل المشكوك في تحصيلها فقد تراجعت إلى 4% ما بين سنتي 2016 و2017.

رسم بياني 87: تطور بنية الديون المعلقة الأداء لدى البنوك حسب الفئة على أساس فردي (%)

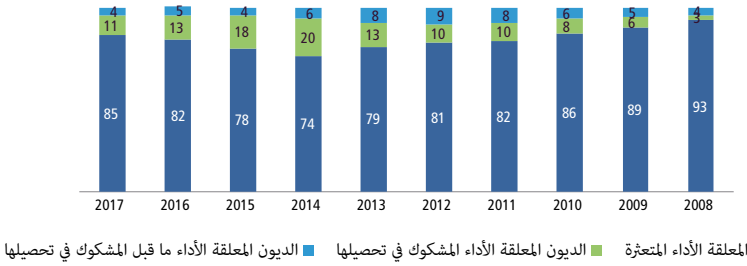

سجلت مؤن الديون المعلقة الأداء ارتفاعا بنسبة 4,7% بدلا من 9,1% سنة من قبل. وقد تم تحديد هذه المؤن بعد أن أُخذت بعين الاعتبار الضمانات المقبولة وهي الضمانات الرهنية موضوع الخصم والضمانات المالية. ونتيجة لذلك، تحسنت نسبة تغطية الديون المعلقة الأداء بالمؤن بمقدار نقطتين لتصل إلى 71% أواخر سنة 2017. وبلغت هذه النسبة 76% في ما يخص فئة الديون المتعثرة، و57% في ما يخص الديون المشكوك في تحصيلها، و12% في ما يخص الديون ما قبل المشكوك في تحصيلها.

رسم بياني 88: نسبة تغطية الديون المعلقة الأداء لدى البنوك على أساس فردي

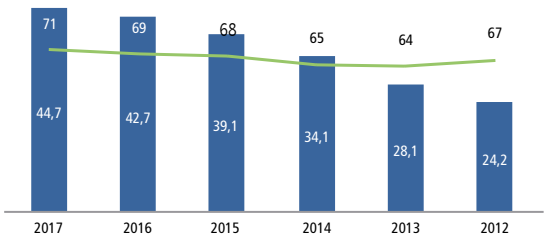

رسم بياني 89: نسبة تغطية الديون المعلقة الأداء لدى البنوك على أساس مجمع

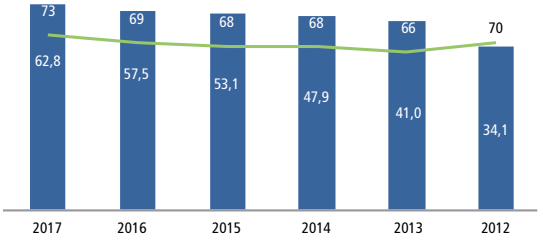

على أساس مجمع، بلغت مؤن المجموعات البنكية 62,8 مليار درهم، أي بزيادة قدرها 9,2%. ونتج عن ذلك بلوغ نسبة التغطية 73%، أي بارتفاع بمقدار 4 نقط بالمقارنة مع سنة 2016.

وإضافة إلى هذه المؤن الخاصة، استمرت البنوك في تعزيز حجم المؤن ذات الطابع العام من أجل تغطية القروض المرتبطة بالظرفية الاقتصادية، ليصل إلى 8,4 مليار درهم.

أما الديون المعلقة الأداء الخاصة بشركات التمويل، فقد ارتفعت بنسبة 5,9% سنة 2017 إلى 10 ملايير درهم، أي بنسبة مخاطر بلغت 9,4%، دون أي تغيير مقارنة مع السنة الماضية. ووصلت نسبة تغطية هذه الديون المعلقة الأداء بالمؤن إلى 74%، وهو نفس المستوى المسجل في السنة الماضية.

1.4 - الديون المعلقة الأداء على الأسر

خلال سنة 2017، ارتفع المبلغ الجاري للديون المعلقة الأداء الخاصة بالأسر لدى البنوك وشركات قروض الاستهلاك بنسبة 4,8% إلى 23,5 مليار، مقابل 0,8% في السنة الماضية. وبلغت نسبة المخاطر 7,3%، أي نفس المستوى الذي كانت عليه سنة من قبل. وبقيت هذه النسبة مستقرة في مستوى 7,2% بالنسبة للأسر المقيمة وانخفضت إلى 7,6% مقابل 7,8% بالنسبة للأسر غير المقيمة. وبقيت نسبة تغطية المؤن للديون المعلقة الأداء لدى البنوك وشركات قروض الاستهلاك في مستوى 69%.

رسم بياني 90: تطور نسبة الديون المعلقة الأداء على الأسر على أساس فردي (%)

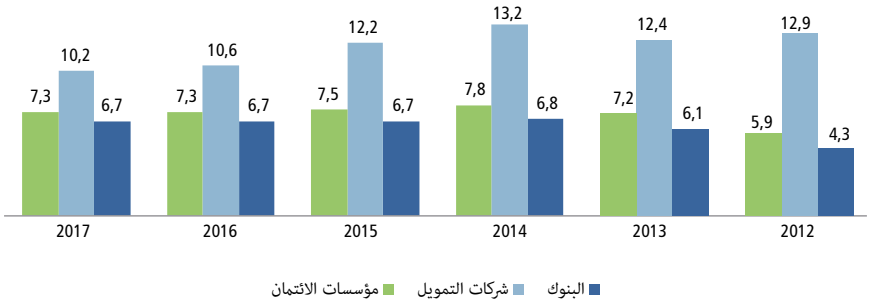

ارتفع المبلغ الجاري للديون المعلقة الأداء على الأسر لدى البنوك بنسبة 5,5% إلى 18,4 مليار، مقابل ارتفاع بنسبة 3,9% سنة من قبل، أي ما يمثل نسبة مخاطر تبلغ 6,7%، دون تغيير مقارنة مع سنة 2016. ووصلت نسبة تغطية هذا المبلغ الجاري بالمؤن إلى 66%، أي نفس المستوى الذي كانت عليه سنة 2016.

وبالنسبة لشركات قروض الاستهلاك، ارتفعت القروض المعلقة الأداء بنسبة 2,3% إلى 5 ملايير درهم، بعد تراجع بنسبة 8,7% في السنة الماضية. وانتقلت نسبة المخاطر من 10,6% إلى 10,2% سنة 2017. ومن جهة أخرى، استقرت نسبة تغطية القروض المعلقة الأداء بالمؤن لدى هذه الشركات في مستوى 80 %.

رسم بياني 91: تطور نسبة الديون المعلقة الأداء الخاصة بالأسر لدى البنوك وشركات القروض حسب فئة القروض على أساس فردي (%)

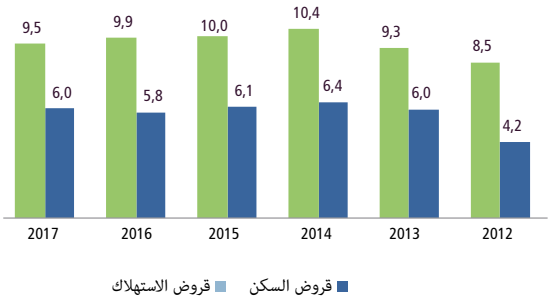

بلغت نسبة المخاطر المتعلقة بقروض السكن 6% مقابل 5,8% سنة من قبل. أما في ما يتعلق بقروض الاستهلاك، فقد بلغت 9,5% عوض 9,9% خلال سنة 2016.

2.4 - الديون المعلقة الأداء على المقاولات غير المالية

بعد ارتفاع بنسبة 8% خلال سنة 2016، عرفت القروض المعلقة الأداء الخاصة بالمقاولات غير المالية تباطؤا خلال سنة 2017. وانحصر ارتفاعها في 1,8% لتصل إلى 48,5 مليار درهم. ونتيجة لذلك، انخفضت نسبة الديون المعلقة الأداء، لأول مرة منذ سبع سنوات، إلى 10,1% مقابل 10,2% سنة من قبل. وتمت تغطية هذه القروض بالمؤن في حدود 72%، أي بزيادة نقطتين مقارنة مع سنة 2016.

رسم بياني 92: تطور نسبة الديون المعلقة الأداء على المقاولات غير المالية على أساس فردي (%)

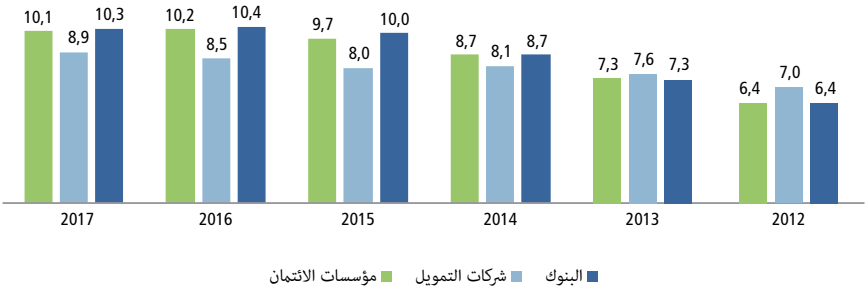

ارتفع المبلغ الجاري للديون المعلقة الأداء الخاصة بالمقاولات غير المالية لدى البنوك بنسبة 1% ليصل إلى 43,7 مليار، أي بنسبة مخاطر بلغت 10,3% مقابل 10,4% سنة 2016. وتمت تغطية هذه الديون بالمؤن في حدود 73%، أي بارتفاع قدره نقطتان.

ويشير التوزيع القطاعي إلى أن الديون المعلقة الأداء المسجلة في القطاع الأولي ارتفعت بنسبة 3% ومثلت 10% من الديون التي استفاد منها هذا القطاع، مقابل 9,4% في السنة الماضية. وتراجعت الديون على مقاولات القطاع الصناعي بنسبة 4,5%، مما أدى إلى وصول نسبة المخاطر الخاصة بهذا القطاع إلى 9,3% مقابل 9,7% سنة 2016. وفي ما يتعلق بالديون المعلقة الأداء على قطاع البناء والأشغال العمومية، الذي يشمل الإنعاش العقاري، فقد تزايدت بنسبة 15,6%، لتصل بذلك نسبة مخاطر القطاع إلى 7,6% مقابل 6,8% سنة 2016.

رسم بياني **93**: التوزيع القطاعي للديون المعلقة الأداء الخاصة بالمقاولات غير المالية لدى البنوك على أساس فردي (%)

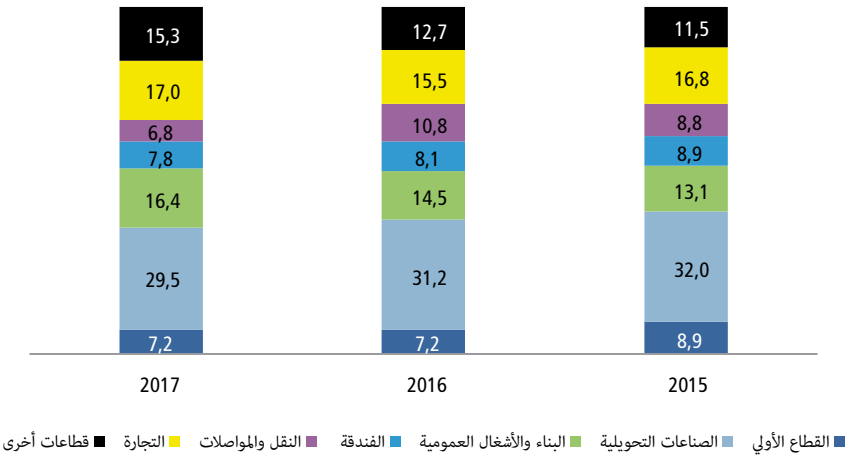

أما قطاع التجارة، فقد تزايد المبلغ الجاري لديونه المعلقة الأداء بنسبة 11,6% بعد تراجع بنسبة 1,8% سنة من قبل، مما أسفر عن ارتفاع في نسبة مخاطر القطاع إلى 13,1% مقابل 12,8% سنة 2016.

وتدنى المبلغ الجاري للديون المعلقة الأداء الخاصة بقطاع الفندقة بنسبة 2,5% سنة 2017 بعد أن تراجع بنسبة 3,5% سنة 2016. واستقرت نسبة مخاطره في مستوى 22,1%.

من جهة أخرى، عرف قطاع النقل والاتصالات تراجعا قويا في ديونه المعلقة الأداء بنسبة 35,5% بعد ارتفاع بنسبة 30,1% سنة من قبل. ووصلت نسبة المخاطر الخاصة بهذا القطاع إلى 7,9% مقابل 13,9%. ويرتبط هذا التراجع بتنامي ديون هذا القطاع (14 %+ سنة 2017)، وما صاحبه من عمليات شطب وتسوية للديون المعلقة الأداء.

رسم بياني **94**: تطور الديون المعلقة الأداء الخاصة بالمقاولات لدى البنوك حسب قطاع النشاط على أساس فردي (بملايير الدراهم)

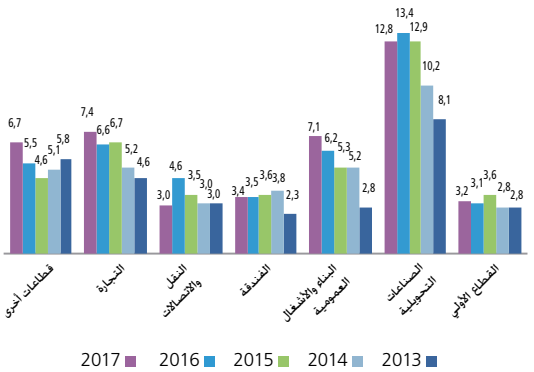

رسم بياني **95**: نسبة الديون المعلقة الأداء الخاصة بالمقاولات غير المالية لدى البنوك حسب قطاع النشاط - على أساس فردي (%) **2017**

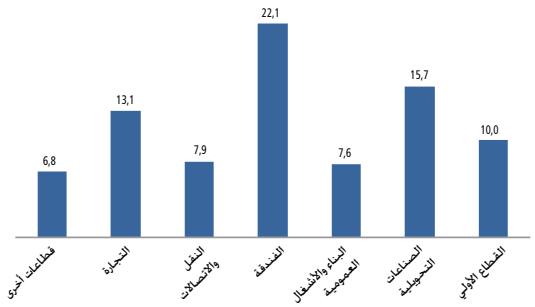

وسجلت شركات التمويل، من جهتها، مبلغا جاريا للديون المعلقة الأداء على المقاولات غير المالية وصل إلى 4,8 مليار، مرتفعا بذلك بنسبة 8,7%. ومثلت هذه الديون 8,9% من مجموع القروض الممنوحة لهذا القطاع، مقابل 8,5% سنة 2016. وقد تمت تغطيتها بمؤن في حدود 69%.

5 - تطور سيولة البنوك

يتم تعريف مخاطر السيولة، المرتبطة بالنشاط البنكي، بخطر عدم قدرة مؤسسة بنكية على أن تفي، في ظروف عادية، بالتزاماتها في الآجال المحددة. ويتطلب تدبير هذه المخاطر من البنوك أن تمتلك أصولا كافية من السيولة لمواجهة ضغط محتمل على سيولتها وأن تحرص على ملاءمة آجال مواردها مع استخداماتها بشكل أفضل.

وفي سنة 2017، ارتفعت احتياجات البنوك من السيولة بالدرهم، مقارنة بالسنة السابقة، ارتباطا بارتفاع موجوداتها من العملات الأجنبية بالأساس. بالمقابل، واصلت البنوك الاستفادة من الأداء الجيد للودائع المجمعة التي ارتفعت بنسبة 5,5%، بينما بلغت نسبة نمو القروض 3,2%. وبالتالي، واصلت نسبة القروض إلى الودائع انخفاضها، لتصل إلى حوالي 93%. وبلغت هذه النسبة، باحتساب شهادات الإيداع، 88 %، أي ما يعادل نقطتين أقل مقارنة بسنة 2016.

رسم بياني 96: تطور الودائع والقروض ومعامل الاستخدام لدى البنوك

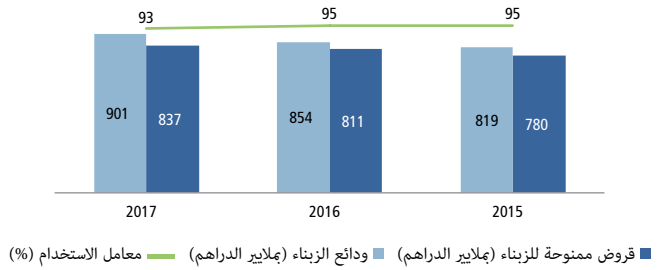

وفي هذا السياق، ارتفع لجوء البنوك إلى عمليات إعادة التمويل لدى البنك المركزي، خاصة برسم التسبيقات لسبعة أيام التي انتقل حجمها من 11 مليارا إلى 39 مليارا في سنة 2017. وتراجع المبلغ الجاري للسلفات لدى بنك المغرب برسم آلية إعادة تمويل المقاولات الصغيرة جدا والصغيرة والمتوسطة لينتقل من 4,1 إلى 3,2 مليار درهم.

رسم بياني 97: المبلغ الجاري للتسبيقات لسبعة أيام والقروض المضمونة لدى بنك المغرب (بملايير الدراهم)

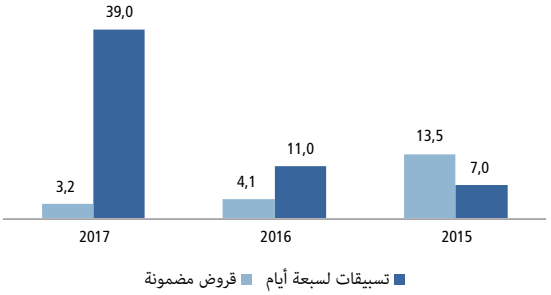

أفرزت الوضعية الصافية للبنوك في سوق إعادة الشراء، دون احتساب العمليات المنجزة مع بنك المغرب، رصيدا صافيا إيجابيا[14] بلغ 3,3 ملايير درهم، مقابل 10 ملايير درهم في سنة 2016، بفعل التأثير المزدوج لانخفاض القيم المستلمة للاستحفاظ بمقدار 3,1 مليار و ارتفاع القيم المسلمة للاستحفاظ بمقدار 3,7 مليار.

ومن جهة أخرى، ارتفعت الديون السندية، التي تمثل حوالي 8% من الموارد، بنسبة 14,2% مقابل 9% في سنة 2016. ويبين تصنيف هذه الموارد حسب آجال الاستحقاق انخفاضا في متوسط أجل استحقاق المبلغ الجاري لسندات الدين التي أصدرتها البنوك. هكذا، عرفت حصة سندات الدين التي يتجاوز أجل استحقاقها سنتين انخفاضا بمقدار 5 نقط إلى 52% من المجموع، وذلك لفائدة سندات الدين التي يقل أجل استحقاقها عن سنتين، حيث ارتفعت حصتها من 43% إلى 48%.

من جهتها، سجلت الديون الثانوية، ذات آجال الاستحقاق الطويلة، ارتفاعا جديدا بنسبة 20,6% مقابل 13,7% في سنة 2016، لتصل إلى 41,5 مليار درهم.

ورغم الإجراءات المتخذة من أجل تعزيز تدبير الأصول- الخصوم الخاص بها، لا تزال البنوك تواجه تحديات تعبئة موارد متنوعة وتتلاءم بشكل أفضل مع استخداماتها التي لوحظ أن آجالها تتمدد. وتتألف نسبة تقارب 45% من هذه الأخيرة من الاستخدامات قصيرة الأمد، و55% من الاستخدامات المتوسطة والطويلة الأمد، مقابل 47% و53% في سنة 2016. وتتكون مواردها من الموارد دون أجل استحقاق بنسبة 59%، ومن موارد قصيرة الأجل بنسبة 20% ومن موارد متوسطة وطويلة الأجل بنسبة 21%، دون تغيير مقارنة بسنة 2016.

وفي نهاية 2017، وصل المبلغ الجاري لأصول البنوك السائلة والقابلة للتحقيق، التي تتألف بالخصوص من القيَم المودعة في الصندوق والودائع لدى بنك المغرب والقروض بين البنوك وسندات الخزينة الحرة وشهادات الإيداع، إلى 175 مليار درهم، أي نفس المستوى المسجل في سنة 2016 تقريبا. وبالتالي، بلغت حصة هذه الأصول ضمن مجموع الاستخدامات 13,7%، مقابل 14,5% في السنة السابقة.

14 فارق إيجابي بين القيم المستلمة والقيم المسلمة للاستحفاظ.

رسم بياني 98: تطور الأصول السائلة والقابلة للتحقيق لدى البنوك

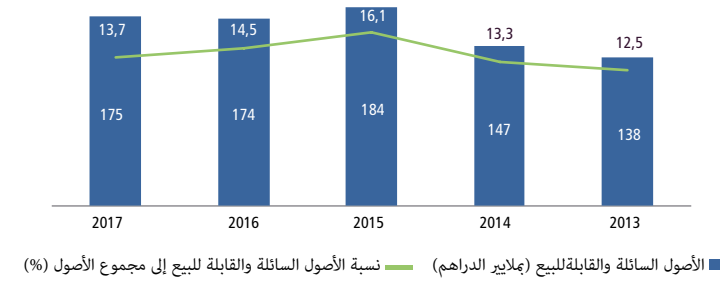

بلغ متوسط معامل السيولة على المدى القصير (LCR) لدى البنوك 152% بدل 143% في سنة 2016، مقابل حد أدنى بنسبة 80% سنة 2017، مما يعكس وجود فائض في السيولة لدى البنوك، ارتباطا بالتطور المعتدل للقروض البنكية. وتقيس هذه النسبة كمية الأصول السائلة ذات الجودة العالية المتوفرة لدى البنوك من أجل تغطية تدفقات الخزينة خلال فترة شهر واحد في حالة وقوع أزمة.

رسم بياني 99: تطور معامل السيولة على المدى القصير لدى البنوك (LCR)

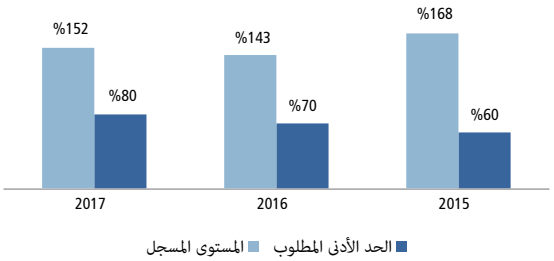

6 - تطور ملاءة البنوك

في سنة 2017، تزايدت الأموال الذاتية للبنوك، بينما ارتفعت المخاطر الصافية المرجحة، بما في ذلك مخاطر الائتمان والسوق والتشغيل، بوتيرة معتدلة.

ويتم تحليل تطور مخاطر البنوك، المبينة أدناه، بالاستناد إلى المعطيات المستخلصة من بياناتها الاحترازية التي أعدت حسب معايير بازل 2، بينما يتم تحديد الأموال الذاتية والملاءة حسب معايير بازل 3 .

1.6 - تطور المخاطر الصافية المرجحة

في نهاية سنة 2017، بلغت المخاطر الصافية المرجحة التي سجلتها البنوك 909 مليار درهم على أساس فردي، مسجلة ارتفاعا بنسبة 6% مقابل 5,2% في نهاية 2016. وتتألف هذه المخاطر من مخاطر الائتمان بنسبة 84%، ومخاطر التشغيل بنسبة 9%، ومخاطر السوق بنسبة 7%.

رسم بياني **100:** تطور مجموع المخاطر الصافية المرجحة للبنوك (بملايير الدراهم) على أساس فردي

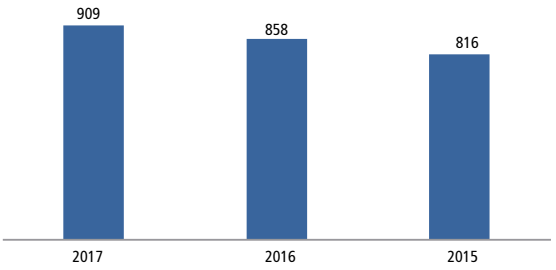

رسم بياني **101:** تطور مجموع المخاطر الصافية المرجحة للبنوك (بملايير الدراهم) على أساس مجمع

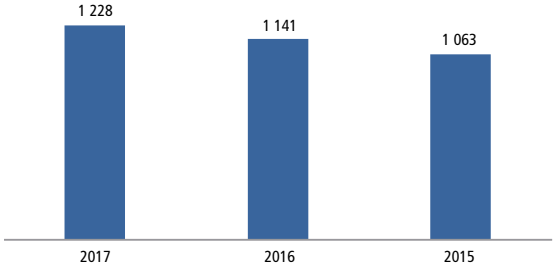

وعلى أساس مجمع، بلغت هذه المخاطر 1.228 مليار درهم، تهم بنسبة 85% و10% و5% مخاطر الائتمان ومخاطر التشغيل ومخاطر السوق على التوالي.

1.1.6 - مخاطر الائتمان

بلغت الأصول الصافية المرجحة برسم مخاطر الائتمان 763 مليار درهم على أساس فردي، بارتفاع بنسبة 5,7% مقابل 4,3% سنة 2016. وتتعلق هذه المخاطر، المحسوبة حسب المقاربات «الموحدة»، التعرضات المرجحة برسم مخاطر الائتمان - الحصيلة وخارج الحصيلة- المحددة بعد تطبيق تقنيات تخفيف المخاطر.

رسم بياني **102:** تطور المخاطر المرجحة للبنوك برسم مخاطر الائتمان (بملايير الدراهم) على أساس فردي

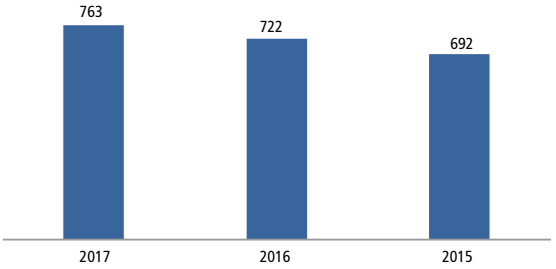

رسم بياني **103:** تطور المخاطر المرجحة للبنوك برسم مخاطر الائتمان - (بملايير الدراهم) على أساس مجمع

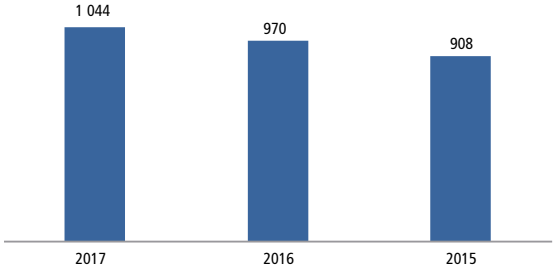

بلغت هذه الأصول، على أساس مجمع، ما مقداره 1.044 مليار درهم، بارتفاع بنسبة 7,5%.

2.1.6 - مخاطر السوق

يقصد بمخاطر السوق خطر تسجيل خسارات مرتبطة بتطورات غير ملائمة للأسعار في السوق. وتشمل المخاطر المتعلقة بالأدوات المدرجة في محفظة التداول وكذلك مخاطر الصرف والمخاطر المتعلقة بالسلع الأساسية التي يُتعرض لها بالنسبة لمجموع عناصر الحصيلة وخارج الحصيلة غير تلك المدرجة في هذه المحفظة.

وبلغت الأصول الصافية المرجحة برسم مخاطر السوق حوالي 63 مليار درهم في نهاية دجنبر 2017 على أساس فردي، مسجلة زيادة بنسبة 15% مقابل 23% المسجلة سنة من قبل. وتتكون هذه المخاطر أساسا من مخاطر أسعار الفائدة.

رسم بياني 104: تطور المخاطر المرجحة للبنوك برسم مخاطر السوق (بملايير الدراهم) على أساس فردي

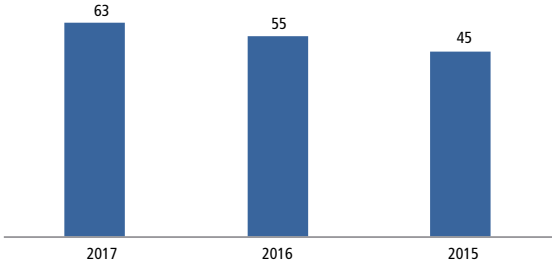

رسم بياني 105: تطور المخاطر المرجحة للبنوك برسم مخاطر السوق (بملايير الدراهم) على أساس مجمع

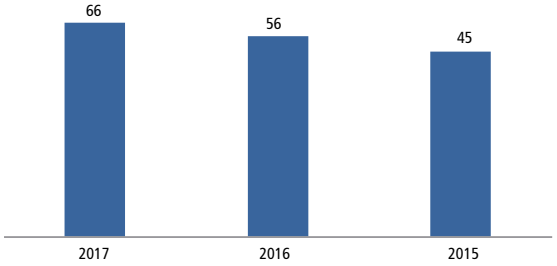

وعلى أساس مجمع، بلغت هذه التعرضات 66 مليار درهم بزيادة بنسبة 17,3%.

3.1.6 - مخاطر التشغيل

تقابل مخاطر التشغيل خطر تسجيل خسارة بسبب قصور أو اختلال مرتبط بالإجراءات أو الأشخاص أو الأنظمة الداخلية أو أحداث خارجية. ويشمل هذا التعريف المخاطر القانونية ولا يشمل المخاطر الإستراتيجية ومخاطر السمعة.

وتحسب معظم البنوك التعرضات برسم مخاطر التشغيل وفقا لمقاربة المؤشر الأساسي، التي يتم بموجبها تقدير مخاطر التشغيل حسب مستوى العائد الصافي البنكي الإجمالي للبنوك. وقد بلغت في نهاية 2017 حوالي 83 مليارا على أساس فردي، مسجلة ارتفاعا بنسبة 2% مقابل 3,1% في سنة 2016.

رسم بياني **106:** تطور المخاطر المرجحة للبنوك برسم مخاطر التشغيل (بملايير الدراهم) على أساس فردي

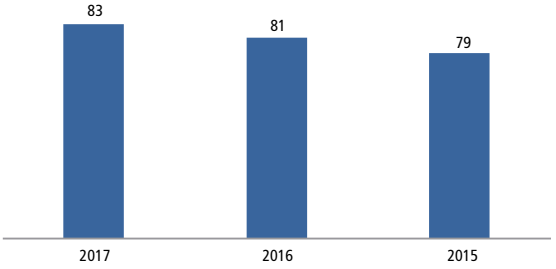

رسم بياني **107:** تطور المخاطر المرجحة للبنوك برسم مخاطر التشغيل (بملايير الدراهم) على أساس مجمع

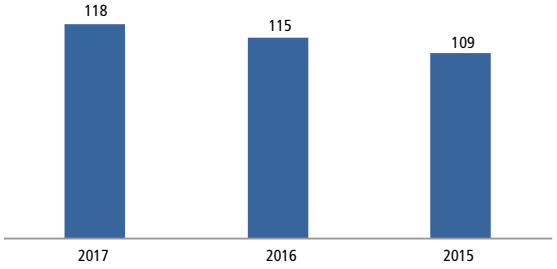

بلغت هذه المخاطر على أساس مجمع 118 مليار درهم، بزيادة بنسبة 3%.

2.6 - تطور الأموال الذاتية الاحترازية للبنوك

في نهاية 2017، ارتفع مبلغ الأموال الذاتية الاحترازية للبنوك ليصل إلى حوالي 126 مليار درهم، أي بزيادة 4 ملايير مقارنة بسنة 2016. وتتوزع هذه الأموال الذاتية بين الأموال الذاتية من الفئة 1 والأموال الذاتية من الفئة 2 . وقد سجلت الأموال الذاتية من الفئة1 [15]، التي تتألف في حدود 97% من الأموال الذاتية الأساسية، ارتفاعا بمقدار 730 مليون درهم من سنة لأخرى لتصل إلى 99,3 مليار، وذلك بفعل أثر تم تعويضه جزئيا بعمليات إدراج النتائج غير الموزعة وعمليات اتخاذ مساهمات في رؤوس أموال البنوك في الخارج. أما الأموال الذاتية من الفئة 2 , فقد ارتفعت بما يزيد عن 3 ملايير لتصل إلى 26 مليار درهم على إثر إصدار الديون الثانوية.

وبلغ متوسط نسبة الملاءة، الذي يمثل نسبة حجم الأموال الذاتية إلى مجموع الأصول الصافية المرجحة، 13,9%، وهو ما يفوق العتبة الدنيا التي تنص عليها النصوص التنظيمية السارية وهي 12%. وقد انخفضت هذه النسبة بحوالي 40 نقطة أساس مقارنة بسنة 2016، ارتباطا بالإلغاء التدريجي للمقتضيات الانتقالية الممنوحة من طرف بنك المغرب من أجل التطبيق التام لنظام بازل 3 المتعلق بالأموال الذاتية، المحدد أجله في نهاية 2018، وكذا زيادة المساهمات البنكية التي تخصم منها الأموال الذاتية.

15 تتألف من الأموال الذاتية الأساسية والأموال الذاتية الإضافية. وتشمل الفئة الأولى الرأسمال أو المخصصات الصادرة عن المؤسسة والاحتياطيات والأرباح وبعض أدوات الأموال الذاتية للمجموعات التعاونية. وتتكون الفئة الثانية من الأدوات الدائمة التي قد تشمل خيار التسديد عن طريق مبادرة حصرية من المقترض، وهو الخيار الذي يطبق في ظروف معينة.

رسم بياني **108:** تطور الأموال الذاتية ونسبة ملاءة البنوك - على أساس فردي

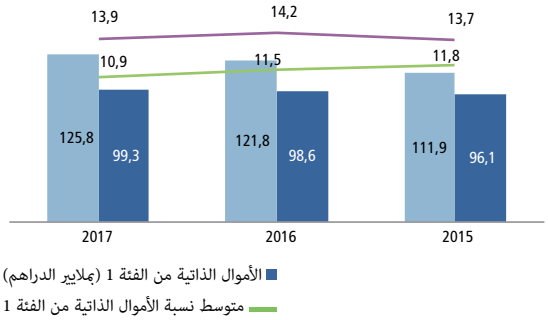

رسم بياني **109:** تطور الأموال الذاتية ونسبة ملاءة البنوك - على أساس مجمع

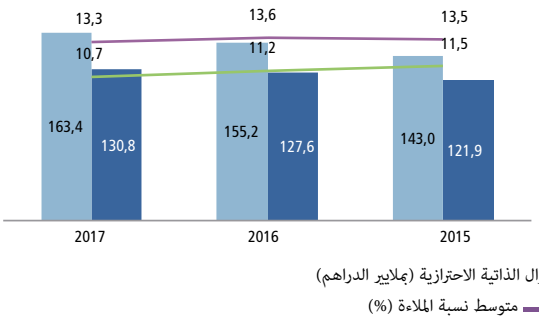

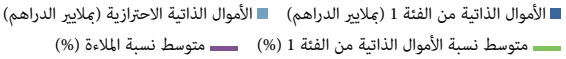

ووصل متوسط نسبة الأموال الذاتية من الفئة 1 إلى 11%، مقابل حد أدنى نظامي بنسبة 9%، بينما بلغ متوسط نسبة الأموال الذاتية الأساسية ، «الرأسمال الأساسي»، الذي يعكس بسطه فقط الأموال الذاتية التي تستخدم في امتصاص الخسائر مع استمرار الاستغلال، نسبة 10,6% مقابل حد أدنى يبلغ 8%.

وعلى أساس مجمع، سجلت الأموال الذاتية الاحترازية والأموال الذاتية الاحترازية من الفئة 1 ارتفاعا بنسبة 5,3% لتصل إلى 163 مليار درهم وبنسبة 2,5% لتبلغ 131 مليارا، ليبلغ بذلك متوسط نسبة الملاءة 13,3%، ويصل متوسط نسبة الأموال الذاتية من الفئة 1 إلى 10,7% .

الفصل الثالث

الإطار القانوني والتنظيمي لمؤسسات الائتمان

بنك المغرب

بنك المغرب

واصل بنك المغرب في سنة 2017 العمل على تعزيز إطاره التنظيمي والإشرافي بما يتماشى مع المعايير الدولية. ووفقا للقانون البنكي الصادر سنة 2014، تم استكمال الإطار المؤسساتي بإصدار المرسومين المنظمين لكل من لجنة مؤسسات الائتمان ولجنة التنسيق ومراقبة المخاطر النظامية. واعتمدت لجنة مؤسسات الائتمان أربعة مناشير جديدة خلال سنة 2017 تناولت من خلالها المجالات المتعلقة بمخطط تسوية الأزمات الداخلية وواجب اليقظة ومراقبة حسابات مؤسسات الائتمان.

وبالموازاة مع ذلك، تعبأ بنك المغرب خلال هذه السنة من أجل مواكبة البنوك في عملية اعتماد المعيار المحاسبي « IFRS9 » المتعلق بالأدوات المالية، وذلك على مستوى حساباتها المجمعة، بمجرد دخوله حيز التنفيذ في فاتح يناير 2018. كما واصل التحضير لورش إصلاح قواعد تصنيف الديون، على أساس فردي، انسجاما مع المعايير الدولية.

وتميزت سنة 2017 بانطلاق نشاط البنوك التشاركية، وذلك بعد أن نشرت في الجريدة الرسمية الاعتمادات الخاصة بخمسة بنوك و3 نوافذ تشاركية، إضافة إلى مناشير بنك المغرب التي صادق عليها المجلس العلمي الأعلى والتي تتعلق بالمنتجات المالية والودائع الاستثمارية وشروط ممارسة نشاط النوافذ التشاركية. وشملت الأشغال المنجزة خلال هذه السنة اعتماد الإطار المحاسبي وهي لا تزال مستمرة من أجل إعداد الإطار الاحترازي. كما قام البنك بمواكبة القطاع البنكي في إعداد نماذج العقود الخاصة بالمنتجات التشاركية التي ستبرم مع الزبناء وإقرارها من لدن المجلس العلمي الأعلى.

وتطبيقا لأحكام القانون البنكي، شرع البنك في أشغال من أجل تأطير التكتلات المالية، بالتنسيق مع الجهات التنظيمية الأخرى المعنية بالنظام المالي.

1 - الإطار المؤسساتي لمؤسسات الائتمان

في سنة 2017، تم نشر المرسومين المنظمين لكل من لجنة مؤسسات الائتمان ولجنة التنسيق ومراقبة المخاطر النظامية، الصادرين وفقا لأحكام القانون البنكي.

1.1 - لجنة مؤسسات الائتمان

تخضع لجنة مؤسسات الائتمان لأحكام المادتين 25 و26 من القانون البنكي. وتنص هذه الأحكام على أن أساليب عملها تحدد عبر مرسوم. وبالتالي، فابتداء من 16 نونبر 2017، تم اعتماد المرسوم رقم 2-17-30 القاضي بإلغاء المرسوم رقم 2-06-223 الصادر في 3 يوليوز 2007 طبقا للقانون البنكي رقم 34-03.

ووفقا للمرسوم الجديد، عرفت اللجنة توسعا في تشكيلتها وصلاحياتها. وتتكون هذه اللجنة، التي يرأسها والي بنك المغرب، حينما تسند إليها مهمة دراسة المسائل المتعلقة بنشاط مؤسسات الائتمان وذات الطابع العام، لا سيما النصوص التطبيقية للقانون 103-12 المشار إليه أعلاه، من ممثلين اثنين عن الوزارة المكلفة بالمالية وممثلين اثنين عن المجموعة المهنية لبنوك المغرب، وممثل واحد عن الجمعية المهنية لشركات التمويل، وممثل واحد عن الجمعية المهنية لمؤسسات الأداء وممثل واحد عن الفيدرالية الوطنية لجمعيات القروض الصغرى.

وحينما يتعلق الأمر بمسائل ذات طابع فردي، تقتصر تشكيلة هذه اللجنة على ممثلي بنك المغرب والوزارة المكلفة بالمالية. وقد تم توسيع اختصاصاتها لتشمل إبداء الرأي بشأن منح وسحب تراخيص جمعيات القروض الصغرى، ومؤسسات الأداء والبنوك الحرة والبنوك التشاركية.

2.1 - لجنة التنسيق ومراقبة المخاطر النظامية

أحدثت لجنة التنسيق ومراقبة المخاطر النظامية تطبيقا لأحكام المادة 108 من القانون البنكي، لتحل محل لجنة التنسيق بين أجهزة الرقابة على القطاع المالي. وتعد إطارا تنسق من خلاله سلطات المراقبة والإشراف على القطاع المالي أنشطتها المتعلقة بالإشراف وتتبادل، في ما بينها، التجارب والمعلومات المتعلقة بالمؤسسات الخاضعة لمراقبة كل منها. كما تعد بمثابة منتدى للتشاور وتنسيق عمل هذه السلطات في ما يتعلق باستقرار النظام المالي.

وتم تحديد تشكيلة هذه اللجنة وكيفيات عملها بموجب مرسوم ومن خلال قانونها الداخلي أيضا. وفي هذا السياق وبتاريخ 16 نونبر 2017، تم اعتماد المرسوم رقم 2-17-32 القاضي بإلغاء المرسوم رقم 2-06-225 الصادر في 3 يوليوز 2007.

وتضم هذه اللجنة، التي يرأسها والي بنك المغرب، ممثلا عن البنك المركزي وممثلين اثنين عن الهيئة المغربية لأسواق الرساميل وممثلين اثنين عن هيئة مراقبة التأمينات والاحتياط الاجتماعي. وتتوسع تشكيلتها لتشمل ممثلين عن وزارة الاقتصاد والمالية، من بينهم مدير الخزينة والمالية الخارجية، عند دراسة القضايا الواردة في الفقرات 2 و3 و4 و5 من المادة 108 المذكورة أعلاه.

إطار رقم 5: مهام لجنة التنسيق ومراقبة المخاطر النظامية

بموجب أحكام المادة 108 من القانون البنكي، تتولى لجنة التنسيق ومراقبة المخاطر النظامية مهمة المراقبة الاحترازية الكلية للقطاع المالي. وتشمل مهامها:

1 - تنسيق أعمال أعضائها فيما يتعلق بالإشراف على المؤسسات الخاضعة لمراقبتهم؛

2 - تنسيق الرقابة على الهيئات التي تراقب الكيانات التي تشكل تكتلاً مالياً، وكذا القواعد القانونية المشتركة المطبقة على هذه المؤسسات؛

3 - تحديد المؤسسات المالية التي تمثل مخاطر نظامية وتنسيق القواعد التنظيمية المشتركة المطبقة عليها ومراقبتها؛

4 - تحليل وضعية القطاع المالي وتقييم المخاطر النظامية؛

5 - السهر على تنفيذ جميع التدابير من أجل الوقاية من المخاطر النظامية والحد من تأثيراتها؛

6 - تنسيق عمليات تسوية الأزمات التي تؤثر على المؤسسات الخاضعة لمراقبتها والتي تنطوي على مخاطر نظامية؛

7 - تنسيق التعاون وتبادل المعلومات مع الهيئات المكلفة بمهام مماثلة بالخارج.

ويمكن أن يرفع الوزير المكلف بالمالية إلى أنظار لجنة التنسيق كل مسألة ذات اهتمام مشترك.

تجتمع هذه اللجنة مرة كل ستة أشهر على الأقل و كلما دعت الحاجة إلى ذلك، إما بمبادرة منها أو بطلب من أحد أعضائها الدائمين. ويتولى بنك المغرب أعمال سكرتارية اللجنة.

2 -الإطار الاحترازي

1.2 - النص القانوني المعتمد: مخطط تسوية الأزمات الداخلية

تنص أحكام المادة 79 من القانون البنكي أنه يجوز لوالي بنك المغرب أن يطالب مؤسسة الائتمان التي تنطوي على نوعية مخاطر خاصة أو ذات الأهمية النظامية أن تتقيد بقواعد احترازية أكثر تشددا من القواعد المعمول بها وأن تقدم مخطط لحل الأزمات الداخلية.

وتطبيقا لهذه الأحكام، صادق بنك المغرب على منشور يقتضي من البنوك، وبالخصوص تلك التي تكتسي أهمية نظامية، إعداد مخطط لحل الأزمات الداخلية بهدف القيام، في حالة التخلف عن الأداء، بتحديد الحلول التي تعتزم هذه البنوك تفعيلها لتسوية وضعيتها بشكل يسمح بالحد من الأثر المترتب على النظام المالي.

ويحدد هذا المنشور المقتضيات التي تنظم إعداد هذا المخطط وأيضا كيفيات تقديمه. والمنشور يتماشى مع المعايير الدولية في ما يتعلق بتدبير الأزمات، خاصة المعايير الصادرة عن مجلس الاستقرار المالي، ويندرج ضمن إعداد إطار يسمح بمعالجة حالات التخلف عن الأداء لدى مؤسسات الائتمان.

ويعرف هذا المنشور مخطط تسوية الأزمات الداخلية بوصفه آلية للتدبير من شأنها تحديد الخيارات التي تعتزم المؤسسة الخاضعة اعتمادها لاستعادة وضعيتها العادية، في مواجهة الصدمات القوية المحتملة، للحد من أثر ذلك على النظام المالي ودون أن تنتج عن ذلك تكاليف إضافية بالنسبة للدولة ولدافعي الضرائب. والعناصر المكونة لهذا المخطط هي كالتالي:

- وصف لإطار الحكامة المرتبط بعملية إعداد المخطط والمصادقة عليه وتحديثه؛
- وصف للمؤسسة، وبالخصوص أنشطتها الأساسية ومهامها الحيوية؛
- تحديد سيناريوهات الأزمات التي من شأنها أن تهدد قدرة المؤسسة على الاستمرارية؛
- تحديد شروط إطلاق المخطط وكذا آليات التتبع الموضوعة قصد الكشف عن الضغوط حال ظهورها؛
- تقديم استراتيجيات وتدابير التسوية المعتزم اعتمادها؛
- وصف الإجراءات التحضيرية التي تسهل وضع تدابير التسوية المحددة؛
- تقديم إستراتيجية التواصل والإعلام؛
- تحديد المعلومات التي يتعين على مؤسسة الائتمان تقديمها لبنك المغرب لأغراض الأشغال التحضيرية الرامية إلى التوصل إلى حل محتمل.

ويطلب من جهاز الإدارة ، باعتباره الهيئة المسؤولة عن المصادقة على المخطط ، التأكد من إحداث جهاز التسيير لوحدة بغية مساعدته في إعداد المخطط وتحديثه وتطبيقه، عند الاقتضاء.

ويتعين على مؤسسات الائتمان أن تضع هذا المخطط في أجل أقصاه 31 ماي من كل سنة. وبشكل استثنائي، يسلم المخطط الأول في 30 شتنبر 2018 بالنسبة للبنوك ذات الأهمية النظامية وفي 31 ماي 2020 بالنسبة للمؤسسات الأخرى التي سيتم إشعارها من بنك المغرب.

2.2 - النصوص الموجودة قيد الإعداد

2.2. 1 - إصلاح تصنيف الديون

إثر التوصيات التي صدرت عن بعثة تقييم القطاع المالي المغربي التي قام بها كل من صندوق النقد الدولي والبنك الدولي سنة 2015، والمتعلقة بتوسيع نطاق تعريف التخلف عن الأداء، أطلق بنك المغرب، خلال الفصل الرابع من سنة 2015 ، ورشا لإصلاح قواعد تصنيف الديون، أسفر عن أول مشروع منشور يقدم للقطاع البنكي.

وقد أسفر إصلاح المنشور المتعلق بتصنيف الديون عن استحداث فئة جديدة من المخاطر المتوسطة، صنفت بأنها مخاطر حساسة وبالتالي توسع نطاق تعريف التخلف عن الأداء.

وتخص الفئة الجديدة من الديون الحساسة الأطراف المقابلة التي تستجيب ديونها لمؤشر أو عدة مؤشرات للمخاطر. وقد تم تحديد حوالي عشرة معايير لتحديد الديون المؤهلة للإدراج في القائمة الخاضعة للمراقبة.

وفي ما يتعلق بتعريف التخلف عن الأداء، فقد نص المشروع على معايير إضافية تهم بالأساس التجاوزات المستمرة مقارنة بالتراخيص الممنوحة في ما يخص خطوط التشغيل والحسابات المكشوفة، والديون التي عرفت أكثر من عمليتين للهيكلة أو المشاريع التي لديها مؤشرات صعوبة متحقق منها.

وبعد الإطلاع على آراء البنوك بشأن هذا المشروع، تم إعداد نسخة ثانية من مشروع المنشور أسفرت عن دراسة أثر ثانية محسنة أبرزت تأثيرات متباينة حسب البنوك. وتأتي هذه التأثيرات بالأساس من المعيار الجديد للتخلف عن الأداء والمتعلق بالتجاوزات المستمرة بالمقارنة مع الخطوط المسموح بها المتبوعة بعمليات متعددة لإعادة هيكلة الديون. وفي ما يتعلق بالديون الحساسة، تنجم التأثيرات بالخصوص عن المعايير المتعلقة بتدهور المؤشرات المالية للأطراف المقابلة وغياب البيانات التركيبية للمقاولات المدينة.

وقد دعا بنك المغرب البنوك إلى تنفيذ برنامج للإجراءات التحضيرية لإعطاء انطلاقة الإصلاح، وخاصة من خلال وضع مخططات إصلاح للتجاوزات المستمرة للحسابات المكشوفة مقارنة بالحدود المسموح بها.

وبالنظر إلى تأثير الإصلاح والأشغال التحضيرية التي يتعين على البنوك القيام بها، أجرى بنك المغرب دراسة لتحديد الموعد النهائي لبدء تنفيذها.

2.2.2 - الإطار الاحترازي للهيئات المعتبرة في حكم البنوك والخاضعة للقانون البنكي

قام بنك المغرب بمجموعة من الأشغال قصد تعزيز الآلية الاحترازية المطبقة على الهيئات المعتبرة في حكم البنوك. وفي هذا الصدد، تم وضع اللمسات الأخيرة على مشروع منشور يتعلق بتكييف إطار ملاءة صندوق الإيداع والتدبير مع مستوى النشاط والمخاطر الخاص به، وذلك بالتشاور مع هذه المؤسسة. وسيتم اعتماده خلال سنة 2018.

وعلى وجه الخصوص، يتعرض صندوق الإيداع والتدبير لمخاطر الاستثمار التي تستلزم وضع مقاربة لقياس هذه المخاطر إضافة إلى مقاربة لتغطيتها بمتطلبات من الأموال الذاتية.

وبالنظر إلى هذه العناصر، سوف يشمل الإطار الجديد لملاءة صندوق الإيداع والتدبير من الآن فصاعدا مكونين اثنين:

- ستظل الأنشطة المالية للمجموعة خاضعة للإطار الاحترازي لاتفاق بازل، على غرار مؤسسات الائتمان، على أساس التعرض لمخاطر الائتمان ومخاطر السوق ومخاطر التشغيل.
- ستخضع الأنشطة غير المالية للمجموعة لمتطلبات الأموال الذاتية الخاصة بتغطية مخاطر الاستثمار، وفق منهج استشرافي يمتد لعدة سنوات.

ويأخذ الإطار الجديد للملاءة بعين الاعتبار أيضا خصوصيات دور صندوق الإيداع والتدبير كمستثمر طويل الأمد، خاصة من حيث تحديد الأموال الذاتية الاحترازية.

وبالإضافة لذلك، يجري حاليا إعداد مسودة منشورين لتحديد الشروط الخاصة المطبقة على جمعيات القروض الصغرى وعلى البنوك الحرة، وفقا لأحكام القانون البنكي.

3.2.2- الإطار القانوني المتعلق بالصندوق الجماعي لضمان الودائع

أسست بمقتضى القانون البنكي لسنة 2014 شركة مكلفة بتدبير صناديق ضمان الودائع. ويمكن لهذه الشركة أن تقوم أيضا بتدخلات وقائية في إطار معالجة الصعوبات التي تواجهها مؤسسات الائتمان.

وتطبيقا لمقتضيات المادة 132 من القانون السالف ذكره، قام بنك المغرب في سنة 2017 بصياغة مشروع دفتر التحملات الخاص بالشركة المسيرة لصناديق ضمان الودائع. ويهدف هذا المشروع إلى تحديد الالتزامات المتعلقة بعمل الشركة المسيرة، ارتباطا باختصاصاتها في تدبير الأموال والمساهمة في معالجة صعوبات مؤسسات الائتمان.

كما ينص هذا المشروع على القواعد الأخلاقية المنظمة لهذه الشركة، وكيفيات تبادل المعلومات مع بنك المغرب.

هكذا، قام بنك المغرب بصياغة مشروع منشور يتعلق بشروط دفع الاشتراكات في صندوق ضمان الودائع من طرف مؤسسات الائتمان المعنية، بهدف إدخال نظام للتمييز حسب نوعية المخاطر.

وستتم المصادقة على هذه النصوص خلال سنة 2018 بعد انتهاء مرحلة التشاور مع الأطراف المعنية.

4.2.2- اليقظة التنظيمية المتعلقة بالتطورات الاحترازية على المستوى الدولي

في إطار نشاطه المتعلق باليقظة التنظيمية، يعمل بنك المغرب على متابعة أشغال لجنة بازل. وقد أصدرت هذه الأخيرة، بتاريخ 7 دجنبر 2017، آلية بازل 3 المراجعة، التي من المتوقع أن تدخل حيز التطبيق ابتداء من يناير 2022. ويهدف هذا النص المراجع بشكل خاص إلى تبسيط الإطار العام، واستعادة الثقة في احتساب الأصول المرجحة حسب المخاطر، خاصة على أساس النماذج الداخلية للبنوك، وتعزيز إمكانية المقارنة بين نسب الأموال الذاتية بين البنوك.

ويعتبر هذا الاتفاق المراجع تتويجا لجهود تنظيمية غير مسبوقة كان لها أثر إيجابي كبير على الاستقرار المالي. وتخص أهم التعديلات التي طرأت على هذا الاتفاق تعزيز المتانة والحساسية للمخاطر في إطار المقاربات المعيارية الخاصة بتحديد المتطلبات من الأموال الذاتية ، وتقييد استعمال المقاربات المستندة إلى النماذج الداخلية. ومن جهة أخرى، سيتم فرض شرط إضافي على البنوك ذات الأهمية النظامية على المستوى الدولي فيما يتعلق بأثر الرفع المالي من أجل الحد من التداعيات الخارجية السلبية التي يمكن أن تنتج عن تعثرها[16].

ويشمل هذا الاتفاق مراجعة المتطلبات المتعلقة بمخاطر الائتمان، ومخاطر التشغيل ومخاطر السوق، وإدراج حد أدنى للرأسمال (Output floor)، وتحديد آجال بدء التنفيذ على مستوى الدول الأعضاء في مجموعة العشرين.

16 بالإضافة إلى العبء الرأسمالي الإضافي الذي يتعين تكوينه من طرف البنوك ذات الأهمية النظامية على الصعيد الدولي والذي تستحدثه التعديلات الأولية لمنظومة بازل 3، تنص اللجنة على متطلب يتعلق برافعة محددة يتعين على البنوك تكوينها بالإضافة إلى المتطلب الموحد الذي كان سائدا حتى الآن. وقد حدد هذا المطلب في نسبة 50% من العبء الرأسمالي الإضافي المطبق على بنك ذي أهمية نظامية على الصعيد العالمي.

إطار رقم 6 : عملية تطبيق قواعد بازل 3 في المغرب

سهر بنك المغرب منذ 2010 على تطبيق قواعد بازل 3، مع الأخذ بعين الاعتبار خصوصيات السياق الاقتصادي والمالي الوطني، وتعزيز تطبيق تدريجي ومحدد الأولويات للمعايير الدولية.

نظام الأموال الذاتية: شمل تطبيق النظام الخاص بالأموال الذاتية الإجراءات التالية:

- إصدار معايير الأهلية الخاصة بأدوات الأموال الذاتية؛
- تحديد مستويات للمتطلبات من الأموال الذاتية أعلى مما أوصت به لجنة بازل (8% و9% و12% بالنسبة على التوالي لنسب الأموال الذاتية الأساسية ومن الفئة 1 والخاصة بالملاءة)؛
- إدراج احتياطي من الأموال الذاتية المضادة للتقلبات الدورية تتراوح مستوياته ما بين 0% و2,5% من المخاطر المرجحة، وذلك لاعتبارات احترازية كلية.

معاملة البنوك ذات الأهمية النظامية: أدرج القانون البنكي لسنة 2014 مبدأ تطبيق قواعد احترازية أكثر صرامة على البنوك ذات الأهمية النظامية. وفي هذا الصدد، تم وضع منهجية تحديد هذه المؤسسات وتحديد لائحتها واعتمادها من طرف لجنة التنسيق ومراقبة المخاطر النظامية. كما أن الأشغال جارية من أجل تحديد الأعباء الرأسمالية الإضافية التي ستطبق عليها والجدول الزمني لتنفيذها.

نسبة تغطية السيولة على المدى القصير«LCR » : تم إصدار المنشور الخاص بنسبة السيولة على المدى القصير «LCR » في سنة 2013. ودخلت هذه النسبة حيز التنفيذ في يوليوز 2015 بعد فترة ملاحظة دامت 18 شهرا انتهت بإجراء تعديلات. وفي هذا التاريخ تم تحديد النسبة الدنيا التي يجب الالتزام بها من طرف البنوك في 60% لترفع تدريجيا بنسبة 10% سنويا لتصل إلى 100% في فاتح يوليوز 2019.

نسبة السيولة NSFR(نسبة التمويل الصافي القار): يتم تحديد نسبة السيولة هذه على المدى الطويل. وتحصر هذه النسبة التمويلات الطويلة الأجل للبنوك في حدود الموارد الطويلة الأجل المتوفرة لديها. وبرمج بنك المغرب دراسة هذا الإصلاح في سنة 2019.

نسبة الرفع المالي: أدى التفكير في اعتماد هذا المعيار على المستوى الوطني إلى إجراء دراسة للأثر اتضح من خلال نتائجها لجوء البنوك إلى هذه التقنية بشكل معتدل. وبالتالي أدرج بنك المغرب هذا الإصلاح في إطار برنامجه التنظيمي لسنة 2019.

المتطلبات المراجعة برسم مخاطر الائتمان والسوق والتشغيل: قرر بنك المغرب دراسة إمكانية تطبيق التغييرات التي أدخلتها لجنة بازل في دجنبر 2017 وتحديد خارطة طريق تنظيمية على هذا الأساس.

3- إطار المحاسبة والشفافية المالية

1.3 - مواكبة مؤسسات الائتمان في اعتماد المعيار الدولي للمحاسبة «IFRS 9»

يحل المعيار الدولي للمحاسبة « IFRS 9» المتعلق بالأدوات المالية، الذي صدر في يوليوز 2014، محل مبادئ المحاسبة والإفصاح المالي الخاصة بالأصول والخصوم المالية المنصوص عليها في المعيار الدولي للمحاسبة «IAS 39»،الذي وجهت له انتقادات كثيرة خلال الأزمة المالية، خاصة فيما يتعلق باستشراف مخاطر الائتمان.

ويدرج هذا المعيار الجديد نموذجا جديدا لنقصان القيمة يرتكز على خسارات القروض المنتظرة والذي يتعين على البنوك بموجبها أن تخفض قيمة ديونها منذ منح القرض وعلى مدى مدة حياته تبعا لنوعية المخاطر الخاصة به.

إطار رقم 7: المعيار الدولي للتقارير المالية « IFRS 9»

في مواجهة الأزمة المالية الدولية، قام مجلس معايير المحاسبة الدولية (IASB) بتعويض «المعيار المحاسبي الدولي (IAS39) المتعلق بالأدوات المالية- المحاسبة والتقييم» بالمعيار الدولي للتقارير المالية (IFRS 9) المتعلق بالأدوات المالية.

ويشمل هذا المعيار العناصر الثلاثة التالية: التصنيف والتقييم، وخفض القيمة، ومحاسبة التحوط.

وتشمل التعديلات التي جاء بها المعيار الجديد، والهادفة إلى تحسين عملية إخبار المستثمرين، العناصر التالية:

- مقاربة موحدة لتصنيف وتقييم الأصول المالية تعكس النموذج الاقتصادي الذي يتم تدبيرها في إطاره وكذلك تدفقات الخزينة التعاقدية لهذه الأصول؛
- نموذج فريد لخفض القيمة بالنسبة لمجموع الأدوات المالية. وينبغي أن يكون هذا النموذج استباقيا ومرتكزا على «الخسائر المنتظرة»؛
- مقاربة جد متقدمة لمحاسبة التحوط.

تلتزم مؤسسات الائتمان في المغرب، منذ 2008، بتطبيق المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية في إعداد حساباتها المجمعة وتقديمها، وذلك بموجب مقتضيات المخطط المحاسبي لمؤسسات الائتمان. وقد دعيت هذه المؤسسات إلى تطبيق المعيار IFRS 9 عند دخوله حيز التنفيذ على الصعيد الدولي في فاتح يناير 2018.

لذلك، قام بنك المغرب، خلال سنة 2017، بمواكبة البنوك في اعتماد هذا المعيار، خاصة من خلال تنظيم ورشات عمل حول المواضيع الأساسية الخاصة بهذا المعيار والرهانات المرتبطة بتطبيقه.

وفي هذا الصدد، تم إنجاز دراسة أثر لدى مؤسسات الائتمان المعنية بتجميع الحسابات بهدف اعتماد إجراءات انتقالية. وعلى إثر هذه الدراسة، قرر بنك المغرب بعد التشاور مع هذه البنوك ومع مراقبي حساباتها ما يلي:

- إدراج الإعفاء، إلى غاية 2021، من تطبيق المعيار IFRS 9 على أنشطة التأمين التابعة لمجموعة بنكية، وذلك ضمن التعديلات الواردة في المخطط المحاسبي لمؤسسات الائتمان؛
- منح أجل إضافي يصل إلى شهرين لنشر الحسابات المجمعة برسم الفصل الأول من سنة 2018. وموازاة مع ذلك، طلب بنك المغرب إخضاع التطبيق الأول لهذا المعيار لشهادة مراقبي الحسابات قبل نشر الحسابات.

وعلى المستوى التنظيمي، وضع البنك اللمسات الأخيرة على المخطط المحاسبي لمؤسسات الائتمان وفقا للمعيار الجديد، وأعد منشورا للمصادقة عليه قام بتقديمه في بداية سنة 2018 للجنة مؤسسات الائتمان، وذلك قبل رفعه إلى المجلس الوطني للمحاسبة.

ومن أجل الحد من تداعيات آثار الإصلاح المحاسبي على الأموال الذاتية الاحترازية، يدرس بنك المغرب إمكانية وضع تدابير انتقالية من شأنها امتصاص آثار التطبيق الأول لهذا المعيار بشكل تدريجي.

2.3-مراجعة المنشور المتعلق بمهنة مراقبي حسابات مؤسسات الائتمان

قام بنك المغرب بمراجعة المنشور رقم 21/و/2006 المتعلق بتحديد كيفيات الموافقة على مراقبي حسابات مؤسسات الائتمان من خلال تعويضه بالمنشور رقم 6/و/2017 الصادر بتاريخ 24 يوليوز 2017 والذي يتعلق بنفس الموضوع.

وتتمثل العناصر الأساسية لهذه المراجعة فيما يلي:

- **تناوب مراقبي الحسابات**: ينص المنشور الجديد على إمكانية ممارسة انتداب ثالث بالنسبة لشركات الخبراء المحاسبيين بشرط تناوب الشريك المكلف بمهمة مراقبة الحسابات، عوض المهمتين المتتاليتين المنصوص عليهما في المنشور الذي تم إلغائه.
- **أجل معالجة ملفات طلب الموافقة**: من أجل معالجة ملائمة لهذه الملفات من طرف بنك المغرب، تم تمديد أجلها لثلاثين يوما عوض 21 يوم عمل ابتداء من تاريخ تسلم مجموع الوثائق المطلوبة.

كما اعتمد بنك المغرب منشورا يتعلق بشروط مزاولة مهمة مراقبي حسابات مؤسسات الائتمان وذلك تطبيقا للمادة 100 من القانون 103-12 المتعلق بمؤسسات الائتمان والهيئات المعتبرة في حكمها.

وبموجب هذا المنشور، حددت إجراءات اليقظة التي ينبغي لمراقبي الحسابات الالتزام بها في إطار مزاولة مهامهم كالتالي:

- تقييم جودة نظام المراقبة الداخلية، والتنظيم العام، والوسائل المسخرة لضمان حسن سيره أخذا بعين الاعتبار حجم المؤسسة وطبيعة أنشطتها ونوعية المخاطر التي قد تواجهها؛
- التأكد من أن وضع الحسابات السنوية للمؤسسة يتم وفقا لمبادئ المحاسبة ومنهجيات التقييم المنصوص عليها، وأنها تقدم وفقا للمساطر المنصوص عليها في هذا الصدد؛
- إخبار جهاز التسيير ولجنة الافتحاص ومجلس الإدارة أو مجلس الرقابة بالاختلالات الهامة التي تعرفها أنظمة المراقبة الداخلية، وبالثغرات وأوجه القصور الهامة التي تم رصدها في المحاسبة، وبالنتائج التي تقود إليها الملاحظات والتصحيحات التي تجرى على مستوى البيانات التركيبية أو البيانات المالية، وكذلك أي فعل بدا لهم أنه يشكل جنحة خلال مزاولة مهامهم؛
- الحرص على التزام المؤسسات بالإجراءات المتخذة تطبيقا لمقتضيات القانون البنكي المتعلقة باحترام القواعد الاحترازية، والقيام، في تقاريرهم، برصد التصحيحات التي يتعين، في رأيهم، إدخالها على النسب الاحترازية؛
- موافاة بنك المغرب بتقرير حول البيانات التركيبية، والتقرير المتعلق برأي مراقب الحسابات بشأن البيانات المالية المجمعة، والتقرير الخاص المتعلق بالاتفاقيات المنظمة، وكذا التقرير المتعلق بتقييم المراقبة الداخلية في الآجال المحددة من طرف البنك.

4- إطار النزاهة المالية

في إطار جهوده المتواصلة الرامية إلى ملاءمة الآلية التنظيمية للبنوك مع المعايير الدولية لمجموعة العمل المالي ولجنة بازل، عمل بنك المغرب على تعديل المنشور رقم 2/و/2012 المتعلق بواجب اليقظة لدى مؤسسات الائتمان.

وقد كرس النص الجديد وضع المقاربة القائمة على المخاطر في مجال مكافحة تبييض الأموال وتمويل الإرهاب (LBC/FT). وفي هذا الإطار، يتعين على مؤسسات الائتمان القيام بدراسة وتقييم لمخاطر تبييض الأموال وتمويل الإرهاب المرتبطة بفئات الزبناء أو الدول أو المناطق الجغرافية وكذا المنتوجات، أو الخدمات، أو العمليات أو قنوات التوزيع. ويعد اتخاذ إجراءات معززة لليقظة أمرا ضروريا بالنسبة للمخاطر الكبيرة.

كما حدد النص بشكل صريح مفاهيم المنتفع الفعلي من أي معاملة بنكية، وعلاقات الأعمال، والزبناء العرضيين، وفقا للمفاهيم المعتمدة من طرف مجموعة العمل المالي (GAFI).

إطار رقم 8: تعريف المنتفع الفعلي والعميل العرضي وعلاقات الأعمال

بموجب المنشور الجديد، يقصد بالمفاهيم التالية ما يلي:

المنتفع الفعلي: كل شخص ذاتي يمارس، في نهاية المطاف، مراقبة على الزبون و/أو كل شخص ذاتي تنجز لحسابه عملية معينة أو يمارس لحسابه نشاط معين.

العميل العرضي هو الذي:

- ينجز لدى مؤسسة ائتمان معاملة عرضية، سواء تم ذلك في عملية واحدة أو عدة عمليات تبدو مترابطة فيما بينها؛
- لا يستخدم بانتظام الخدمات التي تقدمها مؤسسة الائتمان.

علاقة أعمال: تقام عندما تدخل مؤسسة في علاقة مهنية أو تجارية يفترض منها، في وقت إبرام العقد، أن تكون على المدى البعيد.

يمكن أن تكون منظمة بعقد أو أن تكون قائمة في غياب أي عقد.

وقد جاء المنشور الجديد بعدة متطلبات تتعلق بما يلي:

- تحديد ومعرفة علاقات الأعمال والمنتفعين الفعليين؛
- تحديد هوية العميل عند فتح حسابات من الخارج؛
- المعلومات الخاصة بالآمرين بالسحب والمستفيدين والتي يجب الإدلاء بها عند القيام بعمليات تحويل الأموال على الصعيد الوطني أو العابر للحدود، سواء عند إرسالها أو تلقيها؛
- إرساء واجب التحقق مما إذا كانت أسماء العملاء أو الآمرين بالأداء أو المنتفعين الفعليين من العمليات التي يجب تنفيذها أو المنجزة واردة في لوائح العقوبات الصادرة عن الهيئات الدولية المتخصصة؛
- الشروط الواجب مراعاتها من قبل المؤسسات عند الاستعانة بطرف ثالث لتحديد هوية العملاء والمنتفعين الفعليين؛
- تحمل المخاطر المتعلقة بالمنتجات والممارسات والتقنيات، التي لا تستوجب الوجود الذاتي للعميل أو التي تشجع على عدم الكشف عن الهوية؛
- دخول البنوك المغربية في علاقة مع مراسلين بنكيين أجانب.
- تدابير اليقظة المعتمدة داخل مجموعة بنكية فيما يتعلق برسم خريطة لمخاطر تبييض الأموال وتمويل الإرهاب، وتوافق الآليات على مستوى المجموعة وإجراءات تبادل المعلومات بخصوص العملاء المشتركين.

وقد اتخذت ء تدابير يقظة مخففة بالنسبة لمؤسسات الأداء فيما يتعلق بتحديد حسابات الأداء ذات المبالغ القليلة وذلك من أجل تعزيز الإدماج المالي. واتخذت تدابير من أجل تخفيف إجراءات التعرف على الهوية بالنسبة للمؤسسات المغربية الخاضعة لمراقبة الهيئة المغربية لسوق الرساميل وهيئة مراقبة التأمينات والاحتياط الاجتماعي، وكذلك الهيئات العمومية.

5 - أعمال المواكبة الخاصة بانطلاق أنشطة البنوك التشاركية

1.5 - نظرة تاريخية

منذ سنة 2004، شرع بنك المغرب في عملية تحضير تدريجية تهدف إلى إدراج منتجات التمويل التشاركي إلى السوق المغربية. وعمل على تدريب مستخدميه على مبادئ التمويل التشاركي، وانضم في سنة 2007 إلى مجلس الخدمات المالية الإسلامية كعضو مراقب (IFSB). وفي نفس السنة، أصدر توصية تتعلق بعرض منتجات بديلة (الإجارة، المشاركة، والمرابحة). وفي سنة 2010، منح الترخيص لأول شركة للتمويل تتخصص في تسويق هذه المنتجات.

وعلى الرغم من أن المنتجات البديلة لم تحقق النجاح المتوقع، إلا أن هذه التجربة كانت جد مفيدة لأنها مكنت من تحقيق عدة أمور منها الوعي بأن نشأة وتطوير نشاط بنكي جديد متوافق مع الشريعة أمر يستلزم مجموعة من المتطلبات بما فيها وضع إطار مؤسساتي، وتنظيمي وضريبي مناسب وكذلك ظهور نظام إيكولوجي شامل.

ويتطلب هذا النظام الايكولوجي، على المستوى المؤسساتي، وجود هيئة وطنية، تكون المرجع الوحيد للنظام المالي من حيث المطابقة للشريعة وتستلزم أيضا وجود حكامة داخل مؤسسات الائتمان، تضمن تطبيق المبادئ التي تم إقرارها في ما يتعلق بالمنتجات والعمليات البنكية المستهدفة.

وفي سنة 2013، أصبح بنك المغرب عضوا كامل العضوية في مجلس الخدمات المالية والإسلامية (IFSB) وأنشأ، داخل مديرية الإشراف البنكي، قسم تنظيم المالية التشاركية. وبعد ذلك أصبح، في سنة 2014، عضوا في هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية (AAOIFI) التي يوجد مقرها بالبحرين.

وعلى المستوى القانوني والمؤسساتي، صدر في سنة 2014 القانون رقم 103-12 المتعلق بمؤسسات الائتمان والهيئات المعتبرة في حكمها، الذي يتمحور الباب الثالث منه حول البنوك التشاركية. وفي سنة 2015، صدر الظهير المتعلق بإعادة تنظيم المجلس العلمي الأعلى (CSO) الذي أنشأ داخل هذه المؤسسة اللجنة الشرعية للمالية التشاركية (CCFP).

والغرض من هذه اللجنة، هو إعطاء رأيها بشأن مطابقة المنتجات البنكية ومنتجات التأمين وسوق الرساميل للشريعة الإسلامية.

2.5 - الأعمال التي أنجزت في إطار مواكبة انطلاق الأنشطة البنكية التشاركية خلال سنة 2017

تعبأ بنك المغرب طيلة سنة 2017 من أجل توفير أحسن الظروف الممكنة لإطلاق نشاط البنوك والنوافذ التشاركية.

1.2.5 - ملاءمة الإطار المحاسبي مع خصائص المالية التشاركية

تمت ملاءمة الإطار المحاسبي والمتعلق بالمعلومات المالية مع خصوصيات هذا النشاط الجديد. ووافق المجلس الوطني للمحاسبة على التعديلات الخاصة بالمخطط المحاسبي لمؤسسات الائتمان، بتاريخ 11 يوليوز 2017. وهي تتعلق بما يلي:

- **قواعد المحاسبة والتقييم:** تم وضع قواعد محددة تنطبق على المنتجات التشاركية: المرابحة والإجارة، والمشاركة، والمضاربة و السلام وعلى ودائع الاستثمار إلى جانب مخططات محاسبية خاصة بها.
- **مخطط الحسابات:** تمت مراجعة الأقسام الثمانية لمخطط الحسابات لإدراج حسابات خاصة بعمليات التمويل التشاركي. وقد تم تحديد وظيفة ومحتوى هذه الحسابات؛
- **البيانات التركيبية:** تمت مراجعتها لتتبع الأنشطة المالية التشاركية. ومع ذلك فقد تم الحفاظ على البنية الأساسية لهذه البيانات لاستخدامها كنموذج مشترك بين البنوك التشاركية والبنوك التقليدية سواء كانت هذه الأخيرة تحتضن نوافذ تشاركية أم لا.

2.2.5 - المواكبة في صياغة العقود البنكية التشاركية

ينص الظهير رقم 02.15.1 المتعلق بإعادة تنظيم المجلس العلمي الأعلى على أن تخضع نماذج العقود المتعلقة بالمنتجات البنكية التشاركية لموافقته. وعمل بنك المغرب خلال سنة 2017 على مواكبة البنوك التشاركية في صياغة هذه العقود. وكان النهج الذي تم اتباعه يعتمد مقاربة ميدانية داخل المجموعة المهنية لبنوك المغرب.

وبعد الدراسة، أصدرت اللجنة الشرعية للمالية التشاركية، في يوليوز 2017، رأيا بالمطابقة بخصوص اتفاقية الحساب التشاركي تحت الطلب وعقد المرابحة لتمويل العقار. وتم تحضير عقود أخرى سوف تقدم للجنة الشرعية للمالية التشاركية لتبدي رأيها فيها في بداية 2018. وهي تخص عقود المرابحة ومرابحة الآمر بالسحب بتمويل المنقولات والسيارات. وقد نظمت جلسات عمل لدراسة عقود الإجارة وعقود حاملي البطاقات التي كانت موضوع ملاحظات من اللجنة المذكورة أعلاه.

3.2.5 - المواكبة في ملاءمة الإطار المنظم لمجموعة نظام المقاصة الإلكترونية بين البنوك المغربية (GSIMT)

خلال هذه السنة، واكب بنك المغرب مجموعة نظام المقاصة الإلكترونية بين البنوك المغربية (GSIMT)من أجل تكييفه مع انطلاق أنشطة البنوك والنوافذ التشاركية. وفي هذا الإطار، تم إنجاز مجموعة من الأشغال من أجل تحديد التأثيرات على المستوى المؤسساتي والتعاقدي والتشغيلي.

وقد نظمت جلسات للاستماع من قبل المجلس العلمي الأعلى(CSO) ، بحضور بنك المغرب ومجموعة نظام المقاصة الإلكترونية بين البنوك المغربية (GSIMT) ، من أجل عرض الإطار المؤسساتي، وكيفيات تشغيل آلية المقاصة والسلامة المالية، فضلا عن مقترحات تتعلق بملاءمة هذه الأخيرة مع خصوصيات الأنشطة التشاركية.

وقد أصدر المجلس العلمي الأعلى رأيه بالمطابقة بشأن هذه الكيفيات بتاريخ 17 أكتوبر2017، وحدد فيه شروط انضمام المؤسسات البنكية التشاركية بشكل مباشر أو غير مباشر إلى مجموعة نظام المقاصة الإلكترونية بين البنوك المغربية (GSIMT) والشروط المتعلقة بوضع صندوق ضمان دائم خاص بالمؤسسات البنكية التشاركية، مخصص لتغطية العجز المحتمل من حيث المقاصة، ينشأ انطلاقا من مساهماتها ويستثمر في أدوات مطابقة للشريعة.

4.2.5 - إجراءات أخرى للمواكبة

استمر بنك المغرب في العمل، إلى جانب الجهات المعنية، على توفير المتطلبات الضرورية لظهور نظام ايكولوجي متكامل خاص بالمالية التشاركية، لا سيما على الصعيد الضريبي، وإصدار شهادات الصكوك، والتأمين «التكافلي»، وتطوير عرض من الضمانات الخاصة بالتمويل التشاركي عن طريق صندوق الضمان المركزي.

فعلى الصعيد الضريبي، نسق بنك المغرب، بالتعاون مع المديرية العامة للضرائب، من أجل تحديد الأحكام الضريبية المتعلقة بمنتجات التمويل، المرابحة والإجارة والمشاركة، بهدف ضمان الحياد الضريبي مع منتجات التمويل التقليدي. وتشمل هذه الأحكام:

- المعالجة الضريبية لإيرادات ودائع الاستثمار المقررة في إطار التمويل التشاركي.
- وفي ما يخص الضريبة على القيمة المضافة:
  - القاعدة الضريبية لعمليات «الإجارة المنتهية بالتمليك»؛
  - الشروط المتعلقة بنقل حق الخصم على الممتلكات المكتسبة في إطار «المرابحة» إلى المشترين الخاضعين للضريبة.
- النظام المطبق، في ما يخص حقوق التسجيل، على نقل الملكية في إطار عمليات «المرابحة»، و«الإجارة المنتهية بالتمليك» أو المشاركة المتناقصة».

وعلى مستوى السيولة وإعادة التمويل، قدم بنك المغرب مساهمته في إطار أعمال اللجنة التوجيهية المشتركة بين السلطات، التي أسست من أجل الإعداد لإصدار شهادات الصكوك السيادية، وأعمال اللجنة المكلفة بمشروع قرار وزير الاقتصاد والمالية المحدد للخصائص التقنية وطرق إصدار صكوك الإجارة. ويتمثل الهدف من الأدوات الآنفة الذكر في تزويد مؤسسات التمويل التشاركي بالأصول السائلة وأيضا بآليات لإعادة التمويل تتوافق مع الشريعة.

وفي هذا السياق، ساهم بنك المغرب، من خلال اللجنة التوجيهية التي تضم وزارة الاقتصاد والمالية وصندوق الضمان المركزي، في تطوير أدوات للضمان تتلاءم مع الأنشطة البنكية التشاركية.

5.2.5 - الإطار الاحترازي التشاركي

تواصلت خلال سنة 2017، الأعمال الرامية إلى وضع الصيغة النهائية للإطار الاحترازي للبنوك التشاركية. وفي هذا السياق، شارك بنك المغرب في تنظيم حلقة دراسية إقليمية، مع مجلس الخدمات المالية الإسلامية، بشأن التنظيم الاحترازي المطبق على البنوك التشاركية. وقد تمت دراسة تجارب مجموعة من الدول التي تتوفر على تمويل مطابق للشريعة.

وتم وضع مشاريع منشورات تتعلق بالأموال الذاتية، ومعامل الملاءة ومعامل السيولة، من أجل مراعاة خصوصيات أنشطة البنوك التشاركية، لا سيما من حيث المنتجات والمخاطر المترتبة عنها. وستعرض هذه المشاريع على مهنيي هذا القطاع خلال سنة 2018 للاطلاع على رأيهم بشأنها.

6 - الأشغال التحضيرية لإطلاق عروض خدمات مرتبطة بحسابات الأداء

تم وضع اللمسات الأخيرة على الإطار التنظيمي المنظم لنشاط مؤسسات الأداء، كما تم نشره في الجريدة الرسمية في نهاية الفصل الأول من سنة 2017. ويحدد هذا الإطار قواعد الرأسمال الأدنى وشروط ممارسة هذه المؤسسات لأنشطتها، وكذلك كيفيات تقديمها لخدمات الأداء. وسيسمح وضع هذا الإطار بإدراج عروض خدمات الأداء الإلكتروني المستندة إلى حسابات الأداء، وتسهيل تطوير خدمات مبتكرة، كالأداء عبر الهاتف النقال، ومن ثم تعزيز الإدماج المالي للسكان.

وشملت الأشغال المنجزة خلال سنة 2017 إعداد مشروع اتفاقية متعلقة بحساب الفصل الذي ينبغي على مؤسسات الأداء فتحه لدى بنك مرخص. وبالتالي تمت صياغة ملفات نموذجية خاصة بإخبار العملاء من طرف مؤسسات الأداء. وتم كذلك تعديل المنشور المتعلق بكشف التعريف البنكي ليشمل حسابات الأداء.

7 - التحضير لوضع إطار تنظيمي للتجمعات المالية

حدد القانون البنكي لسنة 2014 مفهوم التجمعات المالية، كما حدد المتطلبات التي يتعين على هذه الهيئات الالتزام بها على المستوى المحاسبي والاحترازي والخاص بالتواصل المالي. وسيتم تحديد هذه المتطلبات في منشور مشترك بين هيئات الإشراف على القطاع المالي، وهي بنك المغرب وهيئة مراقبة التأمين والاحتياط الاجتماعي والهيئة المغربية لسوق الرساميل. كما أولى القانون للجنة التنسيق ومراقبة المخاطر النظامية مسؤولية تنسيق مراقبة الهيئات المشرفة على هذه التكتلات.

إطار رقم 9: تعريف التكتل المالي

حسب مدلول المادة 21 من القانون 12-103 المتعلق بمؤسسات الائتمان والهيئات المعتبرة في حكمها، تشكل تجمعا ماليا، كل مجموعة تستوفي الشروط الثلاثة التالية:

- أن تكون خاضعة لمراقبة وحيدة أو تأثير ملحوظ لكيان تابع للمجموعة يكون مقره أو نشاطه الرئيسي بالمغرب؛
- أن يكون على الأقل كيانان تابعان للمجموعة ينتميان للقطاع البنكي و/أو لقطاع التأمين و/أو لقطاع سوق الرساميل؛
- أن تكون الأنشطة المالية المزاولة من طرف المجموعة ذات أهمية.

في سنة 2017، قام بنك المغرب بأشغال تحضيرية على المستوى الداخلي بهدف دراسة تجارب الدول التي اعتمدت قواعد تنظيمية في هذا الميدان. كما قام البنك بدراسة المتطلبات المنبثقة عن مبادئ المنتدى المشترك في مجال الإشراف على التكتلات المالية. وعلى هذا الأساس، قام البنك بصياغة مشروع أولي لهذا المنشور.

إطار رقم 10: المنتدى المشترك

يضم المنتدى المشترك لجنة بازل للإشراف البنكي، والمنظمة الدولية للجان القيم والجمعية الدولية للمشرفين على قطاع التأمين. وقد أصدرت هذه الهيئات تقريرا حول مبادئ الإشراف على التكتلات المالية.

ويقوم هذا التقرير بتحيين واستكمال المبادئ التي صدرت في سنة 1999 حول الإشراف على التكتلات المالية. وتغطي هذه المبادئ 5 مجالات: اختصاصات وسلطة الإشراف، ومسؤولية الإشراف، وحكامة المؤسسة، وكفاية الرأسمال والسيولة وتدبير المخاطر.

وبهدف وضع الإطار التنظيمي والخاص بالإشراف على هذه الهيئات، تم تشكيل فريق عمل يتكون من ممثلي سلطات الإشراف على القطاع المالي من أجل تنسيق أشغال تحديد التجمعات المالية وصياغة منشور مشترك حول المتطلبات التنظيمية التي ستطبق عليها.

8 - استشارة برسم الإصلاحات القانونية المتعلقة بالنظام المالي

خلال 2017، قدم بنك المغرب مساهمة، في إطار المشاورات المتعلقة بمشاريع القوانين الخاصة بالتمويل الجماعي والأدوات المالية الآجلة.

1.8 - مشروع القانون حول التمويل الجماعي

تمت استشارة بنك المغرب بخصوص مشروع القانون المتعلق بالتمويل الجماعي الذي أعدته وزارة الاقتصاد والمالية.

إطار رقم 11: تعريف التمويل الجماعي وأشكاله الرئيسية

يعتبر التمويل الجماعي تقنية تستخدم لتمويل مشاريع تستعمل الأنترنيت كقناة لربط العلاقة بين المقاولين من أصحاب المشاريع والأشخاص الراغبين في الاستثمار في هذه المشاريع. وتسمح هذه التقنية لبعض المقاولين خاصة في مجالات تأسيس المقاولات الناشئة، والمشاريع الثقافية، والفنية، أو الجمعوية بتعبئة الأموال عن طريق منصة إلكترونية متخصصة، لدى عدد كبير من مستخدمي الأنترنيت، سواء كانوا أشخاصا ذاتيين أو اعتباريين، في نطاق غير محدود جغرافيا.

وترتكز منصات الوساطة على مبدأ التمويل الجماعي لأشكال مختلفة من المعاملات، من أهمها:

التمويل الجماعي على شكل هبات: أي منح أموال بشكل مجاني لصالح مشروع يكون غالبا ذا طابع جمعوي. ويعتمد هذا النموذج خاصة من طرف الجمعيات الخيرية لاستقطاب قاعدة عريضة من المانحين.

التمويل الجماعي على شكل قروض: تسمح القروض الممنوحة للمقاولين بالحصول على التمويل من الأفراد الخواص، مقابل أجر يأخذ شكل فوائد. كما يمكنه أن يتخذ شكل قرض بدون فائدة.

التمويل الجماعي في الرأسمال: يسمح التمويل الجماعي في الرأسمال بشراء مساهمات في المقاولات الممولة على شكل حصص منها، والحصول على مكافأة مالية عن طريق الربيحات والمكاسب المنجزة المحتملة. وتمكن هذه المنصات من الاستثمار في المقاولات الصغيرة والمتوسطة غير المدرجة في البورصة.

ويندرج مشروع القانون المذكور أعلاه في إطار الإستراتيجية الشاملة للإدماج المالي الموضوعة من طرف السلطات العمومية، وتهدف خاصة إلى تسهيل حصول المقاولين الشباب على التمويل. ويحدد هذا المشروع كيفية اشتغال التمويل الجماعي، كما يحدد مبادئه الأساسية.

و يدرج مشروع القانون مقتضيات محددة تهدف إلى:

- تحديد المبادئ الأساسية لتنظيم نشاط التمويل الجماعي خاصة الالتزامات من حيث الإعلام، والشفافية، وتدبير التدفقات المالية، وحماية المستثمرين/المقترضين/والمانحين، واليقظة؛
- وضع إطار للترخيص ومراقبة الفاعلين في ميدان التمويل الجماعي.

2.8 - مشروع قانون حول مراجعة القانون المتعلق بأسواق الأدوات المالية الآجلة

بعد الاستشارة التي قامت بها وزارة الاقتصاد والمالية، قام البنك بتقديم مقترحاته المتعلقة بمشروع تعديل القانون رقم 42-12 المتعلق بأسواق الأدوات المالية الآجلة. ويهدف هذا المشروع إلى وضع إطار قانوني خاص بالأدوات المالية الآجلة المتداولة في السوق غير النظامية، والتي ينظمها لحد الآن القانون العام.

الفصل الرابع

الإشراف البنكي

بنك المغرب

بنك المغرب

1 - أنشطة الإشراف البنكي

يضطلع بنك المغرب بالإشراف على مجموع مؤسسات الائتمان والهيئات المعتبرة في حكمها. وبهذا الصدد، يتولى البنك تسليم الاعتمادات والرخص اللازمة لمزاولة الأنشطة البنكية، وإصدار القواعد الاحترازية والمحاسبية، ومراقبة المؤسسات الخاضعة لبنك المغرب، ومعاقبة المؤسسات التي تخالف المقتضيات القانونية والتنظيمية، ومعالجة الصعوبات البنكية.

وبالترخيص لخمسة فاعلين جدد في مجال التمويل التشاركي، اتسع نطاق مراقبة بنك المغرب خلال سنة 2017 ليغطي ما مجموعه 86 مؤسسة ائتمان وهيئة معتبرة في حكمها، تتوزع ما بين 19 بنكا تقليديا منها 3 ذات نوافذ تشاركية، و5 بنوك تشاركية، و32 شركة تمويل، و6 بنوك حرة، و13 جمعية للقروض الصغرى، و9 مؤسسات أداء متخصصة في تحويل الأموال، وصندوق الإيداع والتدبير وصندوق الضمان المركزي.

1.1 - الاعتمادات والموافقات

بناء على رأي لجنة مؤسسات الائتمان (CEC) ، قام بنك المغرب خلال سنة 2017 بما يلي:

- توسيع نطاق الترخيص الممنوح لشركة تمويل متخصصة في تمويل السيارات ليشمل أنواعا أخرى من السيارات وكذلك السيارات المستعملة؛
- الموافقة المسبقة على شراء بنك مغربي لمجموع رأسمال بنك مصري:

وخلال هذه السنة، صدرت أيضا قرارات بسحب الاعتماد من:

- شركة تمويل تعمل في مجال قروض الاستهلاك كانت في وضعية عدم امتثال للمتطلبات المتعلقة بالرأسمال الأدنى؛
- وشركة لتحويل الأموال، في إطار الوصول إلى المرحلة النهائية من معالجة صعوباتها.

ومن جهة أخرى، بث البنك في 24 ملفا يتعلق بتعيين مراقبي الحسابات للعمل في 7 بنوك و15 شركة تمويل ومؤسسة واحدة للأداء تتخصص في تحويل الأموال وجمعية للقروض الصغرى.

ووافق أيضا على تعيين 55 متصرفا ومسيرا في 12بنكا و10 شركات للتمويل ومؤسستين للأداء مختصتين في تحويل الأموال وبنك حر واحد.

2.1 - أنشطة المراقبة المستندية والميدانية

تقوم مراقبة المؤسسات الخاضعة لبنك المغرب على المزج بين المراقبتين الدائمة والميدانية، وكلاهما يعتمد على مقاربة تستند إلى المخاطر وترتكز على مكامن الهشاشة لدى هذه المؤسسات. وقد تم تعزيز هذين النوعين من المراقبة بتحليلات تم إدراجها في القطاع البنكي، تقوم بها فرق مكرسة لهذه المهام، من أجل توفير نظرة شمولية للمخاطر.

وترتكز مراقبة المستندات على دراسة البيانات المحاسبية والاحترازية المقدمة من المؤسسات المعنية وأيضا تقاريرها السنوية المتعلقة بالمراقبة الداخلية وتلك التي ينجزها مراقبو الحسابات. وبالإضافة إلى ذلك، تعقد اجتماعات منتظمة مع ممثلي هذه المؤسسات ومراقبي الحسابات.

وتتم هذه اللقاءات مع المديرين والمسؤولين عن الوظائف الرئيسية في المؤسسات خاصة الوظائف المالية والمتعلقة بتدبير المخاطر ومراقبتها والمراقبة الدورية والدائمة ووظيفة المطابقة.

وتعرض عناصر تحليل مخاطر المؤسسات الخاضعة للقانون البنكي شكل تصنيف يشير بشكل تركيبي إلى وضعها المالي والاحترازي.

وفي سياق ظل يتسم بنمو متواضع للقروض ومستوى ما زال مرتفعا من حيث مخاطر القروض، قام البنك بتتبع جودة الأصول ومخاطر البنوك المتعلقة بالتمركز وسعر الفائدة عن كثب. كما تابع تطور مخاطر هذه المؤسسات والآليات التي تعتمدها في مجال الحكامة والمراقبة الداخلية وتدبير المخاطر إضافة إلى قوتها المالية والاحترازية.

وخلال هذه السنة، أولي اهتمام خاص لرصد مخاطر تبييض الأموال وتمويل الإرهاب، فضلا عن المخاطر المرتبطة بالجريمة الإلكترونية. وشُرع في التفكير في المخاطر الناشئة المرتبطة بتغيرات المناخ والانتقال نحو اقتصاد منخفض من حيث انبعاثات الكربون. كما ظل البنك متتبعا بكثير من الاهتمام لتطور المجموعات البنكية المغربية على الصعيد الدولي.

كما خضعت بعض المجالات المذكورة أعلاه لعمليات المراقبة الميدانية من أجل التحقق، في عين المكان، من ملاءمة وكفاءة الآليات المنصوص عليها على صعيد الحكامة والتنظيم والإجراءات وكذلك الموارد البشرية والتقنية. وخلال هذه السنة، نظم البنك 27 بعثة للمراقبة الميدانية، منها 5 ذات طابع عام. وركزت البعثات الموضوعاتية على عملية منح القروض، وجودة التقارير التنظيمية والاحترازية، وآلية مكافحة تبييض الأموال وتمويل الإرهاب، وآلية تدبير المخاطر القضائية، وكذلك سلامة الأنظمة المعلوماتية بالتركيز على اختبارات الاختراق، ومخطط إسعاف النظام المعلوماتي والتدبير التشغيلي لمخطط استمرارية النشاط.

وفي إطار التحضير لاعتماد نظام الصرف المرن، قام البنك أيضا بالتحقق، لدى البنوك التي تنشط في العمليات المتعلقة بالصرف والعملات الأجنبية، من آليات تدبير المخاطر المتعلقة بالصرف وسعر الفائدة والسيولة بالعملات الأجنبية.

وبالإضافة إلى ذلك، قام البنك بإجراءات قصد رصد المبادرات التي اتخذتها البنوك بهدف تطوير الخدمات الرقمية من أجل تعزيز تبادل الآراء بشأن الآثار المحتملة على مخططات تدبير المخاطر والتنظيم والمراقبة.

1.2.1 - الحكامة والتدبير الشامل للمخاطر

واصل بنك المغرب تتبع تنفيذ مؤسسات الائتمان لمقتضيات المنشور المتعلق بالمراقبة الداخلية والتعليمة المتعلقة بالحكامة، اللذان تمت المصادقة عليهما خلال سنة 2014، وكذا مقتضيات المنشور المتعلق بتعيين أعضاء مجلس الإدارة أو أعضائه المستقلين، الصادر سنة 2016.

وفي هذا الإطار، ركز المشرفون التابعون لبنك المغرب على تحليل تدخل أجهزة الإدارة واللجان المتخصصة المنبثقة عنها، في تحديد التوجهات الاستراتيجية ودرجة عزوف مؤسسات الائتمان عن المخاطرة. وشمل التحليل أيضا تطبيق آليات تدبير المخاطر والمراقبة الداخلية داخل نظام الحكامة لدى مؤسسات الائتمان. كما تم الاهتمام بشكل خاص، خلال سنة 2017، بمسألة تعدد ولايات أعضاء مجلس الإدارة داخل هذه المؤسسات.

وقد تم التركيز أيضا على حجم وفعالية الوظائف المتعلقة بالمراقبة (الدائمة والدورية والمتعلقة بالمطابقة ومراقبة المخاطر).

إضافة لذلك، شكل كل من التقييم الداخلي لكفاية رأس المال (ICAAP) والممارسات المتعلقة بإجراء اختبارات الضغط موضوع مجموعة من الاجتماعات التي عقدت مع البنوك الكبرى.

2.2.1 - تنفيذ معايير بازل 3 المتعلقة بالأموال الذاتية والسيولة

واصل بنك المغرب تتبع امتثال البنوك لنظام الأموال الذاتية وفقا لاتفاقية بازل 3 التي اعتمدت سنة 2013. وفي هذا الصدد، عمل بنك المغرب على التحقق من احترام مؤسسات الائتمان للأحكام الانتقالية المحددة للفترة 2014-2018. وقد طولبت بعض المؤسسات بالعمل على تعزيز أموالها الذاتية.

كما أشرف بنك المغرب على ضمان احترام البنوك لمعيار السيولة القصيرة الأجل المنصوص عليه في معيار بازل 3 والمسمى (LCR)، والذي حدد مستواه الأدنى في 80% سنة 2017.

3.2.1 - المخاطر المالية

عشية الانتقال إلى نظام صرف أكثر مرونة، أولى بنك المغرب اهتماما خاصا لتتبع مخاطر الصرف وسعر الفائدة والسيولة، لا سيما بالعملات الأجنبية. وبالإضافة إلى بعثات المراقبة الميدانية الرامية إلى تقييم مستوى استعداد البنوك لهذا الانتقال، جرت تبادل وثيق للآراء مع المسؤولين عن مراقبة مخاطر السوق والوظائف المعنية بتدبير الأصول والخصوم على مستوى البنوك التي تنشط في مجال عمليات السوق. وقد شمل تبادل الآراء هذا ما يلي:

- جودة المعلومات التي تصرح بها البنوك لبنك المغرب والتي تهم أنشطة الصرف؛
- آليات تدبير أصول- وخصوم وتدبير الخزينة والتمييز بين الأنشطة البنكية وأنشطة التداول؛
- جودة آليات المراقبة الداخلية، وتدبير المخاطر وحكامتها؛
- كفاية الموارد البشرية من حيث الكم والنوعية؛
- جودة أنظمة المعلومات التي تستند إليها أنشطة السوق.

وبالموازاة مع ذلك، شرع البنك في مراجعة النهج الذي يعتمده في التقييم الداخلي لمخاطر السوق التي تواجهها البنوك، وفق مقاربة ترمي إلى الأخذ في الاعتبار التداخلات بين هذه المخاطر والأشكال الأخرى للمخاطر (القروض، التمركز، السيولة).

ومن أجل تعزيز وسائله الخاصة بتتبع مخاطر السوق، حدد البنك أيضا تقريرا تنظيميا جديدا يتعين على البنوك موافاته به بشأن المحافظ الموجودة في حوزتها والوضعيات والإجراءات المرتبطة بها من حيث المخاطر.

كما قام المشرفون أيضا بتحليل مخاطر أسعار الفائدة لدى البنوك، ودعوها إلى تعزيز آلياتها الخاصة بقياس وتدبير هذه المخاطر.

4.2.1 - مخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب

يتحقق بنك المغرب من احترام المؤسسات الخاضعة له لأحكام القانون رقم 43-05 المتعلق بغسل الأموال وتمويل الإرهاب ومقتضيات المنشور المتعلق بواجب اليقظة المفروض على مؤسسات الائتمان.

ففي سنة 2017، ركز البنك على تعزيز المؤسسات الخاضعة له لآلياتها الداخلية المتعلقة بمراقبة المطابقة وتدبير المخاطر، في سياق اتسم بالرقمنة التدريجية للخدمات المالية وتطوير تقنيات تبييض الأموال وتمويل الإرهاب.

وقد اعتمدت الإجراءات التي قام بها المشرفون على تحليل أجوبة الاستبيان المتعلق بواجب اليقظة والتقارير المتعلقة بالمراقبة الداخلية التي تقدمها مؤسسات الائتمان سنويا، إضافة إلى المقابلات التي جرت مع المسؤولين المكلفين بوظيفة المطابقة لدى مؤسسات الائتمان.

ولاستكمال تقييم نوعية المخاطر الفردية لكل مؤسسة، أنجزت دراسات متكاملة لتوفير رؤية شاملة ومقارَنة لمؤسسات الائتمان ورسم خريطة المخاطر على صعيد القطاع البنكي.

وتناولت التوصيات التي قدمها بنك المغرب لمؤسسات الائتمان، في أعقاب عمليات المراقبة التي أجراها، تطبيق مقاربة ترتكز على المخاطر وتعزيز آليات تحديد ومعرفة علاقات العمل والزبناء العرضيين، وطرق فرز قواعد البيانات الخاصة بالزبناء وتدفقات العمليات فضلا عن آلية الإبلاغ عن العمليات المشبوهة لوحدة معالجة المعلومات المالية، بما في ذلك ما يتعلق بآجال الاستحقاق.

وكرس اهتمام خاص لدراسة تغطية المجموعة للآليات الموضوعة على مستوى الفروع المتواجدة بالمغرب وكذلك بالخارج.

وهكذا، عقدت عدة اجتماعات سنة 2017 مع البنوك التقليدية والتشاركية والحرة وشركات التمويل ومؤسسات الأداء، تناولت على الخصوص مخططات العمل من أجل الامتثال للمقتضيات الواردة في المنشور 5/و/2017 المتعلق بواجب اليقظة. كما تم تنظيم ورشات عمل من أجل تبادل الآراء بشأن النتائج الأولية لعملية التقييم الوطنية لمخاطر تبييض الأموال وتمويل الإرهاب وتأثيره على القطاع البنكي.

إطار رقم 12: التقييم الوطني لمخاطر تبييض الأموال وتمويل الإرهاب

بمبادرة من وحدة معالجة المعلومات المالية، أجري بمساعدة البنك الدولي، تقييم وطني للمخاطر. ويندرج هذا التقييم في إطار التوصيات الجديدة لمجموعة العمل المالي (GAFI)، التي تدعو البلدان إلى تحديد وتقييم وفهم المخاطر والتهديدات التي تواجهها فيما يتعلق بتبييض الأموال وتمويل الإرهاب وأخذ التدابير للحد والتخفيف منها، وذلك وفق خطورتها.

وفي هذا الإطار، تولى بنك المغرب رئاسة فريق العمل المكلف بمواطن ضعف القطاع المالي والمخاطر المرتبطة بالإدماج المالي.

ونظمت أنشطة للتوعية خلال هذه السنة، بالاشتراك مع وحدة معالجة المعلومات المالية (UTRF) لمناقشة مسألة الإبلاغ عن العمليات المشبوهة والأنماط ذات الصلة وأيضا طرق إدخال تحسينات في هذا المجال.

ومن ناحية أخرى، جرى استعراض إطار المراقبة الداخلية لبنك المغرب في ما يتعلق بمخاطر تبييض الأموال وتمويل الإرهاب ليعكس المتطلبات الجديدة الواردة في المنشور المتعلق بالواجبات المرتبطة باليقظة. وفي هذا الإطار، قام البنك بتحديث أداة تصنيف عناصر تقييم مخاطر تبييض الأموال وتمويل الإرهاب ومنهجيته في ما يخص المراقبة الميدانية في هذا المجال. كما قام بإعادة صياغة الاستبيان المتعلق بمحاربة تبييض الأموال وتمويل الإرهاب الذي تقدمه سنويا مؤسسات الائتمان.

وتميزت سنة 2017، علاوة على ذلك، بالأعمال التحضيرية لبعثة التقييم المشترك للآلية الوطنية لمكافحة تبييض الأموال وتمويل الإرهاب التي قامت بها مجموعة العمل المالي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا (GAFIMOAN)والمبرمجة خلال الفصل الأول من سنة 2018. وفي هذا الإطار، طلب من البنك، خلال النصف الثاني من سنة 2017، تزويد المسؤولين عن عملية التقييم بالوثائق اللازمة تعبئة استبيانات التقييم الذاتي استنادا إلى مجموعة العمل المالي (GAFI).

إطار رقم 13: إطار تقييم مشترك للآلية الوطنية لمكافحة تبييض الأموال وتمويل الإرهاب التي قامت بها مجموعة العمل المالي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا (GAFIMOAN)

في إطار الدورة الثانية من عمليات التقييم المشترك المتعلقة بمكافحة تبييض الأموال وتمويل الإرهاب لمنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، اعتمدت مجموعة العمل المالي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا مقاربات تكميلية تهدف إلى تقييم المطابقة التقنية للتوصيات الأربعين لمجموعة العمل المالي (GAFI) وتحديد مدى فعالية الأنظمة التي وضعتها البلدان في ما يتعلق بمكافحة تبييض الأموال وتمويل الإرهاب.

وتتمحور المنهجية المعتمدة حول عنصرين أساسيين:

- **يرتكز تقييم المطابقة التقنية** على المتطلبات المرتبطة بالتوصيات الأربعين لمجموعة العمل المالي والتي تخص الإطار القانوني والمؤسساتي للبلد، وكذا صلاحيات السلطات المختصة والإجراءات التي يعتمدها.
- ويرتكز **تقييم الكفاءة** على جودة تنفيذ هذه التوصيات ويعتمد على تقدير كيفية تحقيق الإطار القانوني والمؤسساتي للنتائج المنشودة.

5.2.1 - المخاطر المتعلقة بالجريمة الإلكترونية

يعتبر التطور الرقمي فرصة حقيقية للبنوك، من أجل تحسين علاقتها مع الزبناء والخدمات المقدمة، لجعلها في المتناول وسريعة بشكل أكبر. إلا أن هذا التوجه، الذي يقتضي الاستعمال المتزايد لمنصات شبكة الأنترنيت والهواتف النقالة، يشكل خطرا متزايدا للهجمات الإلكترونية ويتطلب أقصى درجات الحذر من قبل الفاعلين في المجال البنكي.

وفي هذا الإطار، قام بنك المغرب بدراسة التقارير السنوية الأولى بشأن اختبارات الاختراق التي يتعين على مؤسسات الائتمان تقديمها، تطبيقا للتعليمة المعتمدة في هذا الصدد خلال سنة 2016. وقد طلب من بعض هذه المؤسسات تقديم مخططات عمل لمعالجة أوجه القصور التي جرى تحديدها. كما نظمت بعثات للمراقبة الميدانية لتقييم المنظومات التي وضعت من قبل بعض البنوك من أجل التحكم في المخاطر المتعلقة بالجريمة الإلكترونية وبأمن المعلومات بشكل عام.

وبالموازاة مع ذلك، وتطبيقا للمرسوم رقم 2-15-712 الذي يحدد منظومة حماية نظم المعلومات الحساسة للبنيات التحتية ذات الأهمية الحيوية (IIV)، قام البنك بتحديد لائحة البنوك المعتبرة ضمن هذه الفئة، بالتنسيق مع المديرية العامة لأمن نظم المعلومات (DGSSI) ، التابعة لإدارة الدفاع الوطني. وقد طلب من هذه البنوك، وفقا للمرسوم المذكور، تحديد أنظمة المعلومات الحساسة بغرض إخضاعها لمقاييس أمنية مشددة. وبالإضافة إلى ذلك، وبدعم من بنك المغرب، تم تكثيف تبادل المعلومات حول العوارض والإنذارات المعلوماتية بين كل من القطاع البنكي ومركز اليقظة والرصد والتصدي للهجمات المعلوماتية (ma-CERT) التابع للمديرية العامة لأمن نظم المعلومات (DGSSI).

6.2.1 - مراقبة الأنشطة البنكية العابرة للحدود

بعد التوسع الذي عرفته ثلاثة بنوك مغربية كبرى في الخارج وخاصة على الصعيد الإفريقي، واصل بنك المغرب إيلاء اهتمام كبير لمراقبة الأنشطة البنكية العابرة للحدود. وتم في هذه السنة إبرام ثلاث اتفاقيات جديدة في مجال المراقبة البنكية، وتبادل المعلومات والتعاون الشامل، مع البنوك المركزية لكل من تنزانيا ورواندا والأردن ليصل مجموع هذه الاتفاقيات إلى 12 اتفاقية تغطي 24 بلدا من أصل 33 بلدا توجد بها بنوك مغربية. وتجرى حاليا مناقشة اتفاقيات أخرى، لاسيما مع البنك المركزي لمصر وموريتانيا.

وللسنة الرابعة على التوالي، عقد مجامع المشرفين على البنوك الثلاثة الكبرى المذكورة أعلاه لدراسة الوضعية المالية والاحترازية لهذه المجموعات، واستراتيجياتها في مجال إدارة مخاطرها لا سيما على ضوء المتطلبات التنظيمية الجديدة بالمغرب وبلدان الاستقبال. ومن جهة أخرى، شارك بنك المغرب في مجمعي المشرفين على مجموعتين بنكيتين فرنسيتين تمتلكان فروعا بالمغرب. كما شارك للمرة الأولى في مجمع المشرفين على بنك أردني يمتلك فرعا بالمغرب.

وبالموازاة مع ذلك، واصل البنك تتبع ورشات تنسيق آليات تدبير المخاطر والمراقبة الداخلية ومكافحة تبييض الأموال وتمويل الإرهاب، عن طريق شبكة فروع المجموعات البنكية المغربية في إفريقيا. وعلى وجه الخصوص، يجب أن تغطي آلية تدبير مخاطر الائتمان بالخصوص تنفيذ المعايير المتعلقة بالتنظيم، وبنية التفويض والإدارة وإعداد التقارير إضافة إلى وضع آليات لاختبار الضغط وحدود للتمركز.

وخلال سنة 2017، ساهم البنك في بعثتين للمراقبة بالتشارك مع المفوضية البنكية للاتحاد النقدي لغرب إفريقيا (UMOA) لدى فرعين لبنكين مغربيين يوجدان في ساحل العاج.

وبالموازاة مع ذلك، تعزز تبادل الآراء مع السلطات المكلفة بالإشراف في بلدان الاستقبال، خاصة عن طريق عقد مؤتمرات هاتفية بشكل منتظم مع مفوضية الاتحاد النقدي لغرب إفريقيا، واللجنة البنكية لوسط إفريقيا والهيئة الفرنسية للرقابة الاحترازية وحل الأزمات.

7.2.1 - تتمة لمراقبات بنك المغرب

بعد عمليات المراقبة الميدانية ومراقبة المستندات، قامت المؤسسات بتنفيذ مخططات عمل تصحيحية من أجل العمل بالتوصيات الصادرة عن البنك. وتجرى متابعة مخططات العمل هذه من قبل المشرفين الدائمين.

وقد أصدر البنك عقوبات لعدم احترام المقتضيات القانونية أو التنظيمية، وقد شملت:

- 3 عقوبات تأديبية في حق بنك واحد، و شركة للتمويل، ومؤسسة للأداء متخصصة في تحويل الأموال؛
- 7 عقوبات مالية صادرة في حق 4 بنوك و3 مؤسسات للأداء متخصصة في تحويل الأموال.

2 - معالجة صعوبات مؤسسات الائتمان

في إطار الأعمال الرامية إلى تعزيز آلية معالجة صعوبات مؤسسات الائتمان، تم إجراء بعثة للمساعدة التقنية بدعم من البنك الدولي، وذلك لمواكبة البنك ووزارة الاقتصاد والمالية في وضع إطار قانوني يسمح بحل الأزمات البنكية.

إطار رقم 14: الإطار الدولي لحل الأزمات البنكية

يعرف «حل الأزمات البنكية»، حسب معايير مجلس الاستقرار البنكي، على أنه مجموعة من القواعد القانونية التي تعطي الصلاحية لهيئة مستقلة، تعرف بهيئة حل الأزمات، صلاحية اتخاذ التدابير اللازمة تجاه بنك ما توجد في حالة عجز محقق أو متوقع من أجل تفادي أي أثر لذلك على الاستقرار المالي، والحد من اللجوء للتمويل العمومي، وذلك عن طريق الأدوات القانونية والوسائل المالية اللازمة.

وقد حدد مجلس الاستقرار المالي لائحة للخصائص اللازمة لوضع نظام فعال لحل الأزمات، والتي يجب إدراجها في التشريعات المعمول بها داخل كل ولاية اختصاص.

وفي هذا الإطار، استمر البنك في العمل مع مختلف الجهات المعنية على دراسة المتطلبات اللازمة لوضع إطار لحل الأزمات يستجيب للمعايير الدولية لمجلس الاستقرار الدولي. وقد أجريت دراسة لمعرفة مدى توافق المبادئ الدولية في هذا المجال مع مبادئ القانون المغربي. وتواصل هذا المشروع بإجراء دراسات حول النماذج القانونية والمؤسساتية والتشغيلية للدول التي تتوفر على مثل هذه الآلية.

3- حماية زبناء مؤسسات الائتمان

خلال سنة 2017، سهر بنك المغرب على ضمان احترام مؤسسات الائتمان لمقتضيات القانون المتعلقة بحماية المستهلك فيما يخص قروض العقار وقروض الاستهلاك. كما قامت بعثات المراقبة الميدانية التي أجريت في هذا الصدد بفحص الآليات التي وضعتها مؤسسات الائتمان لمعالجة الشكايات المقدمة من طرف زبنائها وكذلك التحقق من تنفيذ أحكام المادة 503 من مدونة التجارة، المتعلقة بإقفال الحسابات، وتطبيق المشترط المتعلق بتقلب سعر الفائدة.

وبالموازاة مع ذلك، واصل البنك معالجة الشكايات المقدمة من طرف زبناء مؤسسات الائتمان وأطلق مشروعا لتحسين الإطار التشغيلي المتعلق بهذا النشاط.

كما تابع أيضا نشاط المركز المغربي للوساطة البنكية.

1.3 - معالجة شكايات زبناء مؤسسات الائتمان

في سنة 2017، عملت مديرية الإشراف البنكي على معالجة 1.356 طلبا من طلبات الغير، مقابل 1.235 سنة 2016. وقد توزعت هذه الطلبات كما يلي:

- 590 شكاية قدمها زبناء مؤسسات الائتمان، مقابل 540 قدمت حتى نهاية سنة 2016؛
- 331 طلب بحث عن الحسابات صادر عن ورثة أشخاص متوفين، مقابل 321؛
- 435 طلبا صادرا عن السلطات القضائية بخصوص الإخبار بالحسابات، مقابل 367 خلال سنة 2016.

ويتبين من خلال تحليل نوعية الشكايات أن تلك التي تتعلق بسير الحسابات قد مثلت حوالي 41% من المجموع؛ أكثر من نصفها يخص إقفال الحسابات. أما الشكايات المتعلقة بشروط القرض فقد شكلت 26% من الشكايات المتوصل بها. ومن جهتها، مثلت الشكايات المتعلقة بوسائل الأداء، خاصة استخدام الشيكات،11% من الشكايات المتوصل بها.

رسم بياني 110: توزيع شكايات زبناء مؤسسات الائتمان التي توصل بها بنك المغرب حسب الفئات

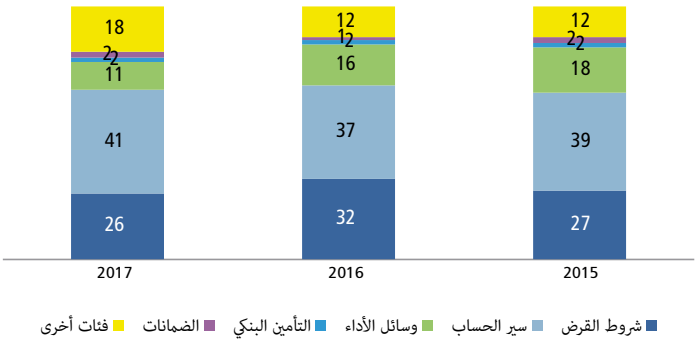

وقد وردت أكثر من 98% من الشكايات من قبل أشخاص ذاتيين.

وعلى غرار السنوات الماضية، يشير التوزيع الجهوي للشكايات إلى أن أغلبيتها صدرت عن مشتكين مستقرين في الدار البيضاء.

رسم بياني 111 : التوزيع الجهوي لشكايات زبناء مؤسسات الائتمان المقدمة لبنك المغرب - سنة 2017

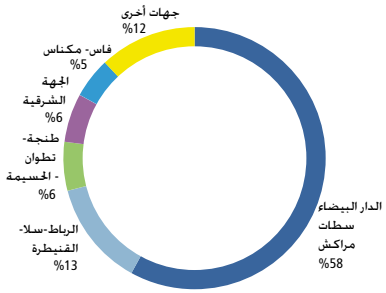

وتم البث في حوالي 85% من الشكايات لفائدة المشتكين مقابل 78% سنة 2016.

رسم بياني 112 : نسبة الشكايات التي توصل بها بنك المغرب من زبناء مؤسسات الائتمان وحسمت لفائدة المشتكين

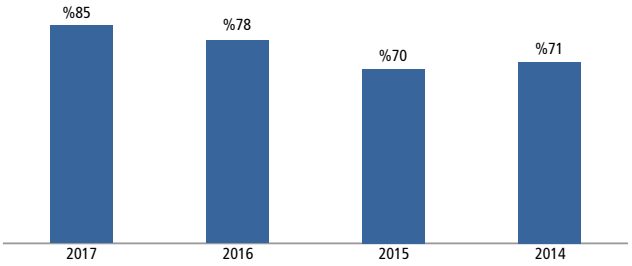

2.3-أنشطة الوساطة البنكية

أنشئ المركز المغربي للوساطة البنكية كجمعية لا تهدف إلى الربح. وأعضاؤها المؤسسون هم بنك المغرب، والوكالة الوطنية للنهوض بالمقاولات الصغيرة والمتوسطة، والمجموعة المهنية لبنوك المغرب (Maroc PME) ، والجمعية المهنية لشركات التمويل، والفيدرالية المغربية لجمعيات القروض الصغرى.

وهو يدير قسمين: قسم «مؤسساتي»، يعد اللجوء إليه طوعيا ومجانيا وهو خاص بالنزاعات المتعلقة بمبالغ تساوي أو تقل عن 000 000 1 درهم، وقسم «تعاقدي»، يؤدى عن اللجوء إليه، ويخص النزاعات التي تتعلق بمبالغ تفوق 000 000 1 درهم.

ومن مهامه:

- التسوية الودية للنزاعات التي تنشب بين البنوك وشركات التمويل، وجمعيات القروض الصغرى، من جهة، والزبناء، من جهة أخرى ؛
- تنظيم حملات للتحسيس وتشجيع الوساطة؛
- إبرام أي شراكة مع منظمات عمومية أو خصوصية، وطنية أو دولية، من أجل تطوير هذه الطريقة في حل النزاعات.

وفي سنة 2017، تلقى المركز المغربي للوساطة البنكية (CMMB) 412 ملفا كاملا، في إطار الوساطة المؤسساتية، تخص مبالغ متنازع عليها بلغت حوالي 21 مليون درهم. وضمن هذا المجموع، تم حل 228 ملفا بنجاح، في ما لم تسفر معالجة 101 ملف عن التوصل إلى الصلح ولا يزال 83 ملفا قيد المعالجة.

وتهم نوعية النزاعات التي تم تلقيها بشكل رئيسي النزاعات الخاصة بعمليات القيد المحاسبي(31%) وإقفال الحسابات (22%) و تحصيل الديون (18%) متبوعة بوسائل الأداء (11%) و بتسليم الوثائق(8%).

رسم بياني 113: نوعية الملفات المعروضة على الوساطة البنكية - 2017

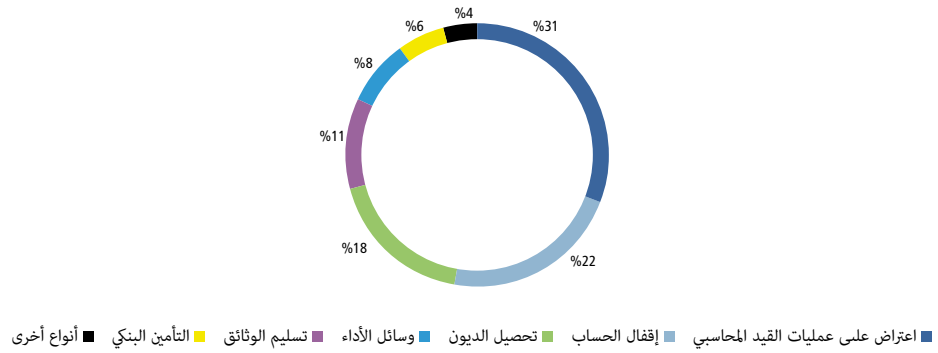

ويتم إيداع طلبات الوساطة البنكية أساسا من طرف الزبناء من الأشخاص الذاتيين (90%)، وتتعلق 80% منها بالعمليات مع البنوك و20% منها بالعمليات مع شركات التمويل.

ووردت حوالي 52% من الملفات التي تلقاها المركز المغربي للوساطة البنكية عن مشتكين مستقرين في منطقة الدار البيضاء.

وفيما يتعلق بالوساطة «التعاقدية»، فقد توصل المركز بملفين سنة 2017. ولم تقبل الوساطة المقترحة من قبل مؤسسات الائتمان المعنية.

3.3 - الإجراءات المتعلقة بالأنشطة غير المشروعة لتلقي الأموال من العموم

خلال سنة 2017، واصل البنك تتبع انتشار وأنشطة بعض الشركات المعروفة بشركات البيع الهرمي، التي تتلقى الأموال من العموم خارج أي إطار تنظيمي من خلال عروض تتعلق بتحقيق عائدات استثنائية عن طريق توظيف هذه الأموال. وقام البنك برصد حالات بعض الشركات المبلغ عنها من طرف البنوك. كما طالب هذه البنوك بالتحلي بمزيد من اليقظة تجاه هذا النوع من الشركات.

4.3 - المخاطر المرتبطة بالأصول المشفرة

خلال سنة 2017، وبالتشاور مع وزارة الاقتصاد والمالية والهيئة المغربية لأسواق الرساميل، حذر بنك المغرب العموم من المخاطر المرتبطة باستعمال العملة الافتراضية كوسيلة للأداء لاقتناء المنتوجات والخدمات.

ولهذا، قامت الهيئات الثلاثة بإصدار بيان مشترك أبرزت فيه المخاطر المرتبطة باستعمال العملات الافتراضية. وتتمثل هذه المخاطر خاصة في:

- غياب حماية الزبناء؛
- الطبيعة المتقلبة لمعدلات صرف هذه الأصول مقابل العملات القانونية؛
- احتمال استعمال هذه العملات لأغراض غير قانونية أو إجرامية، خاصة تبييض الأموال وتمويل الإرهاب.

إطار رقم 15: مفهموم «العملات الرقمية»

يعرف مجلس الاستقرار المالي «العملات الرقمية» على أنها تجسيدات رقمية للقيم، يصدرها مطورون خواص، وتكون بشكل عام محررة بوحدات الحساب الخاصة بهم. ولا تتوفر هذه العملات على مقابل ورقي ولا وجود لها إلا في شكل إلكتروني. كما أنها لا تستفيد من أي دعم من طرف أي حكومة أو أي بنك.

وأنظمة «العملات الرقمية» اللامركزية غير مستغلة من طرف أي هيئة، وغالبا ما تسمى بعملات مشفرة نظرا لتقنيات التشفير المستعملة. وليس «للعملات الرقمية» أي دعم سوى ثقة المستعملين في هذه الأدوات وانتظار أن يكون مستعملون آخرون على استعداد لتبادلها مقابل عملة سيادية أو بضائع وخدمات.

4 - أشغال مواكبة إطلاق المرصد المغربي للمقاولات الصغيرة جدا والصغيرة والمتوسطة

يهدف المرصد المغربي للمقاولات الصغيرة جدا والصغيرة والمتوسطة (OMTPME) إلى مركزة البيانات والمعلومات المتعلقة ببيئة المقاولات الصغيرة جدا والصغيرة والمتوسطة على المستوى الوطني والجهوي ووضع مؤشرات كمية ونوعية حول ظروف استفادتها من التمويل البنكي وآليات المواكبة. كما يهدف المرصد إلى معالجة النقص في البيانات الموثوق بها والمنتظمة بشأن المقاولات الصغيرة جدا والصغيرة والمتوسطة في المغرب، وكذا تحسين الاستفادة من مختلف الخدمات والمعلومات.

إطار رقم 16: الأعضاء المؤسسون للمرصد المغربي للمقاولات الصغيرة جدا والصغيرة والمتوسطة

يعتبر المرصد المغربي للمقاولات الصغيرة جدا والصغيرة والمتوسطة كجمعية غير ربحية. ويتشكل أعضاؤه كالتالي:

- بنك المغرب؛
- المندوبية السامية للتخطيط؛
- الوزارة المكلفة بالاقتصاد والمالية؛
- الوزارة المكلفة بالصناعة والتجارة؛
- الوزارة المكلفة بالشؤون العامة والحكامة؛
- الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي؛
- الوكالة الوطنية للنهوض بالمقاولة الصغيرة والمتوسطة؛
- التجمع المهني لبنوك المغرب؛
- المكتب المغربي للملكية الصناعية والتجارية؛
- الصندوق المركزي للضمان؛
- الاتحاد العام لمقاولات المغرب.

وواصل بنك المغرب، خلال سنة 2017، السهر إلى جانب شركائه، على إطلاق هذه المؤسسة. وقد وضع المرصد خلال هذه السنة إطارا لتبادل المعلومات مع المصادر الرئيسية للبيانات خاصة المديرية العامة للضرائب، والمكتب المغربي للملكية الفكرية والتجارية، وبنك المغرب، والصندوق الوطني للضمان الاجتماعي. وسمح التوقيع على هذه الاتفاقيات للمرصد باستلام التدفقات الأولية للبيانات بشكل فعلي وإطلاق عملية تأسيس قاعدة مجمعة حول المقاولات.

وموازاة مع ذلك، شرع المرصد في أشغال وضع المخطط المديري لنظامه المعلوماتي، وتم في هذا الصدد نشر طلب عروض لصياغة دفتر التحملات.

كما شارك المرصد المغربي للمقاولات الصغيرة جدا والصغيرة والمتوسطة في أشغال فريق العمل الخاص بالمقاولات الصغيرة جدا والصغيرة والمتوسطة التابع للشبكة العالمية حول الإدماج المالي «Alliance for Financial Inclusion AFI»، الذي يتشكل من أربعين بلدا ناشئا ونامیا، بهدف وضع سياسات لتسهيل استفادة المقاولات الصغيرة جدا والصغيرة والمتوسطة من الخدمات المالية.

5 - تشجيع المالية المستدامة

على هامش الدورة الثانية والعشرين لمؤتمر الدول الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن التغير المناخي (COP22) الذي انعقد بمدينة مراكش تحت رئاسة المغرب، وضعت خارطة طريق خاصة بالقطاع المالي بهدف ملاءمته مع أهداف التنمية المستدامة. وفي هذا الإطار، تم إدراج هذا الموضوع بشكل مستمر في جدول أعمال الاجتماعات نصف السنوية التي تجمع بين والي بنك المغرب ومجلس المجموعة المهنية لبنوك المغرب(GPBM) ، بهدف تقييم المبادرات التي اتخذت في إطار خارطة الطريق السالفة الذكر.

إطار رقم 17: خارطة الطريق الخاصة بملاءمة القطاع المالي مع رهانات التنمية المستدامة

تم التنسيق لخارطة الطريق الخاصة بملائمة القطاع المالي مع رهانات التنمية المستدامة من طرف بنك المغرب في إطار فريق عمل جمع بين الجهات التنظيمية ومهنيي القطاع المالي المغربي.

وترتكز هذه الخريطة، على الصعيد الوطني، على ٥ محاور استراتيجية تشمل تعبئة الموارد وعرض المنتجات والخدمات المستدامة، وحكامة المخاطر المرتبطة بالعوامل البيئية والاجتماعية، وتشجيع الإدماج المالي كناقلة للتنمية المستدامة، وتعزيز القدرات في مجال المالية المستدامة والشفافية وانضباط السوق.

وعلى الصعيد الإفريقي، وفي سياق التزام المغرب المتجدد بتشجيع التعاون الجهوي جنوب-جنوب، تهدف خارطة الطريق المذكورة أعلاه إلى تشجيع بروز التمويل الأخضر للبيئة على المستوى القاري من خلال استغلال الحضور القوي للقطاع المالي المغربي في إفريقيا، وكذلك المركز المالي للدار البيضاء «القطب المالي للدار البيضاء».

وفي هذا الإطار، تم تشجيع البنوك على توسيع خرائط المخاطر الخاصة بها لتشمل البعد الاجتماعي والبيئي. وقد أضافت بعض هذه البنوك على عروضها تمويل منتجات موجهة للحد من استهلاك الطاقة سواء من طرف الشركات أو الأسر.

أما فيما يخص تعبئة الموارد المراعية للبيئة، تم رصد مبادرات تتعلق بإصدار سندات اقتراض مراعية للبيئة، وتشكيل صناديق مخصصة للنجاعة الطاقية واللجوء إلى الصناديق المراعية للبيئة، خاصة الصندوق الأخضر للمناخ الذي أنشأته منظمة الأمم المتحدة.

وقد بذلت البنوك جهودا من حيث التواصل بخصوص أنشطتها في ميدان المسؤولية المجتمعية والبيئة، بصفتها مقاولات وبرسم مهامها كوسطاء ماليين.

وموازاة مع ذلك، سهر بنك المغرب على تتبع توجهات الهيئات الدولية في هذا الميدان، خاصة منها الصادرة عن مجلس الاستقرار المالي بخصوص التواصل.

إطار رقم 18: توجهات مجلس الاستقرار المالي في مجال التواصل حول المالية المستدامة

بمناسبة الدورة 21 لمؤتمر الدول الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن التغير المناخي، أنشأ مجلس الاستقرار المالي فريق عمل يعنى بالتواصل المالي المرتبط بالمناخ (TFCD)، وهو يضم 32 عضوا مكلفين باقتراح المبادئ التوجيهية لتقديم التقارير حول المخاطر المناخية وذلك من خلال تحديد الممارسات الفضلى التي تسمح بتحسين مضمونها، وإمكانية الحصول عليها، ونجاعتها.

ويهدف هذا الإطار الإخباري والطوعي إلى السماح للمستثمرين وهيئات الاقتراض والتأمين والتغطية خاصة باتخاذ قرارات مستنيرة، وللجهات التنظيمية بمقاربة وفهم المخاطر المالية المرتبطة بالمناخ بشكل أحسن.

وقد تم إصدار التقرير النهائي لمجلس الاستقرار المالي حول التواصل المالي المرتبط بالمناخ في يونيو 2017. وسلطت هذه الهيئة الضوء في هذا التقرير على الفرص التي تتيحها التغيرات المناخية بالنسبة للفاعلين الاقتصاديين، خاصة من حيث النجاعة الطاقية، وتطوير منتوجات وخدمات جديدة، وبروز أسواق جديدة. وموازاة مع ذلك، ركز التقرير على المخاطر المرتبطة بالمناخ، وهي كالتالي:

- الخطر المادي المرتبط بالتغيرات المناخية؛
- خطر الانتقال إلى اقتصاد أكثر اعتدالا من حيث استهلاك الكربون والذي قد يؤدي إلى نقصان قيمة الأصول المالية الكثيفة الكربون.

ويوصى التقرير بإدراج التواصل المالي المرتبط بالمناخ في الإصدارات السنوية للمنظمات. ويشمل هذا التواصل 4 مجالات تتعلق بالحكامة، والاستراتيجية، وتدبير المخاطر والمؤشرات في هذا المجال.

وهكذا، شارك بنك المغرب في عدة منتديات دولية للتشاور مع الهيئات الرقابية والبنوك المركزية لمناقشة هذه المواضيع. وقد اتضح أن هناك خطرين أساسيين يستحقان الاهتمام وهما المخاطر المادية و مخاطر الانتقال.

إطار رقم 19: المخاطر المالية المرتبطة بالتغيرات المناخية

تتجسد المخاطر المالية المرتبطة بالتغيرات المناخية في شكل خسارات تتسبب فيها مباشرة ظواهر الطقس أو الكوارث الطبيعية، وهي المخاطر المسماة بالمخاطر «المادية»، أو في شكل تغييرات في تقييم الأصول الممتلكة في محفظات الفاعلين الاقتصاديين بسبب الانتقال نحو اقتصاد منخفض الكربون، وهي المخاطر المعروفة بمخاطر «الانتقال».

المخاطر المادية: يمكن أن تؤثر المخاطر المناخية على القطاع البنكي عن طريق عدة قنوات. فإضافة للخسارات المباشرة التي قد تلحق البنوك والتي تتعلق بمخاطر التشغيل، يمكن أن تنتج هذه الآثار إلى خسارات تلحق بالأطراف المقابلة (المقاولات والأسر) ويمكن أن تأخذ هذه الآثار شكل المخاطر الأكثر تقليدية التي تتعرض لها البنوك، كمخاطر الائتمان، ومخاطر السوق، ومخاطر السيولة. وترتبط حدة هذه المخاطر في نهاية المطاف بالنسبة للبنوك بتوفر أو عدم توفر التغطية التأمينية.

مخاطر الانتقال: تنتج هذه المخاطر من جهتها عن التعديلات المنجزة بهدف الانتقال نحو اقتصاد منخفض من حيث انبعاثات الغازات المسببة للاحتباس الحراري، خاصة حين تكون هذه التعديلات متوقعة بشكل سيئ أو حين يتم إدخالها بشكل مفاجئ. ويمكن أن تعرف القطاعات والمقاولات ومشاريع الاستثمار التي قد لا توافق التوجهات المناخية المحددة تهديدا لاستمراريتها المالية على المدى الطويل. ومن شأن نقصان قيمة الأصول المالية المترابطة أن تؤثر على حصيلة البنوك وعلى الاستقرار المالي. ومن أجل الحد من هذه المخاطر، تطالب البنوك بأخذ العوامل المناخية والاجتماعية بعين الاعتبار عند اتخاذ قراراتها بخصوص الاستثمار والتمويل، وكذلك مواكبة زبنائها في عملية انتقال تدريجي ومحكم نحو اقتصاد منخفض الكربون.

كما أطلق بنك المغرب برنامجا يهدف إلى تعزيز القدرات الداخلية في هذا المجال. وقام بدراسات للمقارنة حول وسائل النهوض بمالية تخدم التنمية المستدامة.

ونظم بنك المغرب في سنة 2017 زيارة دراسة لدى البنك المركزي لهولندا تتعلق بالمالية المستدامة، وذلك للتعرف على تجربة هذا البلد في هذا لميدان.

وسيواصل بنك المغرب تتبع النقاش الدائر، على الصعيد الدولي، حول المعالجة الاحترازية للأصول المالية التي تعتبر أصولا «خضراء» أو «داكنة» حسب آثارها على المناخ.

6 - التشاور مع الجمعيات المهنية

عقد البنك المركزي، خلال سنة 2017، اجتماعات مع الجمعيات المهنية البنكية بغية تقييم تنفيذ خرائط الطريق المحددة في إطار التشاور وتبادل الآراء بشأن الإصلاحات والمسائل التي تسترعي اهتمام الفاعلين في القطاع بصفة مباشرة أو غير مباشرة.

فبالنسبة للاجتماعات المنعقدة مع المجموعة المهنية لبنوك المغرب(GPBM)، شملت المواضيع المدروسة خاصة المسائل المرتبطة بالتحضيرات للانتقال نحو نظام صرف أكثر مرونة، وتقدم الإصلاحات التنظيمية الأساسية. وتمت دراسة تطور ظروف تمويل الاقتصاد خاصة المقاولات الصغيرة جدا والصغيرة والمتوسطة، حيث تعلقت المواضيع بحماية الزبناء الذين يستفيدون من الخدمات البنكية، والإدماج المالي، وأنظمة الأداء. ويشمل التشاور مع مهنيي القطاع، من الآن فصاعدا، البعد الخاص برهانات التحول الرقمي وتشجيع المالية المستدامة.

أما المشاورات مع الجمعية المهنية لشركات التمويل(APSF)، فقد شمل نشاط ووضعية القطاع، والمنافسة، والقوانين الاحترازية وكذا حماية الزبناء.

أما بالنسبة للفدرالية الوطنية لجمعيات القروض الصغرى(FNAM)، فقد شملت مواضيع النقاش تطوير هذا النشاط وآفاقه ومخاطره والإصلاحات القانونية والتنظيمية المتعلقة به. كما شملت تقدم شبكة القروض الصغرى التضامنية التي تتكون من 8 جمعيات، وكذا مسألة انضمام هذه الجمعيات لمكتب القروض .

7 - التعاون الدولي

خلال سنة 2017، عزز البنك تعاونه مع البنوك المركزية الأخرى والمؤسسات المالية الدولية من خلال تنظيم ندوات في المغرب بالتعاون مع هؤلاء الشركاء، أو من خلال مشاركته في لقاءات منظمة في الخارج.

وفي هذا الإطار، نظم البنك بتعاون مع مجلس الخدمات المالية الإسلامية(IFSB)، وبدعم من البنك الإسلامي للتنمية(BID)، من 28 فبراير إلى 3 مارس 2017، ورشة إقليمية حول موضوع التنظيم الاحترازي المنطبق على البنوك التشاركية. وقد عرف هذا الحدث مشاركة ممثلي وزارة الاقتصاد والمالية، والأمانة العامة للحكومة، والبنك الإسلامي للتنمية، والبنك الإفريقي للتنمية، وهيئات التنظيم والمراقبة لإفريقيا والشرق الأوسط، ولجنة الشريعة للمالية التشاركية وبنوك ونوافذ تشاركية.

كما استضاف البنك، في مدينة الدار البيضاء، ندوة حول التحول الرقمي والاستقرار المالي في المنطقة الأورو-متوسطية، بالتعاون مع بنك فرنسا والبنك الدولي. وقد شارك في هذه الندوة المسؤولون عن الإشراف البنكي في دول البحر الأبيض المتوسط وممثلو المؤسسات الدولية، خاصة البنك الدولي ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي (OCDE) والمجموعة الاستشارية لمساعدة الفقراء (CGAP). وفي ميدان المالية التشاركية، شاركت مديرية الإشراف البنكي في شهر أكتوبر من هذه السنة في مؤتمر قمة مجلس الخدمات المالية الإسلامية وفي الاجتماعات السابقة لهذا المؤتمر في أبو ظبي. كما شاركت في اجتماع مجموعة التمويل والاستثمار الإسلامي العالمي المنعقد في لندن، و عرضت تجربتها خلال ندوة عقدت في معهد العالم العربي في مدريد تحت عنوان «المؤسسات المالية الإسلامية في دول الانتقال العربية: حلول من أجل التنمية المالية». كما شاركت في الدورة الثانية للمنتدى العام للمجلس العام للبنوك والمؤسسات المالية الإسلامية (CIBAFI[17]) في الأردن تحت عنوان «التحديث اللازم للممارسات البنكية نحو صمود وازدهار مشتركين»، وشاركت في أشغال اجتماع البنوك المركزية والهيئات النقدية للبلدان الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي (OIC) المنعقدة في تركيا.

وفي مجال مكافحة تبييض الأموال وتمويل الإرهاب، شاركت مديرية الإشراف البنكي في الجمع العام الخامس والعشرين لمجموعة العمل المالي لمنطقة إفريقيا والشرق الأوسط(GAFIMOAN)، وكذا في اجتماعات فرق عملها التي انعقدت من 22 إلى 27 أبريل في الكويت.

ومن جهة أخرى، واصل بنك المغرب مشاركته في مختلف اللجن وفرق العمل التابعة لصندوق النقد العربي حول القضايا المرتبطة بالإشراف البنكي.

وفي إطار تبادل الخبرات، استقبل بنك المغرب، خلال هذه السنة، وفدا من البنك المركزي للكونغو، والذي حل بالمغرب للتعرف على التجربة المغربية في مجال تأسيس صندوق لضمان الودائع. وموازاة مع ذلك، قام إطاران من مديرية الإشراف البنكي بتنشيط أنشطة للتكوين لفائدة مراقبين من اللجنة البنكية للاتحاد النقدي لغرب إفريقيا حول نظام بازل 3 والإشراف المرتكز على المخاطر.

8 - الموارد البشرية والتقنية للإشراف البنكي

وصل العدد الإجمالي لمستخدمي مديرية الإشراف البنكي، في نهاية دجنبر 2017، إلى 99 مستخدما بارتفاع بنسبة 8% مقارنة بسنة 2016. ويتولى حوالي ثلثي هذا العدد أنشطة مراقبة مؤسسات الائتمان والهيئات المعتبرة في حكمها، بينما يتكلف 24% منهم بصياغة النصوص التنظيمية وإنجاز الدراسات، و10% منهم بوظائف الدعم.

17 يُعتبر المجلس العام للبنوك والمؤسسات المالية الإسلامية مؤسسة دولية أسست بمبادرة من البنك الإسلامي للتنمية بهدف دعم وحماية صناعة الخدمات المالية الإسلامية. كما تهدف هذه المؤسسة إلى الرفع من مستوى تأهيل الموارد البشرية لصناعة الخدمات المالية الإسلامية، وتوحيد التكوين وتوفير خدمة الاعتماد على المستوى الدولي.

ولا يتجاوز عمر حوالي 79% منهم 45 سنة، من بينهم 68% يتوفرون على أقدمية تزيد عن 5 سنوات ونصفهم من النساء. ويتوفر حوالي 75% من مستخدمي مديرية الإشراف البنكي على شهادات عالية تعادل أو تفوق مستوى الباكالوريا + 5 سنوات.

وتولي مديرية الإشراف البنكي أهمية كبيرة للتكوين المستمر لمستخدميها وذلك في سياق يتميز بتطور دائم للقواعد التنظيمية البنكية الوطنية والدولية وممارسات الإشراف، وكذا ببروز توجهات وأشكال جديدة من للمخاطر.

وواصل بنك المغرب، خلال 2017، جهوده المتعلقة بالتكوين بهدف تعزيز قدرات المشرفين. فقد استفاد حوالي 88% من مستخدمي مديرية الإشراف البنكي من تكوين واحد على الأقل مما يمثل مجموع 544 يوم/فرد من التكوين في المغرب و93 يوم/فرد على المستوى الدولي.

وقد شمل برنامج التكوين لهذه السنة 79 نشاطا، خاصة في الميادين المرتبطة بالمعيار IFRS 9 المتعلق بالأدوات المالية ومخاطر سعر الفائدة ومخاطر السوق والمخاطر المتعلقة بالأمن الإلكتروني والتنظيم الاحترازي. وقد تم التركيز بشكل خاص على ميادين مكافحة تبييض الأموال وتمويل الإرهاب والمالية التشاركية. وحل الأزمات ومعالجة الصعوبات التي تواجهها مؤسسات الائتمان وكذا المالية المستدامة.

كما ساهمت مديرية الإشراف البنكي في تكوين الطلبة، وذلك باستقبال 36 متدربا خلال سنة 2017، من بينهم 8 برسم تدريب آخر السنة الدراسية.

أما على مستوى الأدوات الخاصة بالإشراف، تتوفر مديرية الإشراف البنكي على تطبيقات معلوماتية تدعم عمليات المراقبة المستمرة والمراقبة الميدانية.

إطار رقم 20: التطبيقات المعلوماتية الخاصة بالإشراف البنكي

قاعدة وحدات النظام المالي المغربية «BASFIM»: وهو نظام يسمح للمشرفين بتلقي وتخزين واستخلاص التقارير التنظيمية الخاصة بمؤسسات الائتمان. وتشمل هذه التقارير بيانات محاسباتية واحترازية.

منهجية التنقيط الداخلي « SANEC»: وهي أداة لتدبير ملفات التنقيط الخاصة بمؤسسات الائتمان.

أداة التدبير في إطار مهام المراقبة «GMC»: وهو نظام لتدبير مهام المراقبة الميدانية لدى مؤسسات الائتمان والهيئات المعتبرة في حكمها، وتتبع تنفيذ التوصيات الصادرة بخصوصها.

وخلال سنة 2017، أطلق بنك المغرب بعثة لدراسة أنظمة المعلومات من أجل تحسينها. وفي هذا الإطار، عقدت عدة اجتماعات مع المستخدمين الداخليين وعينة من المؤسسات الخاضعة للإشراف البنكي وكذا شركائهم، وذلك للتعرف على تطلعاتهم .

وعلى أساس هذا التشخيص، سيتم وضع نظام خلال سنة 2018 وتوزيعه في شكل حزمات من المشاريع المعلوماتية التي سيتم تجسيدها على أرض الواقع.

بنك المغرب

الملحقات

بنك المغرب

بنك المغرب

الملحق 1

الهيكل التنظيمي لمديرية الإشراف البنكي

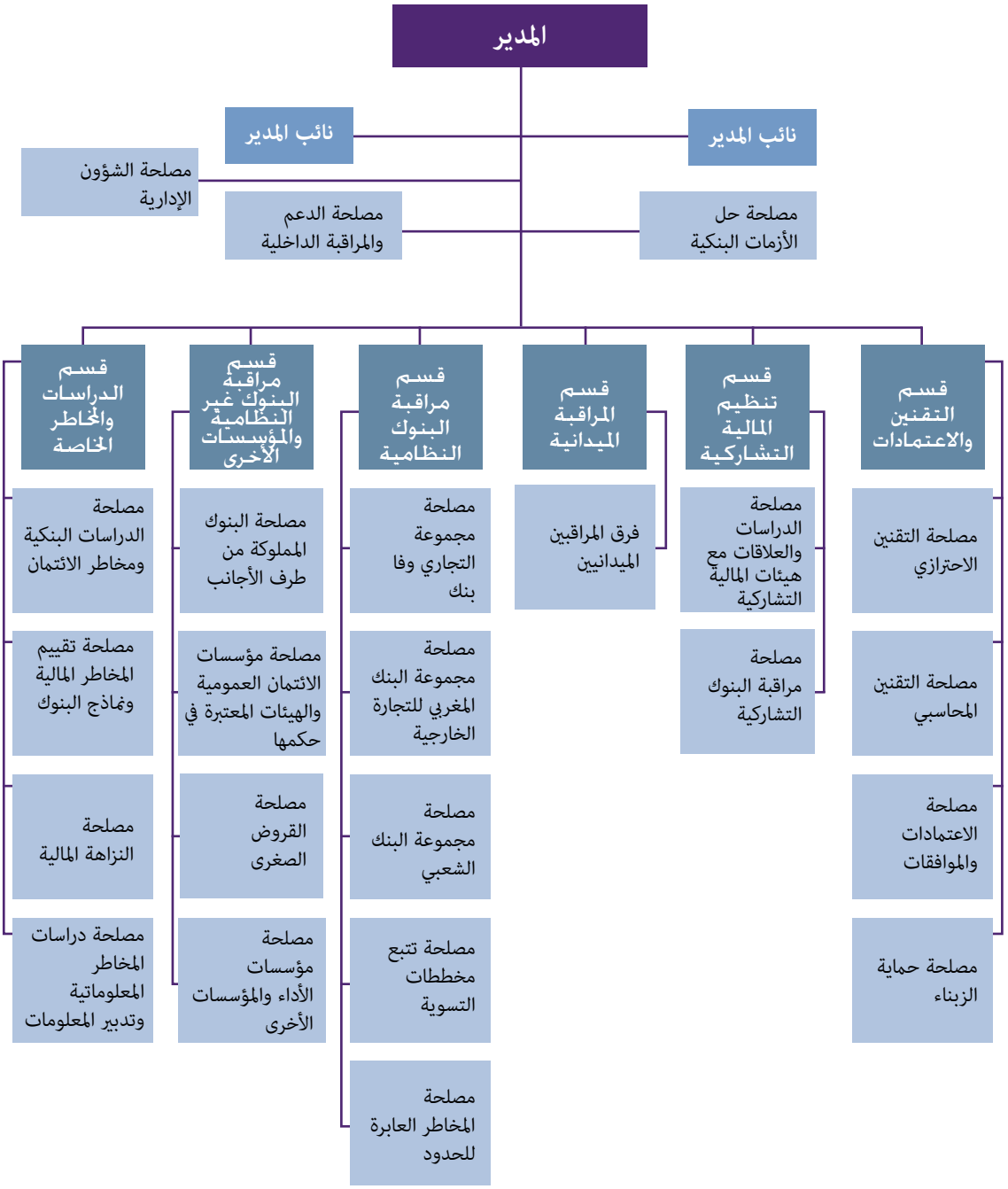

الملحق 2

لائحة مؤسسات الائتمان المعتمدة - دجنبر 2017

البنوك

تسمية المؤسسة	عنوان المقر الرئيسي
البريد بنك	798، ملتقى شارع غاندي وابراهيم الروداني – الدار البيضاء
البنك العربي ش.م.ع	174، شارع محمد الخامس - الدار البيضاء
التجاري وفا بنك	2، شارع مولاي يوسف – الدار البيضاء
بنك العمل	288، شارع محمد الزرقطوني - الدار البيضاء
البنك المركزي الشعبي« (BCP) »	101، شارع محمد الزرقطوني - الدار البيضاء
البنك المغربي للتجارة الخارجية« (BMCE BANK) »	140، محج الحسن الثاني، 20000 - الدار البيضاء
البنك المغربي للتجارة والصناعة« BMCI »	26، ساحة الأمم المتحدة - الدار البيضاء
البنك الشعبي للجهة الوسطى الجنوبية	محج الحسن الثاني – أكادير
البنك الشعبي لفاس – تازة	ملتقى زنقة علال لوديي وزنقة عبد العالي بنشقرون – فاس
البنك الشعبي للعيون	9، شارع محمد الخامس – العيون
البنك الشعبي لمراكش – بني ملال	محج عبد الكريم الخطابي – مراكش
البنك الشعبي لمكناس	4، زنقة الإسكندرية – مكناس
البنك الشعبي للناظور – الحسيمة	113، شارع المسيرة – الناظور
البنك الشعبي لوجدة	شارع الدرفوفي – وجدة
البنك الشعبي للرباط - القنيطرة	3، محج طرابلس – الرباط
البنك الشعبي لطنجة – تطوان	76، محج محمد الخامس – طنجة
صندوق الإيداع والتدبير رأسمال (CDG Capital)	ساحة مولاي الحسن، عمارة المامونية – الرباط
القرض الفلاحي المغربي(CAM)	2، محج الجزائر – الرباط
س.ف.ج بنك (CFG BANK)	5-7، زنقة ابن طفيل – الدار البيضاء
سيتي بنك المغرب	تجزئة التوفيق، عمارة 1، مجموعة زينيت مليونيوم، سيدي معروف – الدار البيضاء
القرض العقاري والسياحي(CIH)	187، محج الحسن الثاني – الدار البيضاء
مصرف المغرب	48-58، شارع محمد الخامس – الدار البيضاء
صندوق تجهيز الجماعات المحلية(FEC)	ملتقى ا محج بن بركة ومحج النخيل – حي الرياض – الرباط
ميديا فينانس	27، شارع مولاي يوسف، 20060 – الدار البيضاء
الشركة العامة المغربية للأبناك	55، شارع عبد المومن – الدار البيضاء
الاتحاد المغربي للأبناك(UMB)	36، زنقة الطاهر السبتي – الدار البيضاء
بنكو ساباديل	مركز البرجين التوأمين، البرج الغربي، الطابق 12– الدار البيضاء
صندوق الادخار والتقاعد لبرشلونة (لاكايشا بنك ش.م)	179، شارع أنفا – الدار البيضاء

بنوك و نوافذ تشاركية

تسمية المؤسسة	عنوان المقر الرئيسي
أمنية بنك	397, طريق الجامعة, الدار البيضاء
بنك اليسر	162, زاوية شارع أنفا وزنقة موليير
بنك الصفاء	4, زنقة صنعاء, الدار البيضاء
الأخضر بنك	زاوية محج الجزائر وزنقة وهران, حسان, الرباط
بنك التمويل والانماء	157, محج الحسن الثاني, الدار البيضاء
الرضا	48-58 ,شارع محمد الخامس, الدار البيضاء
نجمة	26 ساحة الأمم المتحدة, الدار البيضاء
دار الأمان	55 شارع عبد المومن, الدار البيضاء

شركات قروض الاستهلاك

تسمية المؤسسة	عنوان المقر الرئيسي
فيفاليس سلف	369، شارع الزرقطوني - الدار البيضاء
دار السلف ش.م.	207 ، شارع الزرقطوني - الدار البيضاء
تسليف	29، شارع مولاي يوسف - الدار البيضاء
رونو الدولية للائتمان بالمغرب للتمويل ش.م.	44، شارع خالد بن الوليد، عين السبع - الدار البيضاء
سلفين	زينيت ميلينيوم، عمارة 8، سيدي معروف - الدار البيضاء
سلف المستقبل ش.م.	20، شارع مكة - العيون
شركة تمويل الشراء بالسلف (صوفاك كريدي)	57، شارع عبد المومن- الدار البيضاء
شركة التمويل الجديد بالسلف (فناك)	ساحة رابعة العدوية، إقامة قيس - أكدال - الرباط
شركة التجهيز المنزلي (كريدي إكدوم)	127، ملتقى شارع الزرقطوني وزنقة ابن بوريد 20100 - الدار البيضاء
شركة الشمال الإفريقي للسلف (صوناك)	29، شارع محمد الخامس - فاس
أكسا سلف	122، محج مولاي الحسن الأول - الدار البيضاء
الشركة الجهوية لقروض الاستهلاك (صوريك كريدي)	256، شارع الزرقطوني - الدار البيضاء
السلف الأخضر	1، ساحة باندونغ - الدار البيضاء
وفا سلف	72، ملتقى زنقة رام الله وشارع عبد المومن - الدار البيضاء

شركات القرض العقاري

تسمية المؤسسة	عنوان المقر الرئيسي
التجاري للعقار	2، شارع مولاي يوسف - الدار البيضاء
وفا إيموبلييي	112، زاوية شارع عبد المومن وزنقة رامبراند - الدار البيضاء

شركات تحصيل وشراء الديون

تسمية المؤسسة	عنوان المقر الرئيسي
التجاري فاكطورينغ	2، شارع مولاي يوسف - الدار البيضاء
مغرب فاكطورينغ	63، شارع مولاي يوسف، إقامة أدريانا، الطابق الأول - صندوق البريد 20060 - الدار البيضاء

شركات القروض الإيجارية

تسمية المؤسسة	عنوان المقر الرئيسي
القرض الإيجاري للبنك المغربي للتجارة والصناعة	تجزئة لاكولين 2، تجزئة رقم 3، طريق النواصر- سيدي معروف - الدار البيضاء
الشركة المغربية لإيجار التجهيزات (المغربية للإيجار)	57، ملتقى زنقة بنيل وشارع عبد المومن - الدار البيضاء
مصرف المغرب للائتمان الإيجاري وشراء الديون	48-58، شارع الزرقطوني- الدار البيضاء
الشركة العامة للائتمان الإيجاري بالمغرب (سوجيليز المغرب)	55، شارع عبد المومن - الدار البيضاء
الشركة المغاربية للائتمان الإيجاري (مغرب باي)	45، شارع مولاي يوسف - الدار البيضاء
وفاباي	39-41، ملتقى شارع مولاي يوسف وزنقة عبد القادر المازني 20100 - الدار البيضاء

شركات الكفالة

تسمية المؤسسة	عنوان المقر الرئيسي
فينيا	101، شارع عبد المومن - الدار البيضاء
دار الضمان	288، شارع الزرقطوني- الدار البيضاء

شركات تدبير وسائل الأداء

تسمية المؤسسة	عنوان المقر الرئيسي
مركز النقديات	فضاء باب أنفا، 8، ملتقى شارع أنفا محج مولاي رشيد - 20050 الدار البيضاء
M2MSPS	20، زنقة موسى بن نصير - الدار البيضاء
وفا كاش	15، زنقة ادريس الحريزي - الدار البيضاء

شركات تمويل أخرى

تسمية المؤسسة	عنوان المقر الرئيسي
شركة التمويل للتنمية الفلاحية « S.F.D.A »	28، زنقة أبو فارس المريني، ص. ب. 49 - الرباط
دار الصفاء للتمويل	4، زنقة صنعاء - الدار البيضاء
جيدة	ساحة مولاي الحسن، عمارة دليل - الرباط

الملحق 3

لائحة البنوك الحرة

تسمية المؤسسة	عنوان المقر الرئيسي
البنك التجاري الدولي - بنك حر (ATTIJARI I.B B.O.S)	58، شارع باستور - طنجة
البنك الدولي لطنجة - بنك حر (B.I.T B.O.S)	ملتقى شارع محمد الخامس وزنقة موسى بن نصير - طنجة
بنك حر - مجموعة BMCI BOS	المنطقة الحرة لطنجة، طريق الرباط - طنجة
الشركة العامة الحرة بطنجة - بنك حر	58، محج محمد الخامس - طنجة
فرع البنك المغربي للتجارة الخارجية - بنك حر (SUCCURSALE O.S BMCE)	المنطقة الحرة، ميناء طنجة، ص.ب. 513 - طنجة
فرع البنك الدولي لمجموعة الشعبي - بنك حر (CIB BOS)	جزء 45 - D المنطقة الحرة، ميناء طنجة، طريق الرباط - طنجة

الملحق 4

لائحة جمعيات القروض الصغرى

تسمية المؤسسة	عنوان المقر الرئيسي
جمعية الأمانة لتنمية المقاولات الصغرى (الأمانة)	40، زنقة فضيلة، المنطقة الصناعية، ح.ي.م.، الرباط، 10000
جمعية الكرامة للقروض الصغرى (الكرامة)	38، شارع عبد المومن، شقة 23، الطابق الرابع، حسان - الرباط
جمعية الإسماعيلية للقروض الصغرى (AIMC)	115، شارع لهبول - ص.ب. 2070 مكناس
التضامن (الجمعية المغربية للتضامن بلا حدود)	1، زنقة أبي ذر الغفاري - حي ولي العهد - الطابق الأول - فاس
الجمعية المغربية واد سرو للقروض الصغرى (AMOS)	زنقة واد سبو، حي التقدم-القباب - خنيفرة
الجمعية التطوانية للمبادرات الاجتماعية المهنية (ATIL)	محج الحسن الثاني، رقم 70، إقامة بالوما بلانكا، الطابق الأول، رقم 1 - تطوان
التوفيق للتمويل الصغير	3، زنقة الدكتور فير، إقامة باسيو - الدار البيضاء
مؤسسة أرضي (ARDI) للقروض الصغرى	محج الحسن الثاني، حي ابن سينا، زنقة إيران، تمارة المركز
مؤسسة الشمال للقروض الصغرى	رقم 6، زنقة رشيد رضا، إقامة حياة 2، الطابق الوسيط، الشقة 34 - طنجة
مؤسسة التنمية المحلية والشراكة (FONDEP)	إقامة سرايا، زاوية شارع الرياض محج الأرز، حي الرياض - الرباط 10100
توادا	119، شارع المقاومة، الشقة 27 - الرباط
باب الرزق الجميل	82، زنقة سمية، زاوية شارع عبد المومن، الدار البيضاء
المؤسسة المغربية لدعم المقاولة الصغرى (إنماء)	ملتقى زنقة المعمورة وزنقة الملكة إليزابيث الثانية، العمارة أ، الطابق الثاني، الشقة 2 - القنيطرة

الملحق 5

لائحة مؤسسات الأداء المتخصصة في تحويل الأموال

تسمية المؤسسة	العنوان
ضمان كاش (DAMANE CASH)	212، شارع محمد الخامس، إقامة إليت، مكتب 211، جليز، مراكش
أوروصول (EUROSOL)	إقامة أحسن دار، الشقة 3 و4، شارع الحسن الثاني - الرباط
ميا للخدمات المالية (MEA FINANCE SERVICE)	إقامة هادي رقم 27، زنقة سليم الشرقاوي، الطابق السادس، الدار البيضاء
كاش بلوس (CASH PLUS)	1، زنقة بلبياد، حي المستشفيات - الدار البيضاء
ترانسفير إكسبريس (TRANSFERT EXPRESS)	282، زاوية شارع المقاومة وزنقة ستراسبورغ - الدار البيضاء
مونيون موروكو (MONEYON MAROC)	52، شارع الزرقطوني، فضاء الريادة - الدار البيضاء
البريد كاش	202، شارع الروداني، الدار البيضاء
مكتب الصرف الإماراتي بالمغرب (UAE EXCHANGE MOROCCO)	36، شارع المسيرة الخضراء، الطابق الثاني - الدار البيضاء
المغرب لمعالجة العمليات MAROC TRAITEMENT DE TRANSACTIONS (M2T)	تكنوبارك، طريق النواصر، ص.ب. 16430 - الدار البيضاء

مؤسسات أخرى

تسمية المؤسسة	العنوان
صندوق الإيداع والتدبير	ساحة مولاي الحسن - الرباط
الصندوق المركزي للضمان	شارع الرياض، حي الرياض - الرباط

الملحق 6

الحصيلة التراكمية للبنوك - الأنشطة بالمغرب

في 31 دجنبر 2017

(بآلاف الدراهم)

الأصول	31/12/2016	31/12/2017
قيم في الصندوق ولدى البنوك المركزية والخزينة العامة ومصلحة الشيكات البريدية	**38 732 560**	**38 067 956**
ديون مستحقة على مؤسسات الائتمان والهيئات المعتبرة في حكمها	**145 824 047**	**157 534 549**
تحت الطلب	21 396 193	33 423 120
لأجَل	124 427 854	124 111 429
ديون على الزبناء	**712 632 562**	**740 407 872**
تسهيلات الخزينة وقروض الاستهلاك	222 079 987	219 855 112
قروض للتجهيز	177 077 996	197 128 042
قروض عقارية	246 182 643	256 722 413
قروض أخرى	67 291 936	66 702 305
ديون مكتسبة عن طريق تحصيل وشراء الديون	**3 811 370**	**4 170 298**
سندات التداول والتوظيف	**180 874 442**	**200 792 905**
سندات الخزينة والقيم المماثلة	92 477 388	112 324 476
سندات دين أخرى	15 358 293	17 440 073
سندات الملكية	73 038 761	71 028 356
أصول أخرى	**20 231 443**	**20 730 643**
سندات الاستثمار	**27 326 364**	**28 334 108**
سندات الخزينة والقيم المماثلة	25 865 539	26 878 208
سندات دين أخرى	1 460 825	1 455 900
سندات المساهمة واستخدامات مماثلة	**37 321 050**	**45 059 665**
ديون ثانوية	**799 812**	**648 591**
أصول ثابتة ممنوحة في إطار القروض الإيجارية والكراء	**833 305**	**1 452 498**
أصول ثابتة غير مجسدة	**5 393 924**	**5 366 412**
أصول ثابتة مجسدة	**24 978 150**	**28 558 035**
مجموع الأصول	**1 198 759 029**	**1 271 123 531**

(بآلاف الدراهم)

الخصوم	31/12/2016	31/12/2017
البنوك المركزية والخزينة العامة ومصلحة الشيكات البريدية	**17**	**8 442**
ديون على مؤسسات الائتمان والهيئات المعتبرة في حكمها	**93 687 199**	**100 190 294**
- تحت الطلب	25 054 751	18 765 127
- لأجَل	68 632 448	81 425 167
ودائع الزبناء	**854 080 506**	**901 442 364**
- حسابات تحت الطلب دائنة	511 025 522	553 292 783
- حسابات الادخار	145 552 515	153 427 890
- ودائع لأجَل	172 066 035	168 197 535
- حسابات دائنة أخرى	25 436 434	26 524 156
الإصدارات من سندات الدين	**52 645 615**	**57 874 794**
- سندات دين قابلة للتداول	43 521 329	48 021 003
- اقتراضات سندية	7 416 238	8 963 488
- إصدارات أخرى من سندات الدين	1 708 048	890 303
خصوم أخرى	31 595 321	31 149 307
مؤن عن المخاطر والتحملات	**11 311 640**	**12 721 355**
مؤن مقننة		
دعم وأموال عمومية مرصودة وصناديق ضمان خاصة	**3 213 980**	**3 650 801**
ديون ثانوية	**34 388 647**	**41 478 790**
فوارق إعادة التقييم	**421**	**420**
احتياطيات ومكافآت مرتبطة بالرأسمال	**73 715 910**	**80 493 778**
الرأسمال	**25 956 933**	**25 864 789**
مساهمون-رأسمال غير مدفوع (-)	**-48 000**	**-48 000**
مرحل من جديد (+/-)	**5 907 963**	**5 746 793**
نتائج صافية في انتظار التوزيع (+/-)	**45 265**	**-280 434**
النتيجة الصافية للسنة المالية (+/-)	**12 257 612**	**10 830 037**
مجموع الخصوم	**1 198 759 029**	**1 271 123 531**

(بآلاف الدراهم)

خارج الحصيلة	31/12/2016	31/12/2017
تعهدات ممنوحة	**236 141 431**	**270 470 799**
تعهدات بالتمويل ممنوحة لفائدة مؤسسات الائتمان والهيئات المعتبرة في حكمها	3 019 250	7 314 916
تعهدات بالتمويل ممنوحة لفائدة الزبناء	96 783 044	114 817 620
تعهدات بالضمان بأمر من مؤسسات الائتمان والهيئات المعتبرة في حكمها	47 252 580	54 698 757
تعهدات بالضمان بأمر من الزبناء	88 947 732	91 681 468
سندات مشتراة في إطار البيع الاسترادادي	78 357	78 357
سندات أخرى للتسليم	60 468	1 879 681
تعهدات مستلمة	**78 316 188**	**85 000 220**
تعهدات بالتمويل مستلمة من مؤسسات الائتمان والهيئات المعتبرة في حكمها	5 296 486	2 765 537
تعهدات بالضمان مستلمة من مؤسسات الائتمان والهيئات المعتبرة في حكمها	63 378 357	71 884 614
تعهدات بالضمان مستلمة من الدولة ومختلف هيئات الضمان	9 639 797	10 322 216
سندات مبيعة في إطار البيع الاسترادادي		
سندات أخرى للاستلام	1 548	27 853

الملحق 7

البيان التراكمي لأرصدة التدبير الخاصة بالبنوك - الأنشطة بالمغرب
من فاتح يناير إلى 31 دجنبر2017

(بآلاف الدراهم)

	31/12/2016	31/12/2017
+ فوائد وعائدات مماثلة	44 640 842	45 506 833
- فوائد وتكاليف مماثلة	14 907 757	14 639 554
هامش الفائدة	**29 733 085**	**30 867 279**
+ عائدات الأصول الثابتة الخاصة بالقروض الإيجارية والكراء	439 894	262 799
- تكاليف متعلقة بالأصول الثابتة الخاصة بالقروض الإيجارية والكراء	395 163	331 650
نتيجة عمليات القرض الإيجاري والكراء	**44 731**	**-68 851**
+ عمولات محصلة	6 970 190	7 563 719
- عمولات مدفوعة	671 645	671 764
هامش على العمولات	**6 298 545**	**6 891 955**
± نتيجة العمليات على سندات التداول	4 364 813	3 839 078
± نتيجة العمليات على سندات التوظيف	1 700 457	795 194
± نتيجة عمليات الصرف	1 773 423	2 053 116
± نتيجة العمليات على المنتجات المشتقة	16 409	171 086
نتيجة عمليات السوق	**7 855 102**	**6 858 474**
+ عائدات بنكية أخرى مختلفة	**6 354 843**	**3 771 486**
- تكاليف بنكية أخرى مختلفة	**2 181 854**	**2 353 684**
العائد الصافي البنكي	48 104 452	45 966 659
± نتيجة العمليات على الأصول الثابتة المالية	**297 247**	**327 054**
+ عائدات أخرى للاستغلال غير البنكي	**510 784**	**991 798**
- تكاليف أخرى للاستغلال غير البنكي	**364 054**	**525 086**
- التكاليف العامة للاستغلال	**22 220 763**	**23 252 718**
النتيجة الإجمالية للاستغلال	26 327 666	23 507 707
± مخصصات صافية من استردادات المؤن الخاصة بالقروض والتعهدات بالتوقيع المعلقة الأداء	**-7 501 605**	**-5 127 163**
± مخصصات أخرى صافية من استردادات المؤن	**-1 247 363**	**-1 627 114**
النتيجة الجارية	17 578 698	16 753 430
النتيجة غير الجارية	-479 923	-829 660
- الضرائب على النتائج	**4 841 164**	**5 093 734**
النتيجة الصافية للسنة المالية	**12 257 611**	**10 830 036**

الملحق 8

الحصيلة التراكمية لشركات التمويل

في 31 دجنبر 2017

(بآلاف الدراهم)

الأصول	31/12/2016	31/12/2017
قيم في الصندوق ولدى البنوك المركزية والخزينة العامة ومصلحة الشيكات البريدية	**166 946**	**161 081**
ديون مستحقة على مؤسسات الائتمان والهيئات المعتبرة في حكمها	**4 864 071**	**6 223 877**
- تحت الطلب	1 308 831	1 787 200
- لأجَل	3 555 240	4 436 677
ديون على الزبناء	**31 717 470**	**32 742 799**
تسهيلات الخزينة وقروض الاستهلاك	27 888 591	28 510 209
- قروض للتجهيز	924 710	1 094 628
- قروض عقارية	1 800 093	1 987 446
- قروض أخرى	1 104 076	1 150 516
ديون مكتسبة عن طريق تحصيل وشراء الديون	**4 921 187**	**4 075 979**
سندات التداول والتوظيف	**1 033 537**	**1 330 213**
- سندات الخزينة والقيم المماثلة	207	
- سندات دين أخرى	211	250 234
- سندات الملكية	1 033 119	1 079 979
أصول أخرى	**3 867 393**	**4 397 554**
سندات الاستثمار	**219 127**	**220 906**
- سندات الخزينة والقيم المماثلة	219 127	220 906
- سندات دين أخرى		
سندات المساهمة واستخدامات مماثلة	**143 671**	**147 828**
ديون ثانوية		
أصول ثابتة ممنوحة في إطار القروض الإيجارية والكراء	**57 637 077**	**62 183 207**
أصول ثابتة غير مجسدة	**790 080**	**772 301**
أصول ثابتة مجسدة	**637 845**	**611 555**
مجموع الأصول	**105 998 404**	**112 867 300**

(بآلاف الدراهم)

الخصوم	31/12/2016	31/12/2017
البنوك المركزية والخزينة العامة ومصلحة الشيكات البريدية	**12**	
ديون على مؤسسات الائتمان والهيئات المعتبرة في حكمها	**63 800 149**	**62 656 075**
- تحت الطلب	6 232 264	5 972 568
- لأجَل	57 567 885	56 683 507
ودائع الزبناء	**9 421 202**	**10 957 929**
- حسابات تحت الطلب دائنة	1 122 810	928 336
- حسابات الادخار		
- ودائع لأجل	222 573	184 848
- حسابات دائنة أخرى	8 075 819	9 844 745
الإصدارات من سندات الدين	**11 942 089**	**17 335 599**
- سندات دين قابلة للتداول	11 708 300	15 986 089
- اقتراضات سندية	208 436	1 327 668
- إصدارات أخرى من سندات الدين	25 353	21 842
خصوم أخرى	**7 198 249**	**7 476 080**
مؤن للمخاطر والتحملات	**442 106**	**522 791**
مؤن مقننة	**12 473**	**13 201**
دعم وأموال عمومية مرصودة وأموال ضمان خاصة	**173 028**	**162 887**
ديون ثانوية	**962 151**	**1 364 537**
فوارق إعادة التقييم	**16 957**	
احتياطيات ومكافآت مرتبطة بالرأسمال	**4 543 715**	**4 721 289**
الرأسمال	**3 944 106**	**3 965 523**
مساهمون-رأسمال غير مدفوع (-)	**-1**	**-1**
مرحل من جديد (-/+)	**1 899 109**	**2 026 168**
نتائج صافية في انتظار التخصيص (-/+)		**-744**
النتيجة الصافية للسنة المالية (-/+)	**1 643 059**	**1 665 966**
مجموع الخصوم	**105 998 404**	**112 867 300**

الملحق 9

البيان التراكمي لأرصدة التدبير الخاصة بشركات التمويل
من فاتح يناير إلى 31 دجنبر 2017

(بآلاف الدراهم)

	31/12/2016	31/12/2017
+ فوائد وعائدات مماثلة	3 817 554	3 741 504
- فوائد وتكاليف مماثلة	2 925 925	2 832 765
هامش الفائدة	**891 629**	**908 739**
+ عائدات الأصول الثابتة الخاصة بالقروض الإيجارية والكراء	18 529 204	19 638 502
- تكاليف متعلقة بالأصول الثابتة الخاصة بالقروض الإيجارية والكراء	15 281 348	16 341 055
نتيجة عمليات القرض الإيجاري والكراء	**3 247 856**	**3 297 447**
+ عمولات محصلة	2 228 417	2 472 924
- عمولات مدفوعة	681 527	834 990
الهامش على العمولات	**1 546 890**	**1 637 934**
± نتيجة العمليات على سندات التداول	9 854	8 417
± نتيجة العمليات على سندات التوظيف	18 674	12 748
± نتيجة عمليات الصرف	12 358	-10 405
± نتيجة العمليات على المنتجات المشتقة		
نتيجة عمليات السوق	**40 886**	**10 760**
+ عائدات بنكية أخرى مختلفة	129 716	129 728
- تكاليف بنكية أخرى مختلفة	11 063	3 089
العائد الصافي البنكي	**5 845 914**	**5 981 519**
± نتيجة العمليات على الأصول الثابتة المالية	13	13
+ عائدات أخرى للاستغلال غير البنكي	93 816	112 461
- تكاليف أخرى للاستغلال غير البنكي	26 034	21 492
- التكاليف العامة للاستغلال	2 315 102	2 376 454
النتيجة الإجمالية للاستغلال	**3 598 607**	**3 696 047**
± مخصصات صافية من استردادات المؤن للقروض والتعهدات بالتوقيع المعلقة الأداء	-883 666	-985 918
± مخصصات أخرى صافية من استردادات المؤن	-39 500	-53 051
النتيجة الجارية	**2 675 441**	**2 657 078**
النتيجة غير الجارية	**-38 064**	**5 885**
- الضرائب على النتائج	994 318	996 657
النتيجة الصافية للسنة المالية	**1 643 059**	**1 666 306**

الملحق 10

الحصيلة التراكمية لشركات قروض الاستهلاك

في 31 دجنبر 2017

(بآلاف الدراهم)

الأصول	31/12/2016	31/12/2017
قيم في الصندوق ولدى البنوك المركزية والخزينة العامة ومصلحة الشيكات البريدية	**74 621**	**77 448**
ديون مستحقة على مؤسسات الائتمان والهيئات المعتبرة في حكمها	**702 854**	**616 115**
تحت الطلب	655 562	566 436
لأجَل	47 292	49 679
ديون على الزبناء	**28 944 508**	**29 704 388**
تسهيلات الخزينة وقروض الاستهلاك	27 593 408	28 141 894
قروض للتجهيز	451 640	630 384
قروض عقارية	25 982	18 891
قروض أخرى	873 478	913 219
ديون مكتسبة عن طريق تحصيل وشراء الديون	**389 743**	**218 226**
سندات التداول والتوظيف	181 323	875
سندات الخزينة والقيم المماثلة	207	
سندات دين أخرى		
سندات الملكية	181 116	875
أصول أخرى	**2 850 457**	**3 241 361**
سندات الاستثمار		
سندات الخزينة والقيم المماثلة		
سندات دين أخرى		
سندات المساهمة واستخدامات مماثلة	**16 104**	**16 104**
ديون ثانوية		
أصول ثابتة ممنوحة في إطار القروض الإيجارية والكراء	**13 496 073**	**15 803 629**
أصول ثابتة غير مجسدة	**340 455**	**318 938**
أصول ثابتة مجسدة	**372 348**	**356 053**
مجموع الأصول	**47 368 486**	**50 353 137**

(بآلاف الدراهم)

الخصوم	31/12/2016	31/12/2017
البنوك المركزية والخزينة العامة ومصلحة الشيكات البريدية	**12**	
ديون على مؤسسات الائتمان والهيئات المعتبرة في حكمها	**21 317 573**	**19 073 141**
تحت الطلب	979 267	932 456
لأجَل	20 338 306	18 140 685
ودائع الزبناء	**6 944 276**	**8 579 852**
حسابات تحت الطلب دائنة		
حسابات الادخار		
ودائع لأجَل		
حسابات دائنة أخرى	6 944 276	8 579 852
الإصدارات من سندات الدين	**8 020 002**	**11 117 344**
سندات دين قابلة للتداول	8 020 002	11 117 344
اقتراضات سندية		
إصدارات أخرى من سندات الدين		
خصوم أخرى	**3 727 690**	**3 753 112**
مؤن للمخاطر والتحملات	**136 821**	**140 007**
مؤن مقننة	**12 015**	**12 972**
دعم وأموال عمومية مرصودة وأموال ضمان خاصة		
ديون ثانوية	**634 011**	**871 285**
فوارق إعادة التقييم	**16 957**	
احتياطيات ومكافآت مرتبطة بالرأسمال	**2 980 236**	**3 190 492**
الرأسمال	**1 947 734**	**1 969 150**
مساهمون-رأسمال غير مدفوع (-)		
مرحل من جديد (-/+)	**756 286**	**723 106**
نتائج صافية في انتظار التخصيص (-/+)	**0**	**-744**
النتيجة الصافية للسنة المالية (-/+)	**874 873**	**923 420**
مجموع الخصوم	**47 368 486**	**50 353 137**

الملحق 11

بيان أرصدة التدبير الخاصة بشركات قروض الاستهلاك
من فاتح يناير إلى 31 دجنبر 2017

(بآلاف الدراهم)

31/12/2017	31/12/2016	
3 193 018	3 225 370	+ فوائد وعائدات مماثلة
1 139 332	1 172 196	- فوائد وتكاليف مماثلة
2 053 686	**2 053 174**	**هامش الفائدة**
4 693 594	3 973 735	+ عائدات عن الأصول الثابتة الخاصة بالقروض الإيجارية والكراء
4 312 970	3 572 828	- تكاليف متعلقة بالأصول الثابتة الخاصة بالقروض الإيجارية والكراء
380 624	**400 907**	**نتيجة عمليات القرض الإيجاري والكراء**
802 054	733 556	+ عمولات محصلة
73 999	53 149	- عمولات مدفوعة
728 055	**680 407**	**الهامش على العمولات**
443	1 908	± نتيجة العمليات على سندات التداول
		± نتيجة العمليات على سندات التوظيف
34	17	± نتيجة عمليات الصرف
		± نتيجة العمليات على المنتجات المشتقة
477	**1 925**	**نتيجة عمليات السوق**
121 883	115 668	+ عائدات بنكية أخرى مختلفة
2 409	9 142	- تكاليف بنكية أخرى مختلفة
3 282 316	**3 242 939**	**العائد الصافي البنكي**
		± نتيجة العمليات على الأصول الثابتة المالية
31 223	25 377	+ عائدات أخرى للاستغلال غير البنكي
1 455	9 753	- تكاليف أخرى للاستغلال غير البنكي
1 313 419	1 299 352	- التكاليف العامة للاستغلال
1 998 665	**1 959 211**	**النتيجة الإجمالية للاستغلال**
-526 342	-521 410	± مخصصات صافية من استردادات المؤن للقروض والتعهدات بالتوقيع المعلقة الأداء
-4 340	14 354	± مخصصات أخرى صافية من استردادات المؤن
1 467 983	**1 452 155**	**النتيجة الجارية**
-9 932	**-99 859**	**النتيجة غير الجارية**
534 632	477 423	- الضرائب على النتائج
923 419	**874 873**	**النتيجة الصافية للسنة المالية**

الملحق 12

الحصيلة التراكمية لشركات القرض الإيجاري
في 31 دجنبر 2017

(بآلاف الدراهم)

الأصول	31/12/2016	31/12/2017
قيم في الصندوق ولدى البنوك المركزية والخزينة العامة ومصلحة الشيكات البريدية	**44**	**47**
ديون مستحقة على مؤسسات الائتمان والهيئات المعتبرة في حكمها	**1 530**	**14 515**
تحت الطلب	1 530	14 515
لأجَل		
ديون على الزبناء	**43 930**	**36 562**
تسهيلات الخزينة وقروض الاستهلاك	7 060	6 512
قروض للتجهيز		
قروض عقارية	14 651	12 149
قروض أخرى	22 219	17 901
ديون مكتسبة عن طريق تحصيل وشراء الديون	**152 578**	**186 174**
	211	250 234
سندات الخزينة والقيم المماثلة		
سندات دين أخرى	211	250 234
سندات الملكية		
أصول أخرى	**740 349**	**773 721**
سندات الاستثمار		
سندات الخزينة والقيم المماثلة		
سندات دين أخرى		
سندات المساهمة واستخدامات مماثلة	**18 223**	**18 223**
ديون ثانوية		
أصول ثابتة ممنوحة في إطار القروض الإيجارية والكراء	**44 141 004**	**46 379 578**
أصول ثابتة غير مجسدة	**157 519**	**156 094**
أصول ثابتة مجسدة	**134 488**	**129 356**
مجموع الأصول	**45 389 876**	**47 944 504**

(بآلاف الدراهم)

الخصوم	31/12/2016	31/12/2017
البنوك المركزية والخزينة العامة ومصلحة الشيكات البريدية		
ديون على مؤسسات الائتمان والهيئات المعتبرة في حكمها	**35 050 951**	**35 161 358**
تحت الطلب	3 811 557	3 073 274
لأجَل	31 239 394	32 088 084
ودائع الزبناء	**518 307**	**522 370**
حسابات تحت الطلب دائنة	77 645	73 568
حسابات الادخار		
ودائع لأجَل	222 573	184 848
حسابات دائنة أخرى	218 089	263 954
الإصدارات من سندات الدين	**3 714 701**	**5 709 757**
سندات دين قابلة للتداول	3 688 298	4 868 745
اقتراضات سندية	1 050	819 170
إصدارات أخرى من سندات الدين	25 353	21 842
خصوم أخرى	**2 445 995**	**2 649 169**
مؤن عن المخاطر والتحملات	**169 661**	**198 752**
مؤن مقننة	**458**	**229**
دعم وأموال عمومية مرصودة وأموال ضمان خاصة		
ديون ثانوية	**70 552**	**142 472**
فوارق إعادة التقييم		
احتياطيات ومكافآت مرتبطة بالرأسمال	**1 388 560**	**1 397 440**
الرأسمال	**910 095**	**910 095**
مساهمون-رأسمال غير مدفوع (-)		
مرحل من جديد (-/+)	**778 116**	**868 622**
نتائج صافية في انتظار التخصيص (-/+)		
النتيجة الصافية للسنة المالية (-/+)	**342 479**	**384 240**
مجموع الخصوم	**45 389 876**	**47 944 504**

الملحق 13

البيان التراكمي لأرصدة التدبير الخاصة بشركات القرض الإيجاري
من فاتح يناير إلى 31 دجنبر 2017

(بآلاف الدراهم)

	31/12/2016	31/12/2017
+ فوائد وعائدات مماثلة	6 646	9 631
- فوائد وتكاليف مماثلة	1 530 431	1 512 783
هامش الفائدة	**-1 523 785**	**-1 503 152**
+ عائدات عن الأصول الثابتة الخاصة بالقروض الإيجارية والكراء	14 554 200	14 941 306
- تكاليف متعلقة بالأصول الثابتة الخاصة بالقروض الإيجارية والكراء	11 708 520	12 028 085
نتيجة عمليات القرض الإيجاري والكراء	**2 845 680**	**2 913 221**
+ عمولات محصلة	5 956	1 793
- عمولات مدفوعة	7 065	8 768
الهامش على العمولات	**-1 109**	**-6 975**
± نتيجة العمليات على سندات التداول		
± نتيجة العمليات على سندات التوظيف		
± نتيجة عمليات الصرف	43	-822
± نتيجة العمليات على المنتجات المشتقة		
نتيجة عمليات السوق	**43**	**-822**
+ عائدات بنكية أخرى مختلفة	3 773	3 708
- تكاليف بنكية أخرى مختلفة	205	231
العائد الصافي البنكي	**1 324 397**	**1 405 749**
± نتيجة العمليات على الأصول الثابتة المالية		
+ عائدات أخرى للاستغلال غير البنكي	3 700	5 358
- تكاليف أخرى للاستغلال غير البنكي	2 131	2 466
- التكاليف العامة للاستغلال	360 353	367 492
النتيجة الإجمالية للاستغلال	**965 613**	**1 041 149**
± مخصصات صافية من استردادات المؤن للقروض والتعهدات بالتوقيع المعلقة الأداء	-324 989	-379 780
± مخصصات أخرى صافية من استردادات المؤن	-42 921	-41 137
النتيجة الجارية	**597 703**	**620 232**
النتيجة غير الجارية	-3 909	-13 008
- الضرائب على النتائج	251 315	222 985
النتيجة الصافية للسنة المالية	**342 479**	**384 239**

الملحق 14

الحصيلة المجمعة للمجموعات البنكية التسع
في 31 دجنبر 2017

(بآلاف الدراهم)

الأصول	31/12/2016	31/12/2017
قيم في الصندوق ولدى البنوك المركزية والخزينة العامة ومصلحة الشيكات البريدية	53 678 953	56 685 558
أصول مالية بالقيمة العادلة حسب النتيجة	139 906 100	150 555 294
منتجات مشتقة للتغطية	2 938	
أصول مالية متوفرة للبيع	108 345 085	129 241 200
قروض وديون على مؤسسات الائتمان والهيئات المعتبرة في حكمها	65 185 171	83 034 415
قروض وديون على الزبناء	923 864 382	969 201 990
فارق إعادة تقييم أصول المحافظ المغطاة بسعر الفائدة		
توظيفات محتفظ بها إلى أجل استحقاقها	50 881 786	47 352 372
أصول الضرائب المستحقة	2 736 497	3 329 622
أصول الضرائب المؤجلة	3 290 831	4 701 143
حسابات التسوية وأصول أخرى	25 881 232	29 441 646
أصول غير جارية موجهة للتفويت	153 761	175 402
مساهمات في شركات ضمن موازنة المجموعة	1 860 468	1 794 057
عقارات للتوظيف	8 703 072	8 619 279
أصول ثابتة مجسدة	33 562 124	37 650 432
أصول ثابتة غير مجسدة	4 584 804	5 381 880
فوارق الشراء	9 562 831	13 240 819
مجموع الأصول	1 432 200 035	1 540 405 110

(بآلاف الدراهم)

الخصوم	31/12/2016	31/12/2017
البنوك المركزية والخزينة العامة ومصلحة الشيكات البريدية	**699 729**	**950 970**
خصوم مالية بالقيمة العادلة حسب النتيجة	**3 229 375**	**2 559 683**
منتجات مشتقة للتغطية		**6 008**
ديون على مؤسسات الائتمان والهيئات المعتبرة في حكمها	**134 850 799**	**146 524 417**
ديون على الزبناء	**972 610 584**	**1 038 059 267**
سندات دين صادرة	**50 590 498**	**59 072 189**
فارق إعادة تقييم خصوم المحافظ المغطاة بسعر الفائدة		
خصوم ضريبية مستحقة الدفع	**4 157 536**	**4 558 666**
خصوم ضريبية مؤجلة الدفع	**5 827 735**	**6 722 313**
حسابات التسوية وخصوم أخرى	**38 882 441**	**40 444 601**
ديون متعلقة بأصول غير جارية موجهة للتفويت	**18 519**	**4 414**
مخصصات تقنية لعقود التامين	**29 326 380**	**33 720 302**
مؤن	**7 111 949**	**7 830 383**
دعم وصناديق مماثلة	**3 402 252**	**3 797 968**
ديون ثانوية وأموال ضمان خاصة	**35 330 488**	**42 346 708**
رساميل ذاتية	**146 161 750**	**153 807 220**
رساميل ذاتية –حصة المجموعة	**124 233 013**	**129 757 684**
رأسمال واحتياطيات ذات الصلة	69 684 795	71 775 353
احتياطيات مجمعة	39 927 720	42 324 699
ربح أو خسارة غير محققة أو مؤجلة	2 453 103	2 372 110
نتيجة السنة المالية	12 167 395	13 285 521
حصة الأقلية	**21 928 737**	**24 049 536**
مجموع الخصوم	**1 432 200 035**	**1 540 405 110**

الملحق 15

حساب النتيجة المجمع للمجموعات البنكية التسع
من 1 يناير إلى 31 دجنبر 2017

(بآلاف الدراهم)

	31/12/2016	31/12/2017
+ فوائد وعائدات مماثلة	62 722 248	65 886 478
- فوائد وتكاليف مماثلة	20 104 063	21 222 374
هامش الفائدة	**42 618 185**	**44 664 103**
+ عمولات (العائدات)	12 782 987	13 795 776
- عمولات (التكاليف)	1 617 167	1 530 188
الهامش على العمولات	**11 165 820**	**12 265 588**
± الأرباح أو الخسارات الصافية على المنتجات المالية بالقيمة العادلة حسب النتيجة	6 259 805	6 150 112
± الأرباح أو الخسارات الصافية على الأصول المالية المتوفرة للبيع	2 209 125	2 236 745
+ عائدات الأنشطة الأخرى	12 860 300	15 668 338
- تكاليف الأنشطة الأخرى	11 524 901	13 959 071
العائد الصافي البنكي	**63 588 334**	**67 025 816**
- التكاليف العامة للاستغلال	28 953 549	30 954 666
- مخصصات للاستخمادات ولانخفاض قيمة الأصول الثابتة غير المجسدة والمجسدة	3 323 646	3 579 702
النتيجة الإجمالية للاستغلال	**31 311 139**	**32 491 448**
- تكلفة المخاطر	9 940 338	9 648 371
نتيجة الاستغلال	**21 370 801**	**22 843 077**
± حصة النتيجة الصافية للشركات ضمن موازنة المجموعة	207 543	115 388
± أرباح أو خسارات صافية على أصول أخرى	-46 171	39 022
± تغيرات قيمة فوارق الشراء	-31 741	-96 174
النتيجة دون احتساب الضريبة	**21 500 432**	**22 901 313**
- الضريبة على النتائج	7 178 700	7 045 538
± النتيجة الصافية من الضريبة على الأنشطة الموقوفة أو الموجودة بصدد التفويت	-29 874	110
النتيجة الصافية	**14 291 858**	**15 855 885**
حصة الأقلية	**2 124 463**	**2 570 364**
النتيجة الصافية- حصة المجموعة	**12 167 395**	**13 285 521**

الملحق 16

المؤشرات الأساسية للمتانة المالية - على أساس فردي

	2015	2016	2017
ملاءة الأموال الذاتية			
معامل الملاءة	13,7	14,2	13,9
الأموال الذاتية الأساسية/مجموع المخاطر المرجحة	11,4	11,5	10,9
الديون المعلقة الأداء صافية من المخصصات (نسبة إلى الأموال الذاتية)	17,8	17,3	15,8
جودة الأصول			
معدل الديون المعلقة الأداء (الديون المعلقة الأداء/مجموع القروض)	**7,4**	**7,6**	**7,5**
التوزيع القطاعي للقروض			
قروض ممنوحة للقطاع الأولي	5,4	5,7	5,6
قروض ممنوحة للبناء والأشغال العمومية	10,7	11,2	11,3
قروض ممنوحة للصناعة التحويلية	16,6	16,2	15,3
قروض ممنوحة للإدارة العمومية والجماعات المحلية	4,5	4,7	4,9
قروض ممنوحة للتجارة	6,4	6,4	6,7
قروض ممنوحة للسياحة	1,9	1,9	1,8
الأسر	32,3	32,4	32,6
قروض ممنوحة للقطاعات الأخرى	20,9	21,5	21,8
النتيجة والمردودية			
متوسط العائد على الأصول	0,8	0,8	0,9
متوسط العائد على الأموال الذاتية	9,1	8,6	9,5
هامش الفائدة/ العائد الصافي البنكي	72,0	68,6	70,1
التكاليف العامة للاستغلال/ العائد الصافي البنكي	49,1	49,3	50,6
السيولة			
الأصول السائلة/ مجموع الأصول	**16,1**	**14,5**	**13,7**
الأصول السائلة/ الخصوم القصيرة الأجل	**21,2**	**18,6**	**17,3**
الوضعيات الصافية المفتوحة بالعملات الأجنبية/ الأموال الذاتية	**7,4**	**4,1**	**7,0**

المحتويات

بنك المغرب

بنك المغرب

المحتويات 1

كلمة السيد الوالي 2

أبرز أحداث سنة 2017 5

الفصل الأول: تطور بنية القطاع البنكي ونشاطه ومردوديته 11

1 - تطور المشهد البنكي 13

2 - نشاط البنوك ومردوديتها على أساس فردي 23

3 - نشاط شركات التمويل ومردوديتها 43

4 - نشاط البنوك الحرة ومردوديتها 51

5 - نشاط جمعيات القروض الصغرى ومردوديتها 54

6 - نشاط ومردودية مؤسسات الأداء المتخصصة في تحويل الأموال 55

7 - نشاط المجموعات البنكية و مردوديتها 57

الفصل الثاني: المخاطر البنكية 65

1 - تطور المديونية البنكية للأسر 67

2 -تطور المديونية البنكية للمقاولات غير المالية 75

3 - تطور المخاطر الكبرى للبنوك 76

4 - تطور الديون المعلقة الأداء 76

5 - تطور سيولة البنوك 82

6 - تطور ملاءة البنوك 84

الفصل الثالث: الإطار القانوني والتنظيمي لمؤسسات الائتمان 89

1 - الإطار المؤسساتي لمؤسسات الائتمان 91

2 -الإطار الاحترازي 93

3- إطار المحاسبة والشفافية المالية 99

4- إطار النزاهة المالية 101

5 - أعمال المواكبة الخاصة بانطلاق أنشطة البنوك التشاركية 103

6 - الأشغال التحضيرية لإطلاق عروض خدمات مرتبطة بحسابات الأداء 106

7 - التحضير لوضع إطار تنظيمي للتجمعات المالية 107

8 - استشارة برسم الإصلاحات القانونية المتعلقة بالنظام المالي 108

الفصل الرابع: الإشراف البنكي 111

1 - أنشطة الإشراف البنكي 113

2 - معالجة صعوبات مؤسسات الائتمان 121

3- حماية زبناء مؤسسات الائتمان 121

4 - أشغال مواكبة إطلاق المرصد المغربي للمقاولات الصغيرة جدا والصغيرة والمتوسطة 126

5 - تشجيع المالية المستدامة 127

6 - التشاور مع الجمعيات المهنية 130

7 - التعاون الدولي 130

8 - الموارد البشرية والتقنية للإشراف البنكي 131

الملحقات 135

الملحقات

الملحق 1: الهيكل التنظيمي لمديرية الإشراف البنكي 137

الملحق 2: لائحة مؤسسات الائتمان المعتمدة - دجنبر 2017 138

الملحق 3: لائحة البنوك الحرة 141

الملحق 4: لائحة جمعيات القروض الصغرى 142

الملحق 5: لائحة مؤسسات الأداء المتخصصة في تحويل الأموال 143

الملحق 6: الحصيلة التراكمية للبنوك - الأنشطة بالمغرب 144

الملحق 7: البيان التراكمي لأرصدة التدبير الخاصة بالبنوك - الأنشطة بالمغرب 147

الملحق 8: الحصيلة التراكمية لشركات التمويل 148

الملحق 9: البيان التراكمي لأرصدة التدبير الخاصة بشركات التمويل 150

الملحق 10: الحصيلة التراكمية لشركات قروض الاستهلاك 151

الملحق 11: بيان أرصدة التدبير الخاصة بشركات قروض الاستهلاك 153

الملحق 12: الحصيلة التراكمية لشركات القرض الإيجاري 154

الملحق 13: البيان التراكمي لأرصدة التدبير الخاصة بشركات القرض الإيجاري 156

الملحق 14: الحصيلة المجمعة للمجموعات البنكية التسع 157

الملحق 15: حساب النتيجة المجمع للمجموعات البنكية التسع 159

الملحق 16: المؤشرات الأساسية للمتانة المالية - على أساس فردي 160

لائحة اللإطارات

إطار رقم 1: شبكة البنوك والنوافذ التشاركية 15

إطار رقم 2: حيازة الحسابات البنكية- استغلال معطيات المصلحة المركزية للحسابات البنكية 17

إطار رقم 3: نشاط ومردودية البنوك التشاركية 43

إطار رقم 4 : تحويل الأموال من الخارج (شركات تحويل الأموال310) 56
إطار رقم 5: مهام لجنة التنسيق ومراقبة المخاطر النظامية 93
إطار رقم 6 : عملية تطبيق قواعد بازل 3 في المغرب 98
إطار رقم 7: المعيار الدولي للتقارير المالية « IFRS 9» 99
إطار رقم 8: تعريف المنتفع الفعلي والعميل العرضي وعلاقات الأعمال 102
إطار رقم 9: تعريف التكتل المالي 107
إطار رقم 10: المنتدى المشترك 108
إطار رقم 11: تعريف التمويل الجماعي وأشكاله الرئيسية 109
إطار رقم 12: التقييم الوطني لمخاطر تبييض الأموال وتمويل الإرهاب 117
إطار رقم 13: إطار تقييم مشترك للآلية الوطنية لمكافحة تبييض الأموال وتمويل الإرهاب التي قامت بها مجموعة العمل المالي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا (GAFIMOAN) 118
إطار رقم 14: الإطار الدولي لحل الأزمات البنكية 121
إطار رقم 15: مفهموم «العملات الرقمية» 125
إطار رقم 16: الأعضاء المؤسسون للمرصد المغربي للمقاولات الصغيرة جدا والصغيرة والمتوسطة 126
إطار رقم 17: خارطة الطريق الخاصة بملاءمة القطاع المالي مع رهانات التنمية المستدامة 127
إطار رقم 18: توجهات مجلس الاستقرار المالي في مجال التواصل حول المالية المستدامة 128
إطار رقم 19: المخاطر المالية المرتبطة بالتغيرات المناخية 129
إطار رقم 20: التطبيقات المعلوماتية الخاصة بالإشراف البنكي 132

لائحة الجداول

جدول 1: تطور عدد مؤسسات الائتمان والهيئات المعتبرة في حكمها 13
جدول 2: تطور تمركز القروض على أساس مجمع (%) 21
جدول 3: تطور استخدامات البنوك (نشاط البنوك في المغرب) 22
جدول 4: تطور محفظة سندات البنوك 27
جدول 5: تطور موارد البنوك (النشاط بالمغرب) 29
جدول 6: تطور استخدامات شركات التمويل 42
جدول 7: تطور استخدامات شركات قروض الاستهلاك 43
جدول 8: تطور استخدامات شركات القرض الإيجاري 43
جدول 9: تطور موارد شركات التمويل 45
جدول 10: تطور موارد شركات قروض الاستهلاك 46
جدول 11: تطور موارد شركات القرض الإيجاري 46
جدول 12: تطور استخدامات البنوك الحرة 49
جدول 13: تطور موارد البنوك الحرة 50

جدول 14: تطور استخدامات جمعيات القروض الصغرى 52
جدول 15: تطور موارد جمعيات القروض الصغرى 52
جدول 16: تطور استخدامات البنوك - على أساس مجمع 54
جدول 17: تطور موارد البنوك - على أساس مجمع 55

لائحة الرسوم البيانية

رسم بياني 1: تطور الشبكة البنكية 15
رسم بياني 2: عدد الشبابيك الإضافية المفتوحة سنويا 15
رسم بياني 3: حصة كل جهة في مجموع الشبكة البنكية والودائع والقروض (%) 16
رسم بياني 4: تطور عدد الحسابات البنكية 17
رسم بياني 5: تطور عدد البطاقات البنكية المتداولة (بالملايين) 18
رسم بياني 6: تطور عدد مستخدَمي البنوك بالمغرب 19
رسم بياني 7:تطور عدد مستخدَمي شركات التمويل 19
رسم بياني 8: تمركز مجموع الأصول (%) 20
رسم بياني10: تمركز القروض (%) 21
رسم بياني 9: تمركز الودائع (%) 21
رسم بياني 12: التمركز حسب نوع المساهمة - 2016 (%) 21
رسم بياني 11: التمركز حسب نوع المساهمة - 2017 (%) 21
رسم بياني 14 : تمركز مجموع أصول شركات القرض الإيجاري (%) 22
رسم بياني 13: تمركز مجموع أصول شركات قروض الاستهلاك (%) 22
رسم بياني 15: بنية أصول البنوك (%) 24
رسم بياني 16: ديون البنوك على مؤسسات الائتمان والهيئات المعتبرة في حكمها (بملايير الدراهم) 25
رسم بياني 18: القروض البنكية الممنوحة للقطاع العام والقطاع الخاص 26
رسم بياني 17: تطور القروض التي تمنحها البنوك (%) 26
رسم بياني 19 : التوزيع القطاعي للقروض بواسطة الدفع من الصندوق الممنوحة من قبل البنوك (%) 27
رسم بياني 20: بنية القروض بواسطة الدفع من الصندوق التي تمنحها البنوك حسب أجلها (%) 28
رسم بياني 21: توزيع محفظة مساهمات البنوك حسب نوعية الطرف المقابل (%) 29
رسم بياني 22: تطور محفظة سندات البنوك حسب طبيعتها القانونية (بملايير الدراهم) 30
رسم بياني 23: بنية خصوم البنوك (%) 31
رسم بياني 24: توزيع ديون البنوك تجاه مؤسسات الائتمان حسب فئة الطرف المقابل (%) 32
سم بياني 25: تطور حصص مختلف فئات الودائع لدى البنوك (%) 33
رسم بياني 26: بنية الودائع لدى البنوك حسب فئات الوحدات الاقتصادية (%) 33
رسم بياني 28: المبلغ الجاري لشهادات الإيداع الصادرة، موزعا حسب نوع المكتتبين (%) 34
رسم بياني 27: المبلغ الجاري للديون السندية للبنوك (بملايير الدراهم) 34

رسم بياني 29: تطور الأموال الذاتية المحاسبية للبنوك 35
رسم بياني 30: تطور التعهدات الممنوحة من البنوك (بملايير الدراهم) 35
رسم بياني 31: تطور التعهدات الممنوحة من البنوك للزبناء (بملايير الدراهم) 36
رسم بياني 32: تطور التعهدات الممنوحة من البنوك لمؤسسات الائتمان (بملايير الدراهم) 36
رسم بياني 33: تطور التعهدات المستلمة من البنوك (بملايير الدراهم) 36
رسم بياني 34: تطور الأرصدة الوسيطة للتدبير الخاصة بالبنوك (بملايير الدراهم) 37
رسم بياني 35: بنية العائد الصافي البنكي (%) 38
رسم بياني 36: تطور النتيجة الإجمالية للاستغلال ومتوسط معامل الاستغلال الخاص بالبنوك 40
رسم بياني 37: تكلفة مخاطر البنوك نسبة إلى النتيجة الإجمالية للاستغلال 40
رسم بياني 38: تكلفة مخاطر البنوك نسبة إلى القروض 40
رسم بياني 39: تطور مردودية أصول البنوك (ROA) (%) 41
رسم بياني 40: تطور مردودية الأموال الذاتية للبنوك (ROE) (%) 41
رسم بياني 41: تطور الهامش الإجمالي للوساطة الخاص بالبنوك (%) 41
رسم بياني 42 : تطور هامش البنوك على العمليات مع الزبناء (%) 42
رسم بياني 43: تطور الهامش البنكي الإجمالي والنفقات العامة وتكلفة المخاطر (%) 42
رسم بياني 44: حصة مختلف فئات شركات التمويل في إجمالي أصول القطاع (%) 44
رسم بياني 45: تطور المبلغ الجاري لعمليات القرض الإيجاري الخاص بالمنقولات والعقار (بملايين الدراهم) 45
رسم بياني 46: توزيع إنتاج القروض الإيجارية الخاصة بالمنقولات حسب نوع التجهيز (%) 46
رسم بياني 47: توزيع إنتاج القروض الإيجارية العقارية حسب نوع العقارات الممولة (%) 46
رسم بياني 48: تطور بنية موارد شركات التمويل (%) 47
رسم بياني 49: تطور الأرصدة الوسيطة للتدبير الخاصة بشركات التمويل (بملايين الدراهم) 49
رسم بياني 50: تطور الأرصدة الوسيطة للتدبير الخاصة بشركات قروض الاستهلاك (بملايين الدراهم) 49
رسم بياني 51: تطور الأرصدة الوسيطة للتدبير الخاصة بشركات القرض الإيجاري (بملايين الدراهم) 50
رسم بياني 52: بنية استخدامات البنوك الحرة (%) 52
رسم بياني 53: تطور الأرصدة الوسيطة للتدبير الخاصة بالبنوك الحرة (بملايين الدراهم) 53
رسم بياني 54: حصة المدن المصدرة للتحويلات الوطنية (%) 57
رسم بياني 55: بنية استخدامات البنوك - على أساس مجمع (%) 58
رسم بياني 56: بنية موارد البنوك - على أساس مجمع (%) 58
رسم بياني 57: مساهمة مختلف المهن في مجموع أصول المجموعات البنكية (%) 60
رسم بياني 58: مساهمة الشركات التابعة بالخارج في البنود الرئيسية لحصيلة المجموعات البنكية الثلاث (%) 60
رسم بياني 59: تطور الديون المعلقة الأداء ونسبة المخاطر لدى البنوك على أساس مجمع 61
رسم بياني 60: تطور المؤن ونسبة تغطية المخاطر لدى البنوك على أساس مجمع 61
رسم بياني 61: تطور الأرصدة الوسيطة للتدبير الخاصة بالبنوك على أساس مجمع (بملايير الدراهم) 61

رسم بياني 62: متوسط معامل الاستغلال الخاص بالبنوك- على أساس مجمع (%) 62
رسم بياني 63: مساهمة مختلف المهن في النتيجة الصافية-حصة المجموعة الخاصة بالمجموعات البنكية (%) 63
رسم بياني 64: مساهمة الشركات التابعة الموجودة بالخارج في البنود الرئيسية لنتيجة المجموعات البنكية الثلاث الكبرى (%) 63
رسم بياني 65: تطور المديونية البنكية للأسر 67
رسم بياني 66: تطور إنتاج قروض السكن وعدد المستفيدين 68
رسم بياني 67: تطور المبلغ الجاري لقروض السكن حسب نطاق أسعار الفائدة المطبقة (%) 69
رسم بياني 68: توزيع المبلغ الجاري لقروض السكن حسب سعر الفائدة الثابت والمتغير (%) 69
رسم بياني 69: تطور المبلغ الجاري لقروض السكن حسب المدة الأولية (%) 69
رسم بياني 70: توزيع عدد ملفات قروض الاستهلاك حسب السن (%) 70
رسم بياني 71: توزيع عدد ملفات قروض السكن حسب الدخل (%) 70
رسم بياني 72: توزيع عدد ملفات قروض السكن حسب الفئة الاجتماعية والمهنية (%) 71
رسم بياني 73: توزيع عدد ملفات قروض السكن حسب الموقع الجغرافي (%) 71
رسم بياني 74: تطور المبلغ الجاري لقروض الاستهلاك 71
رسم بياني 75: تطور المبلغ الجاري لقروض الاستهلاك حسب المدة الأولية (%) 72
رسم بياني 76: تطور المبلغ المتوسط لملفات قروض الاستهلاك (بالدرهم) 72
رسم بياني 77: توزيع عدد ملفات قروض الاستهلاك حسب السن (%) 73
رسم بياني 78: توزيع عدد ملفات قروض الاستهلاك حسب السن و نوعية القرض (%) 73
رسم بياني 79: توزيع عدد ملفات قروض الاستهلاك حسب الدخل (%) 74
رسم بياني 80: توزيع عدد ملفات قروض الاستهلاك حسب الدخل و نوعية القرض (%) 74
رسم بياني 81: المبلغ الجاري للقروض بواسطة الدفع الممنوحة للمقاولات غير المالية (بملايير الدراهم) 75
رسم بياني 82: تطور التعرضات الائتمانية الكبرى على البنوك- على أساس فردي 76
رسم بياني 83: تطور التعرضات الائتمانية الكبرى على البنوك- على أساس مجمع 76
رسم بياني 84: تطور ديون البنوك المعلقة الأداء- على أساس فردي 77
رسم بياني 85: تطور ديون البنوك المعلقة الأداء- على أساس مجمع 77
رسم بياني 86: تطور نسبة الديون المعلقة الأداء (%) 77
رسم بياني 87: تطور بنية الديون المعلقة الأداء لدى البنوك حسب الفئة على أساس فردي (%) 78
رسم بياني 88: نسبة تغطية الديون المعلقة الأداء لدى البنوك على أساس فردي 78
رسم بياني 89: نسبة تغطية الديون المعلقة الأداء لدى البنوك على أساس مجمع 78
رسم بياني 90: تطور نسبة الديون المعلقة الأداء على الأسر على أساس فردي (%) 79
رسم بياني 91: تطور نسبة الديون المعلقة الأداء الخاصة بالأسر لدى البنوك وشركات القروض حسب فئة القروض - على أساس فردي (%) 79
رسم بياني 92: تطور نسبة الديون المعلقة الأداء على المقاولات غير المالية على أساس فردي (%) 80
رسم بياني 93: التوزيع القطاعي للديون المعلقة الأداء الخاصة بالمقاولات غير المالية لدى البنوك على أساس فردي (%) 81

رسم بياني 94: تطور الديون المعلقة الأداء الخاصة بالمقاولات غير المالية لدى البنوك حسب قطاع النشاط على أساس فردي (بملايير الدراهم) 81
رسم بياني 95: نسبة الديون المعلقة الأداء الخاصة بالمقاولات لدى البنوك حسب قطاع النشاط على أساس فردي 2017(%) 81
رسم بياني 96: تطور الودائع والقروض ومعامل الاستخدام لدى البنوك 82
رسم بياني 97: المبلغ الجاري للتسبيقات لسبعة أيام والقروض المضمونة لدى بنك المغرب (بملايير الدراهم) 83
رسم بياني 98: تطور الأصول السائلة والقابلة للتعبئة لدى البنوك 84
رسم بياني 99: تطور معامل السيولة على المدى القصير لدى البنوك (LCR) 84
رسم بياني 100: تطور مجموع المخاطر الصافية المرجحة للبنوك (بملايير الدراهم) على أساس فردي 85
رسم بياني 101: تطور مجموع المخاطر الصافية المرجحة للبنوك (بملايير الدراهم) على أساس مجمع 85
رسم بياني 102: تطور المخاطر المرجحة للبنوك برسم مخاطر الائتمان - (بملايير الدراهم) على أساس فردي 85
رسم بياني 103: تطور المخاطر المرجحة للبنوك برسم مخاطر الائتمان - (بملايير الدراهم) على أساس مجمع 85
رسم بياني 104: تطور المخاطر المرجحة للبنوك برسم مخاطر السوق - (بملايير الدراهم) على أساس فردي 86
رسم بياني 105: تطور المخاطر المرجحة للبنوك برسم مخاطر السوق - (بملايير الدراهم) على أساس مجمع 86
رسم بياني 106: تطور المخاطر المرجحة للبنوك برسم مخاطر التشغيل (بملايير الدراهم) على أساس فردي 87
رسم بياني 107: تطور المخاطر المرجحة للبنوك برسم مخاطر التشغيل (بملايير الدراهم) على أساس مجمع 87
رسم بياني 108: تطور الأموال الذاتية ونسبة ملاءة البنوك - على أساس فردي 88
رسم بياني 109: تطور الأموال الذاتية ونسبة ملاءة البنوك - على أساس مجمع 88
رسم بياني 110: توزيع شكايات زبناء مؤسسات الائتمان التي توصل بها بنك المغرب حسب الفئات 122
رسم بياني 111 : التوزيع الجهوي لشكايات زبناء مؤسسات الائتمان المقدمة لبنك المغرب - سنة 2017 123
رسم بياني 112 : نسبة الشكايات التي توصل بها بنك المغرب من زبناء مؤسسات الائتمان وحسمت لفائدة المشتكين 123
رسم بياني 113: نوعية الملفات المعروضة على الوساطة البنكية - 2017 124

الإيداع القانوني : 2018 MO
رد مد : 2509-0615

www.bkam.ma